أخلاق العلماء

أخلاق العلماء

للإمام المحدّث أبي بكر محمّد بن الحسين الآجري

المتوفى سنة ٣٦٠هـ

حققه على أربع نسخ خطية وعلق عليه

أبو الحسن علي بن أحمد الرازحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فهذا كتاب نفيس يقدم في وقت وزمن أهل العلم أحوج ما يكونون إليه وإلى أمثاله من الكتب؛ إذ هو يطرق موضوعاً مهماً بالغ الأهمية، وهو موضوع الأخلاق التي ينبغي للعالم وحامل العلم أن يتحلى بها، وذلك على منهج السلف الصالح ﭫ، الذي هو أسلم للخلق، وأحكم لحالهم وأنفع لهم مما سواه.

والاطلاع والمدارسة لهذا الكتاب وأمثاله من درر الماضين، يوقفك ويعرفك بسير علماء السلف وحسن أخلاقهم في العمل والمعاملة وصيانة علومهم، وحسن إيصالها إلى الخلق.

وإن علماء وحملة العلم في زماننا هُمْ أحوج الناس لتطبيق ذلك السير وحسن اتباعه، لأنا في زمان قد فسد فيه كثير من أهله، وصيَّروا العلم والأخلاق لنيل مقاصد دنيوية محضة في ماهيتها وحقيقتها، فلذلك فسدت أنفسهم وأخلاقهم وأفسدوا غيرهم.

وتأمل ما علقه المصنف $ على قول ابن وهب الذي فيه: «كَانَ الْعُلَمَاءُ قَبْلَنَا اسْتَغْنَوْا بِعِلْمِهِمْ عَنْ دُنْيَا غَيْرِهِمْ فَكَانُوا لاَ يَلْتَفِتُونَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ الدُّنْيَا يَبْذُلُونَ لَهُمْ دُنْيَاهُمْ رَغْبَةً فِي عِلْمِهِمْ، فَأَصْبَحَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَّا الْيَوْمَ يَبْذُلُونَ لأَهْلِ الدُّنْيَا عِلْمَهُمْ، رَغْبَةً فِي دُنْيَاهُمْ،

فَأَصْبَحَ أَهْلُ الدُّنْيَا قَدْ زَهِدُوا فِي عِلْمِهِمْ، لِمَا رَأَوْا مِنْ سُوءِ مَوْضِعِهِ عِنْدَهُمْ، فَإِيَّاكَ وَأَبْوَابَ السَّلاَطِينِ فَإِنَّ عِنْدَ أَبْوَابِهِمْ فِتَنًا كَمَبَارِكِ الإِبِلِ، لاَ تُصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ شَيْئًا إِلاَّ أَصَابُوا مِنْ دِينِكَ مِثْلَهُ»[(١)].

قال الآجري معلقًا عليه: «فإذا كان يخاف على العلماء في ذلك الزمان أن تفتنهم الدنيا، فما ظنك به في زماننا هذا؟ الله المستعان! ما أعظم ما قد حل بالعلماء من الفتن وهم عنه في غفلة».

أقول: فإذا كان هذا في زمان الآجري وهو من أهل النصف الأول من القرن الرابع الهجري، فماذا عسى أن يقال في زماننا هذا؟! الذي أفنى فيه كثير من حملة العلم أعمارهم في طلبه من أجل الحصول على نيل شهادة معينة أو لقب معين، كالدكتور فلان، أو الشيخ فلان، ويا ليته يقف عندها، بل يجعل ذلك سلمًا لنيل مآرب دنيوية زائلة.

وتأمل ما نُقل عن الإمام أحمد؛ فإنه: قيل له: إن ابن المبارك قيل له: كيف يعرف العالم الصادق؟ فقال: الذي يزهد في الدنيا ويقبل على أمر الآخرة. فقال أحمد: نعم، هكذا ينبغي أن يكون[(٢)].

قال ابن رجب $: وكان أحمد ينكر على أهل العلم حب الدنيا والحرص على طلبها.

(١) سيأتي برقم (٧٩).

(٢) في «شرح حديث العلماء ورثة الأنبياء» (١/ ٥٦) من «مجموع رسائل ابن رجب» وفيه كلام ماتع نافع عن هذا ونحوه يَهُم حامل العلم، وكذا في كتابه الآخر «شرح حديث: مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ»، فارجع إليهما إن رُمْتَ الوقوف على جزيل القول في هذا الموضوع.

واعلم أنه إنما أهلك أهل العلم وأوجب إساءة ظن الجهال بهم، وتقديم جهال المتعبدين عليهم: ما دخل عليهم من الطمع في الدنيا، -ثم نقل آثارًا في ذلك-، ثم قال: «وفي الجملة فمن لا يصون نفسه لا ينتفع، ولا ينتفع غيره به».

قال الشافعي: «من قرأ القرآن عظمت قيمته، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن تفقه نبل قدره...ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه»(١).

وفي هذا المعنى يقول أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت: ٣٩٢):

يقولــون لي فيــك انقبــاض وإنــما ... رأوا رجـلًا عـن موقـف الـذل أحجـما
أرى النـاس مـن دانهـمُ هـان عنـدهم ... ومـن أكرمتـه عـزة الـنفس أكرمـا
ولم أقـض حـق العلـم إن كـان كلـما ... بـــدا طمـــع صـــيرته لي ســـلما
إذا قيـل هـذا منهـل قلـت: قـد أرى ... ولكـن نفـس الحـر تحتمـل الظـما
ولم أبتـذل في خدمـة العلـم مهجتـي ... لأَخْـدُمَ مـن لاقيـت لكـن لأُخْـدَما
أأشــقى بــه غرسًــا وأجنيــه ذلــةً ... إذًا فاتبـاع الجهـل قـد كـان أحزمـا
ولـو أن أهـل العلـم صـانوه صـانهم ... ولـو عظمـوه في النفـوس لعظـما
ولكــن أهــانوه فهــانوا ودنســوا ... محيــاه بــالأطماع حتــى تجهــما(٢)

الحرص على الدنيا والطمع فيها قبيح، وهو من العلماء أقبح، فإن كان بعد نزول الشيب فهو أقبح وأقبح.

---

(١) **صحيح**: أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٨٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٩٥)، وابن الجوزي في «المسلسلات» (الحديث: ٦٠) (مخطوط).

(٢) **صحيح**: أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٨٥٤)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٥/ ٣٥) والشجري في «أماليه» (٢٢١) (ترتيبه).

وقد نبهت على هذا الموضوع بعينه من أخلاق العالم؛ لأني أرى أنه من الأسباب الرئيسة إن لم يكن هو السبب الرئيس لفساد حَمَلَةِ العلم وفساد أخلاقهم.

والبعد عن الدنيا ومطامعها وحب زينتها وشهرتها مع الصدق مع الله، والإخلاص والتقى هو أساس في توفيق حامل العلم وحسن خلقه ومعاملته، والله أعلم[(١)].

اليمن – صعدة – دار الحديث بدماج

٣٠ محرم لسنة ١٤٢٤هـ

تم تجهيزه وتتميمه للطبعة الثانية بتاريخ:

٢٢/ ١١/ ١٤٤٣هـ الموافق ٢١/ ٦/ ٢٠٢٢م

بدار الحديث بمعبر حرسها الله

(١) وإني لأحمد الله وأشكره على نعمه عليَّ التي لا أحصيها، فله الحمد أولًا وآخرًا دائمًا وأبدًا، ثم أشكر لكل من يتعاون معي، من قريب أو بعيد، بقليل أو كثير، باطن أو ظاهر، وأشكر لمن قام معي بالمقابلة في هذا الكتاب، وهكذا من قام بالصف والتصحيح، والمراجعة، وأخص بالذكر الشيخ الفاضل: سعيد اليافعي، فجزاه الله خيرًا على ما يبذله معي في المراجعة والتصحيح، والإفادة، سواء في هذا الكتاب، أو غيره.

مقدمة التحقيق

هذه المقدمة اشتملت على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة المصنف، وتحته أربعة مباحث.

الفصل الثاني: الكلام عن الكتاب وتحقيقه.

الفصل الأول

وتحته أربعة مباحث:

- **المبحث الأول**: اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته.
- **المبحث الثاني**: مشايخه وتلامذته.
- **المبحث الثالث**: عقيدته وأقوال العلماء فيه.
- **المبحث الرابع**: كتبه ووفاته ومصادر ترجمته.

المبحث الأول:
اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:

المطلب الأول: الاسم والنسب والكنية:

هو: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي، أبو بكر.

الآجري بضم الجيم وتشديد الراء، نسبة إلى درب الآجر، قال ياقوت في «معجم البلدان»: محلة كانت ببغداد من محال نهر طابق الغربي، سكنها غير واحد من أهل العلم، وهي الآن خراب ينسب إليها أبو بكر محمد بن الحسين الآجري.

المطلب الثاني: مولده:

في تحديد مولده خلاف، إلا أنه كانت ولادته ما بين (٢٦٤-٢٨٠هـ) تقريبًا $.

المطلب الثالث: نشأته:

نشأ ببغداد في تلك المحلة التي نسب إليها وهي: درب آجر، وأخذ فيها عن كثير من علمائها، وانتقل إلى الحرم المكي وسمع فيه من بعض العلماء، كما صرح بنفسه أنه سمع من بعض مشايخه في المسجد الحرام.

المبحث الثاني:
مشايخه وتلاميذه

المطلب الأول: مشايخه:

الإمام الآجري من المكثرين في الحديث، فقد حمل عن كثير من علماء عصره أرصدتُّ لهم معجمًا فبلغوا (٧٩) شيخًا.

وجميعهم محتج بهم، وأكثرهم من الأئمة، وأكثر عن جماعة منهم مشهورين بالإمامة والأمانة.

وإليك بعض المشهورين:

١- أحمد بن الحسن بن عبد الجبار أبو عبد الله الصوفي، المتوفى سنة (٣٠٦هـ)، سيأتي برقم (٣٣).

٢- أحمد بن سهل بن الفيرزان الأشناني أبو العباس، المتوفى سنة (٣٠٧هـ)، سيأتي برقم (٣٧).

٣- أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني أبو جعفر، المتوفى سنة (٢٩٦هـ)، وسيأتي برقم (١٧).

٤- جعفر بن محمد بن يعقوب الصندلي أبو الفضل، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، وسيأتي برقم (٣).

٥- جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي أبو بكر، المتوفى سنة (٣٠١هـ)، وسيأتي برقم (١٥)، وقد أكثر عنه.

٦- عبد الله بن سليمان بن الأشعث المعروف بأبي بكر ابن أبي داود، المتوفى سنة (٣١٦هـ)، وسيأتي برقم (٤).

٧- عبد الله بن محمد بن عبد الحميد الواسطي أبو بكر، وهو ممن أكثر عنه المصنف، سيأتي برقم (١٨).

٨- هارون بن يوسف بن زياد التاجر أبو أحمد، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، سيأتي برقم (٢١).

٩- يحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، سيأتي برقم (١٦).

المطلب الثاني: تلامذته:

لا شك أن مكانة العلامة الحافظ الآجري وعلومه التي منَّ الله عليه بها كانت سببًا لكثرة الآخذين عنه، لا سيما عند مكوثه في مكة، لذلك قال الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «وعنه:

١- **أبو الحسن الحمامي**(١).

٢- **وأبو محمد عبد الرحمن بن عمر النحاس**(٢).

٣- **وأبو الحسين بن بشران**(٣).

٤- وأخوه **أبو القاسم عبد الملك**(٤).

٥- **وأبو نعيم**(٥).

وجماعة كبيرة من حجاج المشارقة والمغاربة، لأنه جاور بمكة مدة، وله تصانيف حسنة وهو من الأئمة». وغيرهم كثير، أكتفي منهم بمن ذكر.

(١) هو: علي بن أحمد بن عمر المقرئ البغدادي، قال الخطيب: «كان صدوقًا دينًا فاضلًا». وتوفي سنة (٤١٧)، انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٩)، و«السير» (١٧/ ٤٠٢).

(٢) وصفه الذهبي: بـ«الشيخ الإمام الفقيه المحدث الصدوق». توفي سنة (٤١٦هـ). انظر: «السير» (١٧/ ٣١٣).

(٣) هو: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي، قال الخطيب: «كان تام المروءة ظاهر الديانة، صدوقًا ثبتًا». توفي سنة (٤١٥هـ). انظر: «السير» (١٧/ ٣١١).

(٤) هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان ثقة ثبتًا صالحًا». توفي سنة (٤٣٠هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣٢)، و«السير» (١٧/ ٤٥٠).

(٥) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني، أحد الحفاظ الأثبات الكبار، أفاد من كتاب المصنف هذا وغيره، توفي سنة (٤٣٠هـ). انظر: «السير» (١٧/ ٤٥٣).

المبحث الثالث:
عقيدته وأقوال العلماء فيه

المطلب الأول: عقيدته ومذهبه الفقهي:

أما عقيدته: فكما سبق كلام الذهبي: أنه كان صاحب سنة واتباع، ويشهد لذلك كتابه القيم «الشريعة» الذي لم يصنفه إلا لتقرير عقيدة السلف والذب عنها.

أما مذهبه: فقد تقدم وصف ابن خلكان بأنه فقيه شافعي، وتبعه الصفدي في ذلك، ولذلك فقد ترجم له السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، ولكن قال الإسنوي بعد ذكره لقول ابن خلكان السابق: نازع بعضهم في كونه شافعيًّا وادعى أنه حنبلي.

قلت: والأمر في ذلك واسع، ليس وراء تعيينه كبير فائدة، والله أعلم.

المطلب الثاني: أقوال العلماء فيه:

أجمع من ترجم له على صلاحه، وثقته، وعدالته، وإمامته، وحسن استقامته، واتباعه.

فقال الخطيب: «كان ثقة صدوقًا دينًا».

وقال ابن الجوزي: «كان ثقة دينًا عالمًا مصنفًا».

وقال: «جمع العلم والزهد وصنف تصانيف كثيرة».

وقال ابن خلكان: «الفقيه الشافعي المحدث... وكان صالحًا عابدًا».

وقال الذهبي في «السير»: «الإمام المحدث القدوة شيخ الحرم الشريف... وكان صدوقًا خيِّرًا عابدًا صاحب سُنَّة واتباع».

وقال في «تذكرة الحفاظ»: «كان عالمًا عاملًا، صاحب سنة واتباع».

المبحث الرابع:
كتبه ووفاته ومصادر ترجمته

المطلب الأول: كتبه:

وُصِف $ بحسن التصنيف.

فقال الخطيب: «له تصانيف».

وقال الذهبي في «العلو» (٢٤٦-٢٤٧، مختصره): «كان الآجري فقيهًا أثريًا، حسن التصانيف».

وقد أثرى هذا الإمام المكتبة الإسلامية بكتب عظيمة النفع، جليلة القدر، استفاد منها من بعده، ومنها المطبوع والمخطوط، نكتفي بذكر المطبوعات، منها:

١- «أخلاق عمر بن عبد العزيز»، طبع عام (١٣٩٩هـ) عن مؤسسة الرسالة.

٢- «أخلاق حملة القرآن»، طبع عدة طبعات، وقد انتهيت من تحقيقه قبل عام[١] بحمد الله وتوفيقه.

٣- «الأربعين حديثًا»، طبع أكثر من مرة.

٤- «أخلاق العلماء» له عدة طبعات، والذي كان بين يدي منها أثناء تحقيق الكتاب هو:

أ- الطبعة التي بمراجعة وتصحيح: إسماعيل الأنصاري، وهي من منشورات إدارة البحوث العلمية.

(١) من كتابة هذه المقدمة، وذلك سنة (١٤٢٤هـ).

ب- طبعة عن دار القلم بتحقيق أمينة الخراط.

وسيأتي مزيد قول عن هاتين الطبعتين.

٥- «تحريم النرد والشطرنج والملاهي»، طبع أكثر من طبعة.

٦- «الشريعة»، طبع مؤخرًا عن دار الوطن.

٧- «صفة الغرباء من المؤمنين»، طبع عام (١٤٠٣هـ) عن دار الخلفاء بالكويت.

٨- «التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة» هو ضمن «الشريعة» لكنه طبع مفردًا أكثر من طبعة.

٩- «مسألة الجهر بالقرآن في الطواف»، طُبع عن دار الصحابة بطنطا.

١٠- «فرض طلب العلم» طُبع بتحقيقي عن مكتبة المعارف بالرياض.

المطلب الثاني: وفاته:

قال الإمام الذهبي: «مات بمكة في المحرم سنة ستين وثلاثمائة».

المطلب الثالث: بعض مصادر ترجمته:

١- «الفهرست» (٣٠٢-٣٠٣) لابن النديم.

٢- «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٣) للخطيب.

٣- «الأنساب» للسمعاني، مادة: الآجري.

٤- «المنتظم» وفيات (٣٦٠هـ).

٥- «صفة الصفوة» (٢/ ٤٧٠) لابن الجوزي.

٦- «معجم البلدان» (١/ ٥١) لياقوت الحموي.

٧- «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٢) لابن خلكان.

٨- «الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ٣٧٣).

٩- «السير» (١٦/ ١٣٣)، و«تذكرة الحفاظ» (ص: ٩٣٦)، و«تاريخ الإسلام» وفيات (٣٥١-٣٨٠هـ، ص: ٢١٦-٢١٧) للذهبي.

١٠- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ١٤٩).

١١- «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ٧٩).

١٢- «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢/ ٣٧٠).

١٣- «مقدمة الشريعة» للآجري، للدكتور عبد الله الدميجي.

وقد استفدت منها في هذه الترجمة، فجزاه الله خيرًا.

الفصل الثاني:

وتحته أربعة مباحث:

- المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه.
- المبحث الثاني: أهمية الكتاب.
- المبحث الثالث: النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق، وصور من النسخ المعتمد عليها في التحقيق.
- المبحث الرابع: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول:
اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه

المطلب الأول: اسم الكتاب:

مكتوب في أوله كما في الأصل، والمخطوطة التي تحتفظ بها دار الكتب المصرية، والمخطوطة التي رمزنا لها بـ(ب)[(١)]: كتاب «**أخلاق العلماء**»، وعليه اعتمد اسمه في مطبوعات الكتاب التي بين أيدينا.

۞ سماه الذهبي في «السير» (١٦/ ١٣٤): «**آداب العلماء**».

۞ وسماه الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» رقم (٢٥): كتاب «**فضل العلم**»، والأول هو المعتمد، والله أعلم.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى الإمام الآجري:

سند الكتاب[(٢)]: في أول الأصل، والنسخة التي بدار الكتب المصرية، والمخطوطة التي رمزنا لها بـ(ب)، سند لهذا الكتاب إلى الإمام الآجري، وهكذا في نسخة الظاهرية سند يلتقي مع سند النسخ السابقة، وهذا نص السند في النسخ الثلاث:

---

(١) وستأتي صورة ذلك منهما إن شاء الله تعالى.

(٢) قال الحافظ ابن حجر سمعت بعض فضلاء اليمن يقول: «الأسانيد أنساب الكتب»، «الفتح» (١/ ٦)، «النكت على صحيح البخاري» (١/ ١٤٧)، ونقلها عن الحافظ: الحطاب المالكي في «مواهب الجليل» (١/ ٦)، وعنه الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٨٢) ولم يذكرا قائلها.

أخبرنا الشيخ الثقة الإمام زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي إذنًا قراءة عليه، قال: أنبأنا الشيخ الخطيب أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الطوسي إذنًا، قال: أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُرِيثيثي، أنبأنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي، أنبأنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري بمكة قال: الحمد لله.. إلخ الكتاب.

وهذا سند جميع رجاله ثقات[١].

وتوبع: أبو العباس أحمد بن عبد الدائم في نسخة الظاهرية، تابعه رشيد الدين أبو الفضل إِسْمَاعِيل بْن أَحْمَد بْن الْحُسَيْن بْن مُحَمَّد بْن أحمد العراقي (ت: ٦٥٢).

وأما أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي، فإنه قال ابن النجار: أجمعوا على ترك الاحتجاج به.

وقال ابن ناصر: كان كذابًا لا يحتج بروايته.

وسيأتي مزيد كلام عنه عند الكلام على تفاصيل هذا السند، والخلاصة فيه أنه متروك لا يحتج به في أقل أحواله.

ومع ضعفه فهو لم يسمع من شيخه في هذا السند: علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي، فإنه ولد في شوال سنة (٤١٢هـ)، وشيخه مات في شعبان سنة (٤١٧هـ)، يعني: توفي شيخه الحمامي وعمره خمس سنين، وفي سماعه منه نظر ظاهر، فإن الحمامي عراقي، والطريثيثي نيسابوري، فأنى له أن يرحل للسماع وعمره خمس سنين، مع أنه متهم في سماعاته، كما في ترجمته مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

(١) يأتي في أصل الكتاب عند التعليق على هذا السند تفصيل القول فيهم ومصادر تراجمهم.

الخلاصة: أن في السند ضعفًا شديدًا وانقطاعًا.

وعليه فهل نقول: إن الكتاب مكذوب على الآجري؟!!

هذا بعيد في نظري؛ فإنه وإن لم يثبت سنده هذا إلى المصنف، فإنه ثابت إليه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن الناظر في كتب الآجري الأخرى يجد نفسه في هذا الكتاب هو ذاك النفس، والطريقة التي في «الشريعة» و«أخلاق حملة القرآن» و«تحريم النرد والشطرنج» وغيرها من كتبه.

الوجه الثاني: أن مشايخه في هذا الكتاب أخرج عنهم جميعًا في كتابه الشريعة، وسماعه منهم معلوم كما في تراجمهم.

الوجه الثالث: أنه قد أخرج بعض الأسانيد مع متونها في هذا الكتاب، وهي بعينها في كتبه الأخرى، فمما وقفت عليه من ذلك:

١- رقم (٣٢) من هذا الكتاب، أخرجه المصنف في «الشريعة» بنفس السند والمتن برقم (٨١٥).

٢- رقم (٥٧) أخرجه بمتنه وسنده في «الشريعة» برقم (١٢٩).

٣- رقم (٥١) أخرجه بمتنه وسنده في «أخلاق حملة القرآن» برقم (٥٩) بتحقيق القاري، وهو برقم (٦٩) بتحقيقي.

٤- رقم (٧٧) أخرجه بمتنه وسنده في «أخلاق حملة القرآن» برقم (٥٧) بتحقيق القاري، وهو برقم (٦٥) بتحقيقي، وكذا رقم (٧٨) أخرجه في حملة القرآن برقم (٩٧) بتحقيقي.

الوجه الرابع: أن تلميذه أبا نعيم أخرج عنه مباشرة عدة آثار في كتابه «الحلية» من هذا الكتاب بعينه، انظر في الأرقام الآتية (١، ٧، ٥٣، ٧٣، ٧٩، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٨٨).

الوجه الخامس: أن جماعة من أهل العلم قد أفادوا من طرق مختلفة عن الآجري في النقل من هذا الكتاب، منهم:

١- **الخطيب**، فإنه أخرج من طريق الآجري عدة أخبار، من ذلك: ما يأتي تحت الأرقام الآتية: (١٠، ١٤، ١٧، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٦٧، ٨١، ٩٣، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩).

٢- **البيهقي** في «الشعب»، أخرج من طريقه ما سيأتي برقم (٥١).

٣- **ابن عبد البر**، أخرج من طريق الآجري ما سيأتي برقم (١٤، ٣٤).

٤- **ابن عساكر**، أخرج في «تاريخ دمشق» من طريق المصنف ما سيأتي برقم (٣٤).

٥- **ابن الجوزي** نقل عنه بالسند في كتابه «تعظيم الفتيا» (١٣) كما سيأتي برقم (٨٦).

الوجه السادس: أنه قد عُزي في التخريج إلى هذا الكتاب منذ زمن قديم، فقد عزى إليه الحافظ العراقي كما سيأتي برقم (١١)، وهو في تخريج «الإحياء» برقم (٢٥) (المغني).

الوجه السابع: أنه قد نسب هذا الكتاب إليه بعض من أهل العلم المتحرين، كالحافظ الذهبي في «السير» (١٦/ ١٣٤).

وكذا الحافظ ابن رجب في رسالته: «شرح حديث: ما ذئبان جائعان» (ص: ٢٣)، وسيأتي نقل كلامه إن شاء الله.

وبهذا نكتفي، فإن هذه أدلة وافية كافية شافية –بإذن الله– في إثبات نسبة الكتاب إلى الإمام الآجري $.

المطلب الثالث: سند النسخة الظاهرية والترجمة لرجاله

قال الناسخ: أخبرني العلامة أبو زكريا الرحبي إجازة، قال أخبرنا الحافظ المزي إجازة إن لم يكن سماعًا، قال أخبرني القاضي شرف الدين أبو محمد عبد الله بن الحسن بن عبد الله

بن عبد الغني المقدسي، قال أخبرنا رشيد الدين أبو الفضل إسماعيل بن أحمد بن الحسين بن محمد العراقي قراءة عليه ونحن نسمع، قال أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي خطيب الموصل إجازة، قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيْثيثي، قال أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقري المعروف بابن الحمامي قراءة عليه وأنا أستمع في داره في صفر سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، قال أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري بمكة في المسجد الحرام.

وبدأ بحديث رقم (٢) عندنا فيما سيأتي في نص الكتاب.

قلت: الذي قال أخبرني العلامة أبو زكريا الرحبي، لعله -والله أعلم-، أحمد بن أبي بكر بن علي بن إسماعيل الحموي ابن الرسام (ت: ٨٤٤)، وذلك أن له كتاب: «الأربعين من الأحاديث النبوية عن أربعين من مشايخ الإسلام مروية»، وهذا الرجل من فضلاء الحنابلة ولد في حماة (سوريا)، وولي قضاء طرابلس الشام وحلب وتوفي بحلب وهو على قضائها.

وقد روى بهذا السند إلى المزي (الحديث السادس والعشرون)، من كتاب «الأربعين» المذكور، قال: «وأخبرني أيضًا الشيخ محي الدين الرحبي الركين إجازة لكتاب «الزهد» لعبد الله ابن المبارك.. أخبرنا شيخنا الحافظ جمال ابن المزي إجازة إن لم يكن سماعًا... إلخ».

والشيخ محي الدين الرحبي لم أجد إلا ما ذكره به صاحب «الأربعين» السابقة، حيث قال: «أخبرنا شيخنا العلامة محي الدين بن يحيى بن الشيخ جمال بن يوسف الشهير بابن الرحبي بدمشق المحروسة بقراءتي عليه للأول من «صحيح مسلم» للآخر وأجازني بسنده المشهور في نسختي وكتب لي بخطه، وذلك في سنة أربع وثمانين وسبعمائة».

وأما شيخه فيه: فهو الحافظ الكبير جمال الدين المزي، وهو أبو الحجاج يوسف بن

الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك المزي، صاحب «تهذيب الكمال»، و«تحفة الأشراف» (ت: ٧٤٢)، مترجم في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٥٥)، وغيره.

وأما شيخه: فهو عبد الله بن الحسن بن عبد الله ابن الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، شرف الدين أبو محمد، قال السبكي في «معجم الشيوخ» (١/ ١٩٧): «شيخ جليل صالح فاضل من أهل العلم والدين والخير والصلاح».

وأما شيخه: فهو إسماعيل بن أحمد بن الحسن بن محمد بن أحمد رشيد الدين أبو الفضل ابن الشيخ الفقيه أبي العباس العراقي الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٥٩)، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٧٢١): «كان فاضلًا حافظًا للقرآن فصيح العبارة».

وشيخه أبو الفضل الطوسي سيأتي في الترجمة لرجال سند الكتاب والحمد لله.

المبحث الثاني:
أهمية هذا الكتاب:

هذا الكتاب القيم تُعْلَمْ أهميته من أوجه:

الوجه الأول: من حيث أهمية الإسناد؛ فإنه من كتب السلف المسندة التي تعتبر أصولًا يرجع إليها ويستفاد منها في إثبات الأحاديث والآثار بالأسانيد وتقويتها بذلك.

الوجه الثاني: أن مصنفه من علماء الحديث المعتبرين في وقت ازدهار العلم وحمله وتدوينه.

الوجه الثالث: أنه تكلم فيه عن موضوع مهم وهو: آداب العلماء وأخلاقهم، ولا نعلم أحدًا سبقه إلى طرق هذا الموضوع -حسب علمنا-، وإن كان قد وجد قبله من صنف في هذا الموضوع، فهذا الكتاب من أجل تلك الكتب، ولذا فقد قال الحافظ ابن رجب في «شرح حديث: ما ذئبان جائعان» (ص: ٢٣): «وقد صنف أبو بكر الآجري، وكان من العلماء الربانيين في أوائل المائة الرابعة مصنفًا في أخلاق العلماء وآدابهم، وهو من أجلِّ ما صنف في ذلك، ومن تأمله علم منه طريقة السلف من العلماء والطرائق التي حدثت بعدهم المخالفة لطريقتهم، فوصف فيه عالم السوء بأوصاف طويلة، -ثم ذكر بعض تلك الأوصاف-، ثم قال (ص: ٣٨): «هذا كله كلام الإمام أبي بكر الآجري $ تعالى، وكان في أواخر الثلاثمائة، ولم يزل الفساد بعد متزايدًا على ما ذكرناه أضعافًا مضاعفة، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

الوجه الرابع: يزيد الكتاب أهمية أني وجدت فيه آثارًا لم أر أحدًا أخرجها غيره إلا من طريقه $.

الوجه الخامس: يدل على أهمية الكتاب أيضًا: استفادة أهل العلم منه، كأبي نعيم في «الحلية»، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» و«تاريخ بغداد»، والحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والبيهقي في «الشعب»، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» كما تقدم لك ذكر تلك الأحاديث والآثار التي أخرجوها من طريقه.

المبحث الثالث:
النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق، وصور من النسخ المعتمد عليها في التحقيق

المطلب الأول: النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق في هذه النشرة:

يسَّر الله لي -وله الحمد- في هذه النشرة، أربع نسخ خطية، وإليك بيانها:

النسخة الأولى: -وهي الأصل-: وقد رمزت لها بـ(الأصل)، وهي من محفوظات مكتبة (عاشر أفندي) بإسطنبول، وهي ضمن مجموع اشتمل على ثلاثة كتب من كتب الآجري: كتاب «أخلاق العلماء»، وكتاب «أخلاق حملة القرآن»، وملحق لكتاب «أخلاق حملة القرآن»، وكتاب «ما ورد في ليلة النصف من شعبان»، ثم رسالة للحافظ ابن رجب في شرح حديث «ما ذئبان جائعان»، وكتابنا فيه وصفه كالآتي:

١- يقع في أربعة وثلاثين لوحًا، وفي كل لوح وجهان.

٢- يقع في كل صفحة خمسة عشر سطرًا.

٣- خطه نسخي جميل واضح.

٤- ونسخة كتابنا مقابلة، ففي أثنائها مكتوب في مواضع (بلغ)، وفي آخرها: (بلغت مقابلة).

٥- رقمه في المكتبة (٢٧٧).

٦- في آخره: كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى: أحمد بن عباس بن محمد الحنفي، شهر صفر سنة تسع وسبعين وسبعمائة، بدمشق المحروسة.

ناسخه كتب الرسائل الثلاث للآجري المذكورة سابقًا، وذكر في آخر «أخلاق العلماء»، وقبل «أخلاق حملة القرآن» ما نصه: (الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي المصطفى وآلة وصحبه أجمعين، أما بعد فقد سمع عليَّ كتاب: «أخلاق حملة القرآن» للآجري $ كاتبه الشيخ العالم الفاضل السالك: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن العباس بن محمد الحلبي، بقراءة الشيخ العالم الحافظ المقرئ: شمس الدين محمد بن محمود بن أحمد بن أمين حسيني السيواسي، وفقنا الله للعمل به وإياهما، واخبرتهما بسندي فيه أولًا لهما في روايته مع جميع ما يتجاوز لي عنه روايته بشرطه عند أهله.

كتبه: أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد السلامي بمحروسة دمشق، في أواخر ذي الحجة الحرام من سنة ثمان وستين وسبعمائة، حامدًا مصليًا مسلمًا مستغفرًا، حسبنا الله ونعم الوكيل)، فلعله والله أعلم يكون سمع كلا الكتابين، ولم نقف على تدوين سماعه لكتابنا هذا والله أعلم، وشيخه كما ترى والد الحافظ ابن رجب، وهو أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي، نزيل دمشق، ولد سنة (٦٤٤)، المتوفى سنة (٧٧٤) أو (٧٧٥)، كان ذلك بقراءة الحافظ المقرئ شمس الدين محمد بن محمود بن أحمد بن (أمين)[١] حسني السيواسي.

٧- لهذه المميزات جعلت هذه النسخة هي الأصل.

النسخة الثانية: نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، في مجموع يشتمل على ثلاثة من كتب الحافظ الآجري: «أخلاق حملة القرآن»، وكتاب «أخلاق العلماء»، وكتاب «ما ورد في ليلة النصف من شعبان»، وكتابنا يقع فيه الكتاب الثاني، ووصفه كالآتي:

(١) لعله هكذا.

١- يقع في سبعة وعشرين لوحًا، في كل لوح وجهان.

٢- يقع في كل صفحة تسعة عشر سطرًا.

٣- خطه نسخي جميل واضح.

٤- و نسخة كتابنا مقابلة مصححة ففي أثنائها تصحيحات والحاقات مكتوب في آخر كل إلحاق منها: (صح) على ما هو معلوم في طرق التخريج والتصحيح عند المحدثين، فهي نسخة صحيحة متقنة تامة.

٥- وقد رمزنا لهذه النسخة بـ(أ)(١).

ب- **النسخة الثالثة**: وهي نسخة نفيسة تقع في مجموع فيه «أخلاق العلماء»، و«أخلاق حملة القرآن»، و «ما ورد في ليلة النصف من شعبان»، المجموع في ستين لوحًا، ووصف كتابنا فيه كالآتي:

١- يقع في تسعة وعشرين لوحًا، في كل لوح صفحتان.

٢- يقع في كل صفحة تسعة عشر سطرًا.

٣- خطه نسخي جميل واضح وهذه النسخة رمزت لها بـ(ب)وهي نسخة مصححة(٢).

ج- **النسخة الرابعة**: هي في مكتبة الظاهرية ضمن «الكواكب الدراري»، وصفها كالآتي:

١- تقع في ست لوحات في كل لوحة صفحتان.

٢- تبدأ من منتصف الصفحة الأولى، إلى الصحفة الأولى من اللوحة الأخيرة كما هو مبين في صور المخطوط.

---

(١) تفضل بإرسال هذه النسخة أخونا الفاضل: أحمد بن رمضان الوراق حفظه الله ونفع به، وجازاه بالخير.

(٢) هذه النسخة أرسلها إليَّ أخونا الفاضل: محمود بن حسين العوضي المصري وفقه الله وجزاه الله خيرًا.

٣- بدأها الناسخ بسنده إلى المصنف.

٤- يقع في كل صفحة مكتملة (٢٩) سطرًا عدا الصحفة الأولى والأخيرة.

٥- حذف الكاتب جل كلام المؤلف الذي يتكلم به في الأبواب.

٦- قدم مواضع وأخَّر أخرى.

٧- قمت بالمقابلة لكاملها على الأصل، وكتبت عند نهاية كل مقطع إلى أين انتقل الناسخ، سواء رجع إلى ما قبل أو انتقل إلى ما بعد، وتمت قراءة النسخة كاملة، ومطابقتها مع الأصل كما ذكرنا ذلك في الفروق.

٨- في آخرها تعليق هذا نصه: (بلغ، إبراهيم كاتبه قراءة على مؤلفه أمتع الله به، في المجلس الثاني في مسجد الشيخ المسمع).

واعتمدت أيضًا على نسخة خامسة مطبوعة وهي: النسخة التي نشرتها رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

قام بمراجعة أصوله وتصحيحه والتعليق عليه فضيلة الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري، كما قام هو وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ بمقابلة الكتاب على النسخة المصرية، وهذه النسخة كان طبعها في عام (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

قال الشيخ الأنصاري في مقدمته لها: لم نجد لهذا الكتاب القيم سوى نسخة مطبوعة بمصر على نسخة قوبلت بمخطوطة الشيخ الشنقيطي.

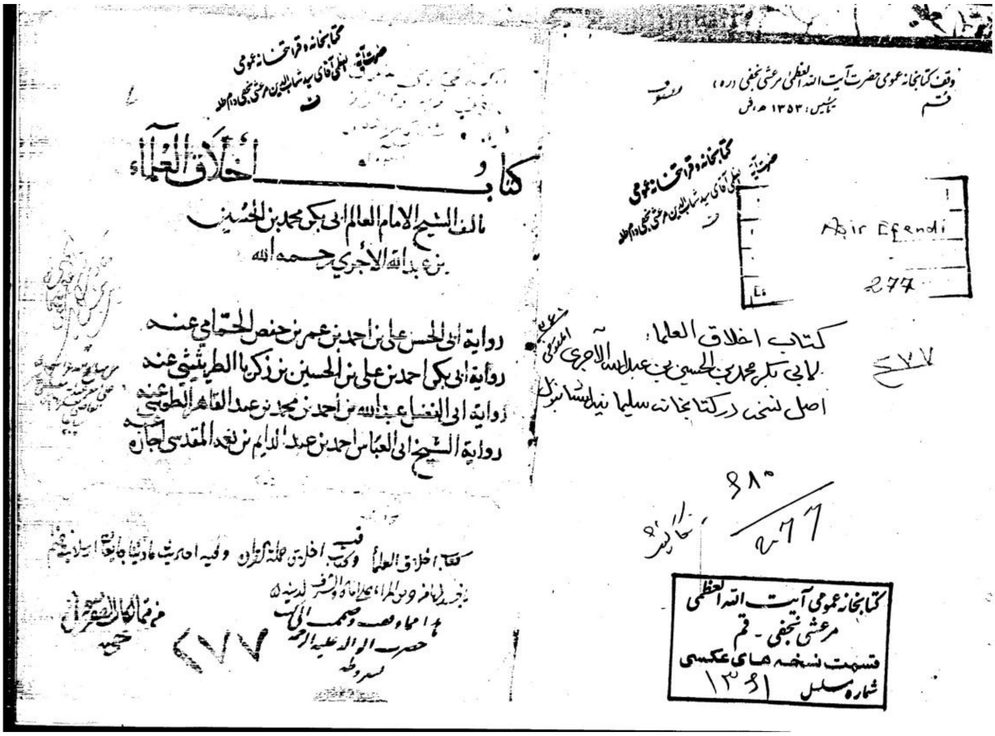
ثم ذكر أنه تتبع في التصحيح: بعض الكتب التي تُسْند عن المؤلف أو المؤلف يستفيد منها، وهو لم يستوعب في ذلك $ وجزاه الله خيرًا على ما قام به.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ(ن)، والتصحيف والتحريف فيها كثير نبهنا على ذلك في

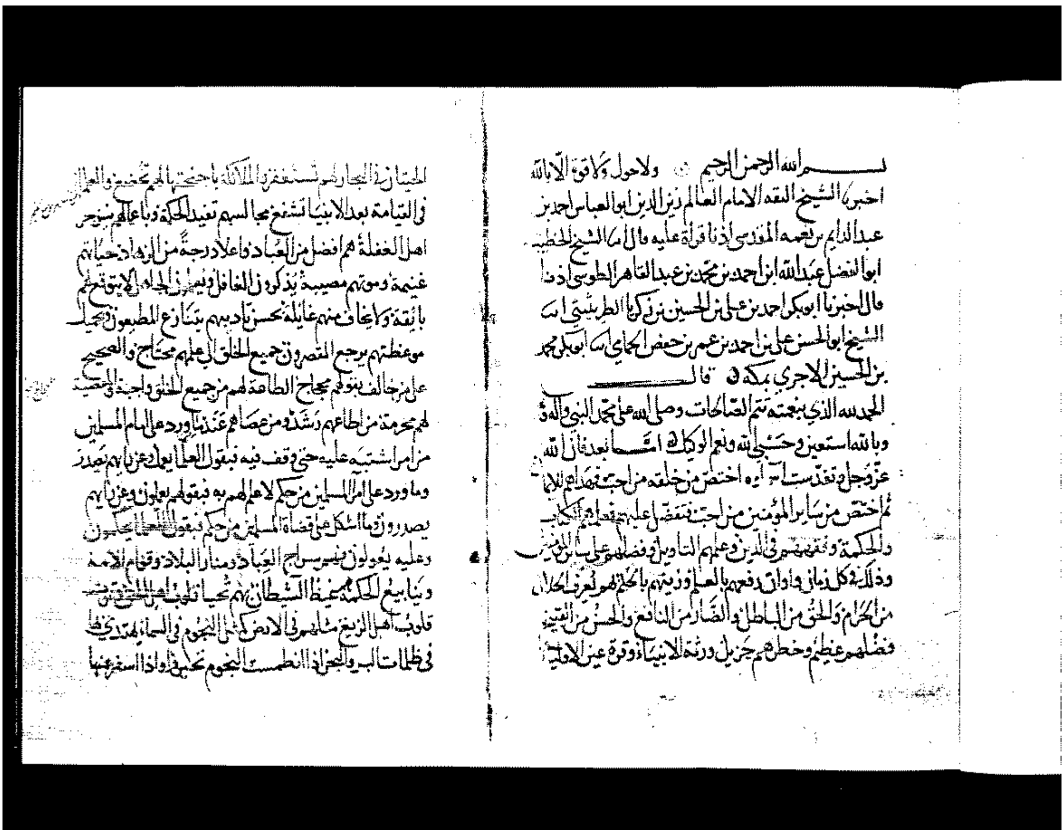
الحاشية كما سترى ذلك إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: صور أوائل النسخ المعتمد عليها في التحقيق وأواخرها:

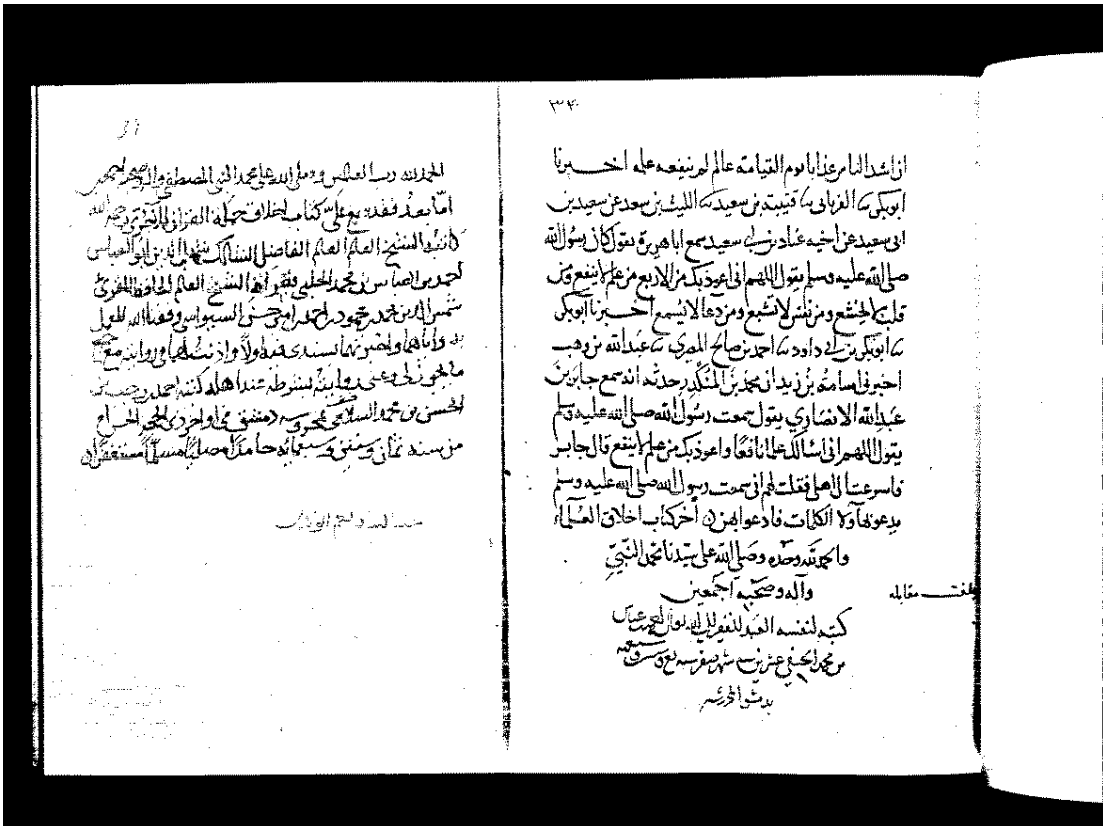
١- صور النسخة الأولى: (الأصل):


كتاب أخلاق العلماء
تأليف الشيخ الإمام العالم أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري رحمه الله
رواية أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي عنه
رواية أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي عنه
رواية أبي الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي عنه
رواية الشيخ أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي إجازة
كتاب اخلاق العلما
لابي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري
Amir Efendi
277

صورة العنوان من (الأصل)



اللوح الأول من (الأصل)


٣٢

ان اشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه علمه اخبرنا
ابو بكر نا الفريابي نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن سعيد بن
ابي سعيد عن اخيه عباد بن ابي سعيد سمع ابا هريرة يقول كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من الاربع من علم لا ينفع ومن
قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعا لا يسمع اخبرنا ابو بكر
نا ابو بكر بن ابي داود نا احمد بن صالح المصري نا عبد الله بن وهب
اخبرني اسامة بن زيد ان محمد بن المنكدر حدثه انه سمع جابر بن
عبد الله الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اللهم اني اسالك علما نافعا واعوذ بك من علم لا ينفع قال جابر
فاسرعت الى اهلي فقلت لهم اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدعو بها ولا الكلمات فادعوا بهن آخر كتاب اخلاق العلماء
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي
وآله وصحبه اجمعين
كتبه لنفسه العبد الفقير الى الله

بلغت مقابلة

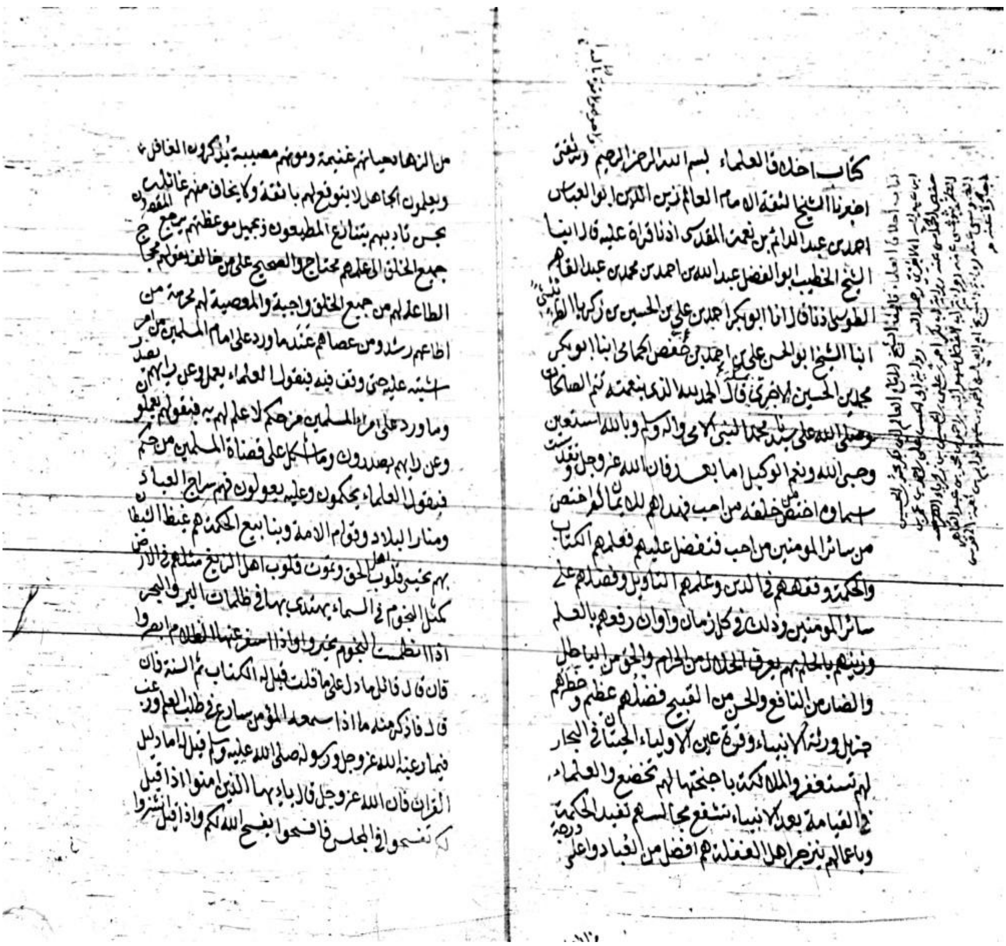
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي المصطفى وآله وصحبه
اما بعد فقد قرئ علي كتاب اخلاق حملة القرآن للآجري رحمه الله

اللوح الأخير من (الأصل)

٢- صور النسخة الثانية: (أ):


هذه مجموعة مشتملة على كتاب أخلاق
حملة القرآن وكتاب أخلاق العلماء
وما ورد في ليلة النصف من شعبان
للإمام الفاضل أبي بكر
محمد بن الحسين بن
عبد الله الآجري

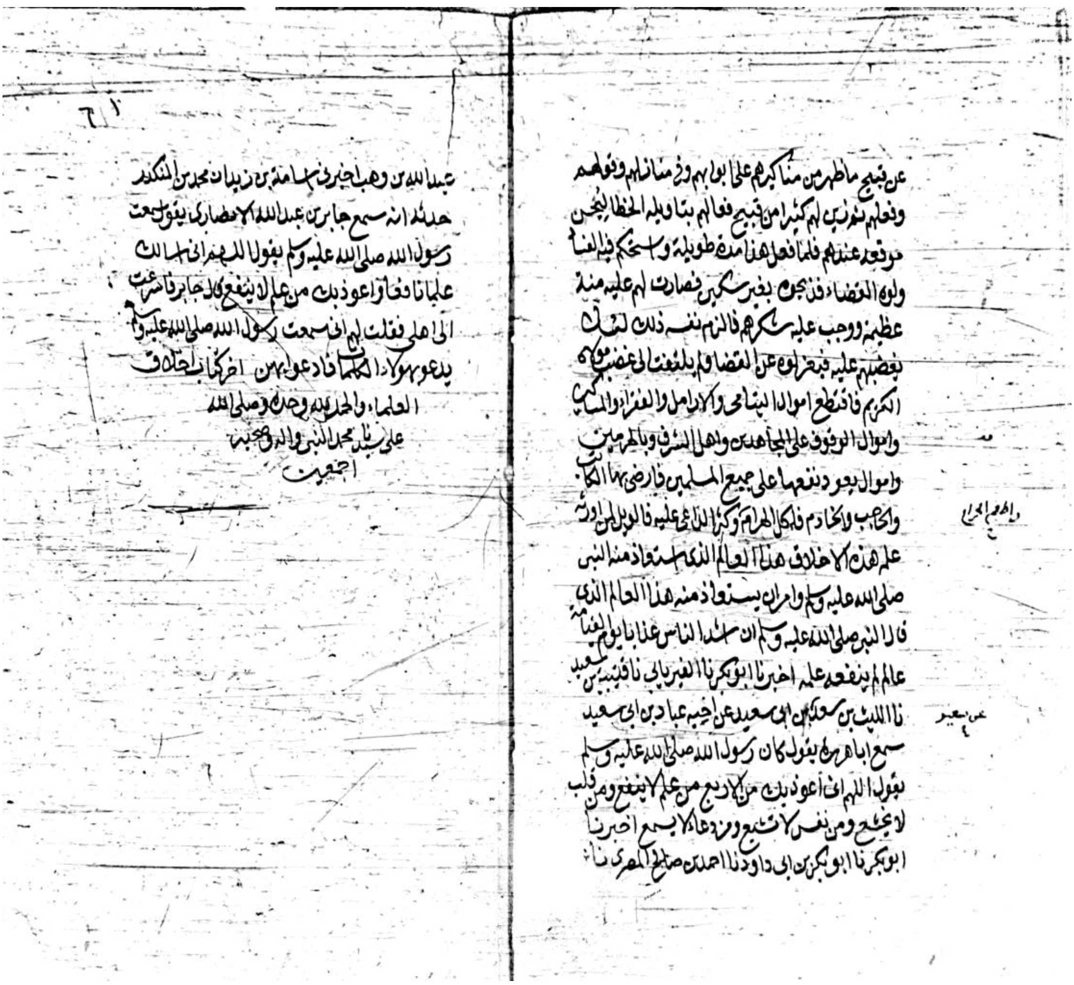
صفحة العنوان لنسخة (أ)



كتاب أخلاق العلماء بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
أخبرنا الشيخ الثقة الإمام العالم زين الدين أبو العباس
أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي إذنا قراءة عليه قال أنبا
الشيخ الخطيب أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر
الطوسي إذنا قال أنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي
أنبا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن حفص الحمامي أنبا أبو بكر
محمد بن الحسين الآجري قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وسلم وبالله أستعين
وحسبي الله ونعم الوكيل أما بعد فإن الله عز وجل وتقدست
أسماؤه اختص من خلقه من أحب فهداهم للإيمان ثم اختص
من سائر المؤمنين من أحب فتفضل عليهم فعلمهم الكتاب
والحكمة وفقههم في الدين وعلمهم التأويل وفضلهم على
سائر المؤمنين وذلك في كل زمان وأوان رفعهم بالعلم
وزينهم بالحلم بهم يعرف الحلال من الحرام والحق من الباطل
والضار من النافع والحسن من القبيح فضلهم عظيم وخطرهم
جزيل ورثة الأنبياء وقرة عين الأولياء الحيتان في البحار
لهم تستغفر والملائكة بأجنحتها لهم تخضع والعلماء
في القيامة بعد الأنبياء تشفع مجالسهم تفيد الحكمة
وبأعمالهم ينزجر أهل الغفلة هم أفضل من العباد وأعلى درجة

من الزهاد حياتهم غنيمة وموتهم مصيبة يذكرون الغافل
ويعلمون الجاهل لا يتوقع لهم بائقة ولا يخاف منهم غائلة
بحسن تأديبهم يتنازع المطيعون وبجميل موعظتهم يرجع المقصرون
جميع الخلق إلى علمهم محتاج والصحيح على من خالف بقولهم محجاج
الطاعة لهم من جميع الخلق واجبة والمعصية لهم محرمة من
أطاعهم رشد ومن عصاهم عند ما ورد على إمام المسلمين من أمر
اشتبه عليه حتى وقف فيه فبقول العلماء يعمل وعن رأيهم يصدر
وما ورد على أمراء المسلمين من حكم لا علم لهم به فبقولهم يعملون
وعن رأيهم يصدرون وما أشكل على قضاة المسلمين من حكم
فبقول العلماء يحكمون وعليه يعولون فهم سراج العباد
ومنار البلاد وقوام الأمة وينابيع الحكمة هم غيظ الشيطان
بهم تحيى قلوب أهل الحق وتموت قلوب أهل الزيغ مثلهم في الأرض
كمثل النجوم في السماء يهتدى بها في ظلمات البر والبحر
إذا انطمست النجوم تحيروا وإذا أسفر عنها الظلام أبصروا
قال فإن قال قائل ما دل على ما قلت قيل له الكتاب ثم السنة فإن
قال فاذكر منه ما إذا سمعه المؤمن سارع في طلب العلم ورغب
فيما رغبه الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم قيل له أما دليل
القرآن فإن الله عز وجل قال يا أيها الذين آمنوا إذا قيل
لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا

اللوح الأول من نسخة (أ)

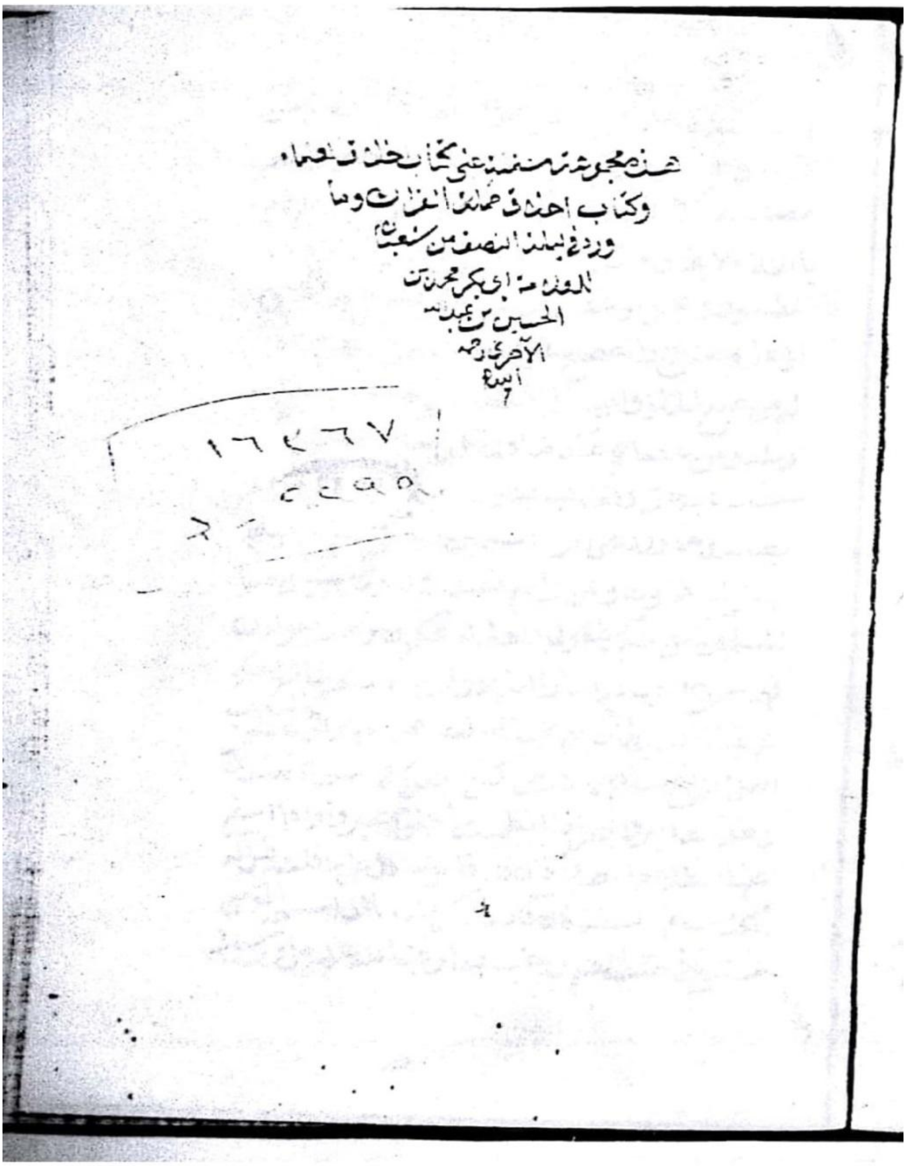


عن قبيح ما ظهر من مناكيرهم على أبوابهم وفي منازلهم وقولهم
وفعلهم تقرب لهم كثيرا من قبيح فعالهم بتأويله الخطأ ليحسن
موقعه عندهم فلما فعل هذا مدة طويلة واستحكم فيه الفساد
ولوه القضاء فذبح بغير سكين فصارت لهم عليه منة
عظيمة ووجب عليه شكرهم فألزم نفسه ذلك لئلا
يغضبهم عليه فيعزلوه عن القضاء فلم يلتفت إلى غضب مولاه
الكريم فاقتطع أموال اليتامى والأرامل والفقراء والمساكين
وأموال الوقوف على المجاهدين وأهل الشرف وبالحرمين
وأموال يعود نفعها على جميع المسلمين فأرضى بها الكاتب
والحاجب والخادم فأكل الحرام وكثر الداعي عليه فالويل لمن أورثه
علمه هذه الأخلاق هذا العالم الذي استعاذ منه النبي
صلى الله عليه وسلم وأمر أن يستعاذ منه هذا العالم الذي
قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أشد الناس عذابا يوم القيامة
عالم لم ينفعه علمه أخبرنا أبو بكر نا الفريابي نا قتيبة بن سعيد
نا الليث بن سعد عن ابن أبي سعيد عن أخيه عباد بن أبي سعيد عن سعيد
سمع أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اللهم إني أعوذ بك من الأربع من علم لا ينفع ومن قلب
لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعاء لا يسمع أخبرنا
أبو بكر نا أبو بكر بن أبي داود نا أحمد بن صالح المصري نا

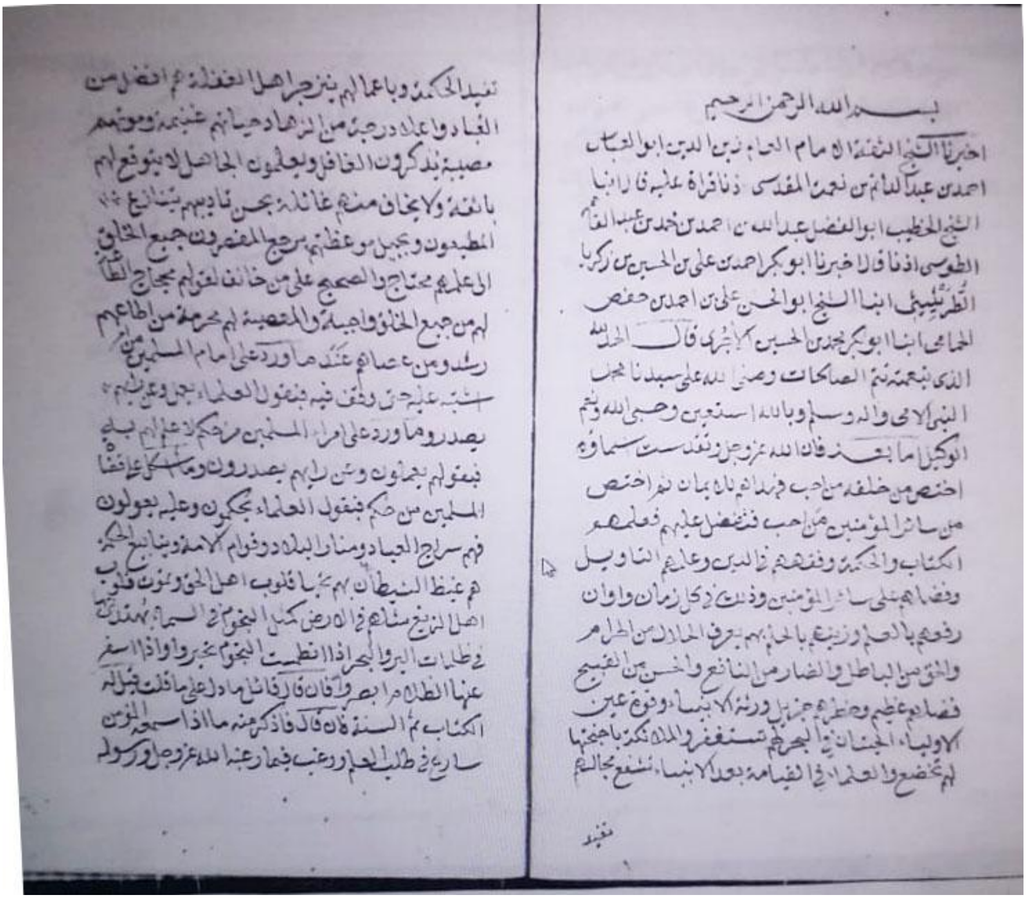
عبد الله بن وهب أخبرني أسامة بن زيد أن محمد بن المنكدر
حدثه أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اللهم إني أسألك
علما نافعا وأعوذ بك من علم لا ينفع قال جابر فأسرعت
إلى أهلي فقلت لهم إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدعو بهؤلاء الكلمات فادعوا بهن آخر كتاب أخلاق
العلماء والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه
أجمعين

اللوح الأخير من نسخة (أ)

٣- صور النسخة الثالثة: (ب):


هذا مجموع شريف مشتمل على كتاب أخلاق العلماء
وكتاب أخلاق حملة القرآن وما
ورد في ليلة النصف من شعبان
للعلامة أبي بكر محمد بن
الحسين بن عبد الله
الآجري رحمه

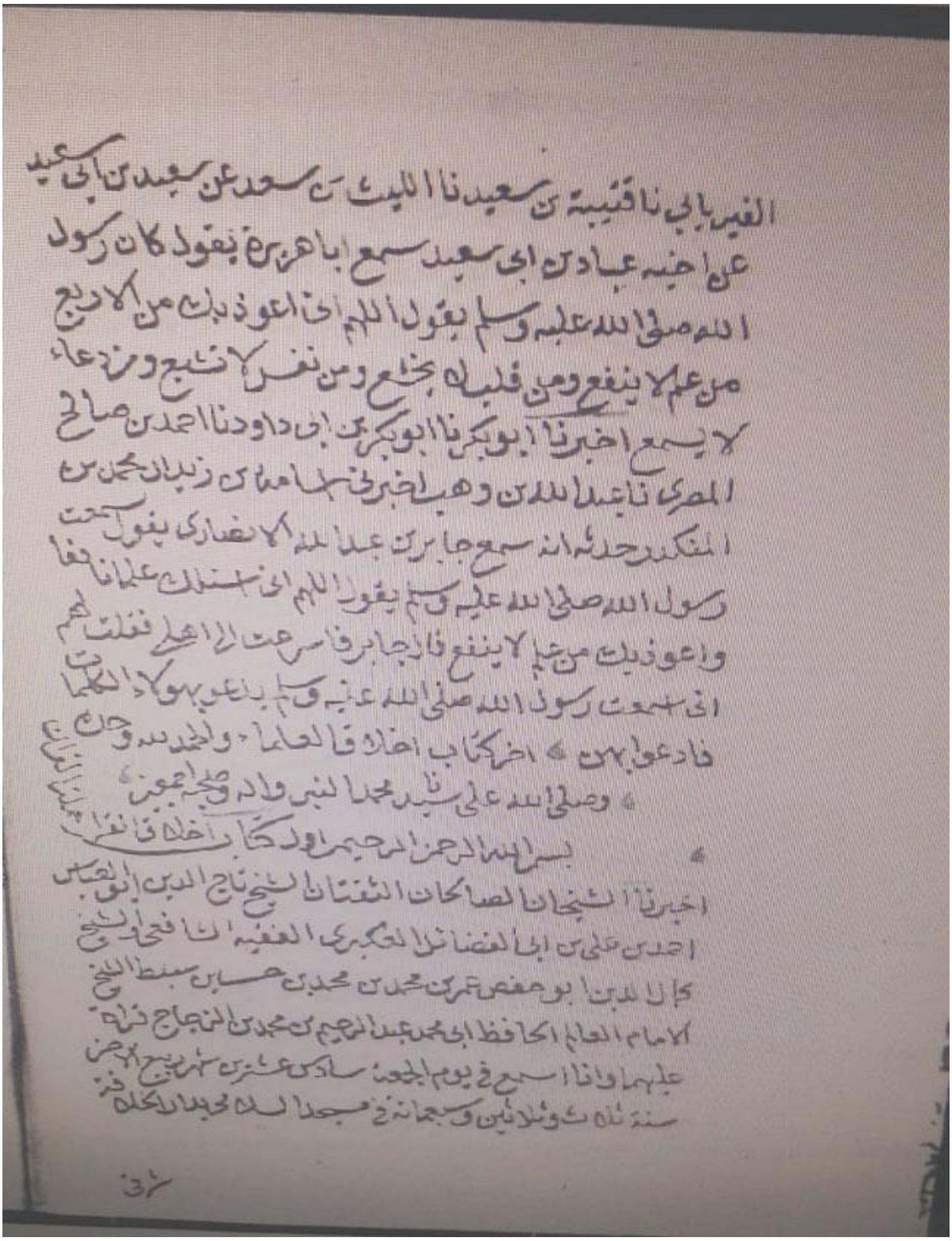
صفحة العنوان من نسخة (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم
اخبرنا الشيخ الثقة الامام العالم زين الدين ابو العباس
احمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي قراءة عليه قال انبا
الشيخ الخطيب ابو الفضل عبد الله بن احمد بن محمد بن عبد القاهر
الطوسي اذنا قال اخبرنا ابو بكر احمد بن علي بن الحسين بن زكريا
الطريثيثي انبا الشيخ ابو الحسن علي بن احمد بن حفص
الحمامي انبا ابو بكر محمد بن الحسين الآجري قال الحمد لله
الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد
النبي الامي وآله وسلم وبالله استعين وحسبي الله ونعم
الوكيل اما بعد فان الله عز وجل وتقدست اسماؤه
اختص من خلقه من احب فهداهم للايمان ثم اختص
من سائر المؤمنين من احب فتفضل عليهم فعلمهم
الكتاب والحكمة وفقههم في الدين وعلمهم التأويل
وفضلهم على سائر المؤمنين وذلك في كل زمان واوان
رفعهم بالعلم وزينهم بالحلم بهم يعرف الحلال من الحرام
والحق من الباطل والضار من النافع والحسن من القبيح
فضلهم عظيم وخطرهم جزيل ورثة الانبياء وقرة عين
الاولياء الحيتان في البحر لهم تستغفر والملائكة باجنحتها
لهم تخضع والعلماء في القيامة بعد الانبياء تشفع مجالسهم
تفيد

تفيد الحكمة وباعمالهم ينزجر اهل الغفلة هم افضل من
العباد واعلى درجة من الزهاد حياتهم غنيمة وموتهم
مصيبة يذكرون الغافل ويعلمون الجاهل لا يتوقع لهم
بائقة ولا يخاف منهم غائلة بحسن تأديبهم يتنازع
المطيعون وبجميل موعظتهم يرجع المقصرون جميع الخلق
الى علمهم محتاج والصحيح على من خالف بقولهم محجاج الطاعة
لهم من جميع الخلق واجبة والمعصية لهم محرمة من اطاعهم
رشد ومن عصاهم عند ما ورد على امام المسلمين من امر
اشتبه عليه حتى وقف فيه فبقول العلماء يعمل وعن رأيهم
يصدر وما ورد على امراء المسلمين من حكم لا علم لهم به
فبقولهم يعملون وعن رأيهم يصدرون وما اشكل على قضاة
المسلمين من حكم فبقول العلماء يحكمون وعليه يعولون
فهم سراج العباد ومنار البلاد وقوام الامة وينابيع الحكمة
هم غيظ الشيطان بهم تحيا قلوب اهل الحق وتموت قلوب
اهل الزيغ مثلهم في الارض كمثل النجوم في السماء يهتدى بها
في ظلمات البر والبحر اذا انطمست النجوم تحيروا واذا اسفر
عنها الظلام ابصروا فان قال قائل ما دل على ما قلت قيل له
الكتاب ثم السنة فان قال فاذكر منه ما اذا سمعه المؤمن
سارع في طلب العلم ورغب فيما رغبه الله عز وجل ورسوله

اللوح الأول من نسخة (ب)

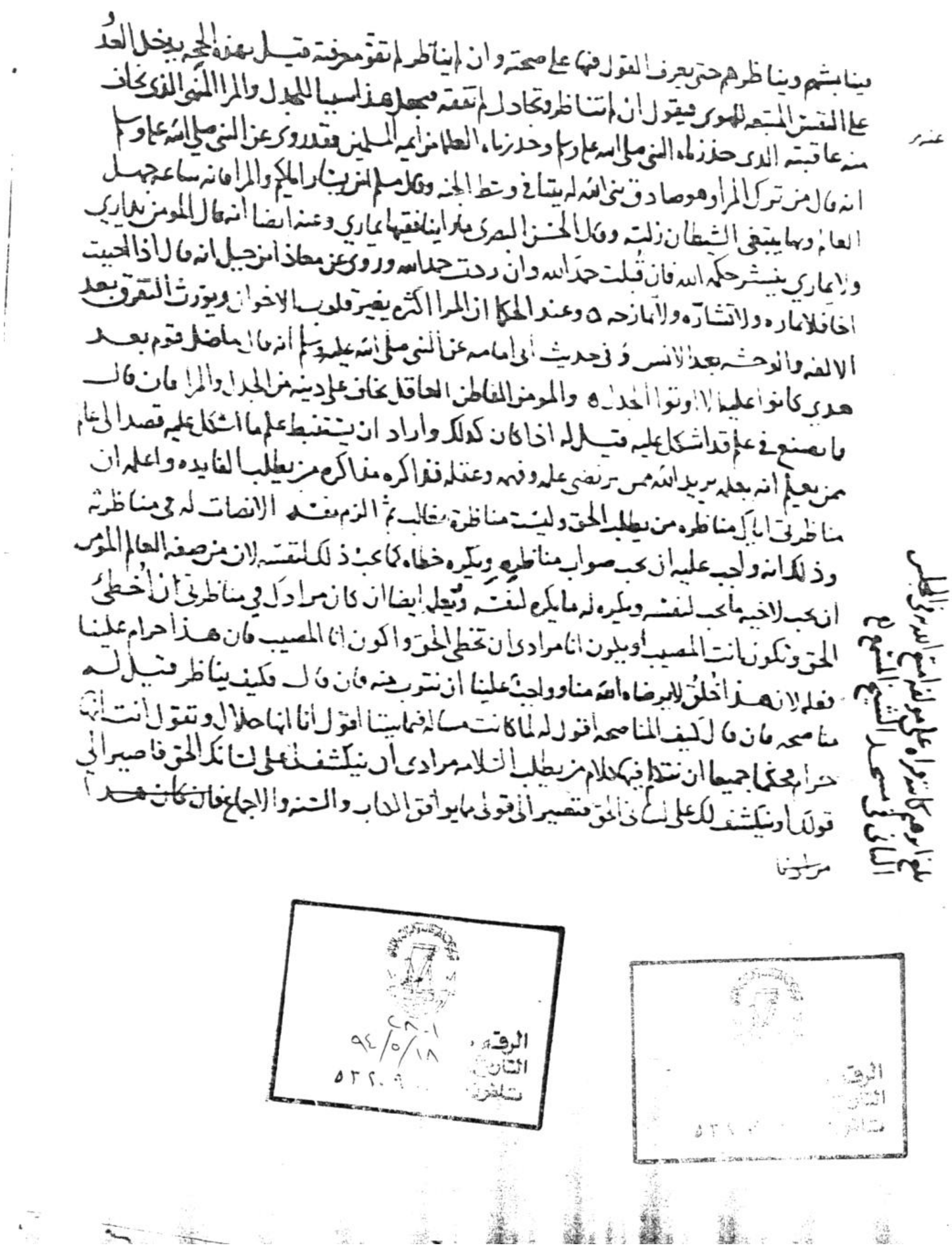

الغير بابي نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن سعيد بن ابي سعيد
عن اخيه عباد بن ابي سعيد سمع ابا هريرة يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من الاربع
من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعاء
لا يسمع اخبرنا ابو بكر نا ابو بكر بن ابي داود نا احمد بن صالح
المصري نا عبد الله بن وهب اخبرني اسامة بن زيد ان محمد بن
المنكدر حدثه انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اسالك علما نافعا
واعوذ بك من علم لا ينفع قال جابر فاسرعت الى اهلي فقلت اللهم
اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهولاء الكلمات
فادعوا بهن ◌ اخر كتاب اخلاق العلماء والحمد لله وحده
◌ وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله وصحبه اجمعين
◌ بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب اخلاق العلماء
اخبرنا الشيخان الصالحان الثقتان الشيخ تاج الدين ابو العباس
احمد بن علي بن ابي الفضائل العكبري العفيفيه قال نا فخر الدين والشيخ
كمال الدين ابو حفص عمر بن محمد بن محمد بن حسان سبط الشيخ
الامام العالم الحافظ ابي محمد عبد الرحيم بن محمد بن النجاج قراة
عليهما وانا اسمع في يوم الجمعة سادس عشر من شهر ربيع الاخر
سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة في مسجد السلام بحبل الخلة

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

٤- صور النسخة الرابعة: (ظ):



اللوح الأول من نسخة (ظ)


بيناظرهم ويناظرهم حتى يعرف القول فيها على صحته وان لم يناظرهم تقوم حجته قيل لهذه الحجة يدخل العدو
على النفس المتبع للهوى فيقول ان لم اناظر واجادل لم تتقنه فجعل هذا سببا للجدل والمرا المنهي الذي يخاف
منه عاقبته الذي حذرناه النبي صلى الله عليه وسلم وحذرناه العلما من ايمة المسلمين فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من ترك المرا وهو صادق بنى الله له بيتا في وسط الجنة وقال مسلم ابن يسار اياكم والمرا فانه ساعة جهل
العالم وبها يبتغي الشيطان زلته وقال الحسن البصري ما رايت فقيها يماري وعنه ايضا انه قال المومن يداري
ولا يماري ينشر حكمة الله فان قبلت حمد الله وان ردت حمد الله وروي عن معاذ ابن جبل انه قال اذا احببت
اخا فلا تماره ولا تشاره ولا تمازحه وعن الحكما ان المرا اكثر ما يغير قلوب الاخوان ويورث التفرق بعد
الالفة والوحشة بعد الانس وفي حديث ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ضل قوم بعد
هدى كانوا عليه الا اوتوا الجدل والمومن الفاطن العاقل يخاف على دينه من الجدل والمرا فان قال
ما يصنع في علم قد اشكل عليه قيل له اذا كان كذلك واراد ان يستنبط علم ما اشكل عليه قصد الى عالم
ممن يعلم انه يريد الله ممن يرتضى علمه وفهمه وعقله فذاكره مذاكرة من يطلب الفائدة واعلمه ان
مناظرتي اياك مناظرة من يطلب الحق وليست مناظرة مغالب ثم الزم نفسه الانصاف له في مناظرته
وذلك انه واجب عليه ان يحب صواب مناظره ويكره خطاه كما يحب ذلك لنفسه لان من صفة العالم المومن
ان يحب لاخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه ويعلمه ايضا ان كان مرادك في مناظرتي ان اخطي
الحق وتكون انت المصيب او يكون انا مرادي ان تخطي الحق واكون انا المصيب فان هذا حرام علينا
فعله لان هذا خلق لا يرضاه الله منا وواجب علينا ان نتوب منه فان قال فكيف يناظر قيل له
مناصحة فان قال لك كيف المناصحة اقول له لما كانت مسالة فيما بيننا اقول انا انها حلال وتقول انت انها
حرام فحكمنا جميعا ان نتدبر فيه كلام من يطلب السلامة مرادي ان ينكشف لي على لسانك الحق فاصير الى
قولك او ينكشف لك على لساني الحق فتصير الى قولي مما يوافق الكتاب والسنة والاجماع فان كان هذا
مرادنا

الصفحة الأخيرة من نسخة (ظ)

المبحث الرابع:
عملي في تحقيق الكتاب:

عملي في هذا الكتاب وجهدي فيه يتكون من الأمور التالية:

١- ضبطت نصه على أربع نسخ خطية، ومطبوعة سبق ذكرها، وغيرها من مصادر التخريج والتراجم.

٢- خرجت أحاديثه وآثاره وحكمت على أسانيدها بما تستحقه من أوصاف القبول أو الرد، وذلك على حسب القواعد في علم الحديث، واستخدمت الحكم بقولي (مطروح) على السند الذي تفرد به متروك، وهذا نوع من أنواع علوم الحديث أفرده الذهبي في «الموقظة» والحافظ في «النزهة»، وذكره السخاوي في «فتح المغيث» وغيرهم.

وقد فصلت بيان هذا النوع -بحمد الله وتوفيقه- في «العقد المسبوك في معرفة المتروك».

وإنما نبهت على هذا الحكم بعينه؛ لأنه قليل الاستعمال بين المعاصرين، أو يكاد أن يكون منعدمًا، فمن أجل ذلك اقتضى الأمر التنويه.

٣- قصدت التوسط في التخريج من المصادر بقدر المستطاع، وأبدأ في التخريج بمن أخرجه من طريق المصنف وهكذا، وفي بعض المواضع إذا رأيت المصادر كثيرة جدًّا أذكر ما أراه كافيًا وأعرض عن البقية، إلا إذا كان الحديث في «الصحيحين» فإني أكتفي بعزوه إليهما، وربما زدت مصدرًا واحدًا فقط، وذلك مثل «مسند أحمد».

٤- الآثار التي ذكرها معلقة بدون سند، أسندتها في التخريج من كتبه إن كانت فيها، وإلا من غيرها.

٥- حذفت ذكر المصنف من بداية كل سند، وذلك لأن بعض من يقدم على هذا الأمر وليس من أهله ربما ظن اسم المصنف شيخًا له، فمثلًا في الكتاب: أخبرنا أبو بكر حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني.. إلخ.

فيأتي ذلك الرجل فيقول: قال أبو بكر الآجري: أخبرنا أبو بكر حدثنا أبو شعيب... إلخ. وهكذا، وما عَلِمَ أن أبا بكر الذي في بداية السند هو المصنف نفسه، فمن أجل هذا حذفت اسم المصنف من بداية السند.

٦- فسرت الألفاظ الغريبة في الكتاب.

٧- علقت على بعض المواطن من الكتاب بما أراه مناسبًا من كلام السلف وكلام أهل العلم.

٨- وضعنا فهرسًا للكتاب اشتمل على الفهرسة للآيات والأحاديث والآثار والمصادر والمواضيع.

٩- قدمت للكتاب مقدمة مختصرة تضمنت ترجمة مختصرة للمؤلف، وبيان النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق، وبيان اسم الكتاب، وصحة نسبته وبيان أهميته، وهذا جهد المقل، فما كان فيه من صواب فهو من توفيق الله ومنته عليَّ، وما كان من خطأ فهو مني، والله حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

أخلاق العلماء

للإمام المحدّث أبي بكر محمّد بن الحسين الآجري

المتوفى سنة ٣٦٠هـ

حققه على أربع نسخ خطية وعلق عليه

أبو الحسن علي بن أحمد الرازحي

[اسم الكتاب ورواته]

«كتاب أخلاق العلماء»

تأليف الشيخ الإمام العالم أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري $:

رواية: أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي، عنه.

رواية: أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُرَيْثيثي، عنه.

رواية: أبي الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الطوسي، عنه.

رواية: الشيخ أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي إجازة، عنه.

[سند الكتاب(١)]

﷽

ولا حول ولا قوة إلا بالله(٢):

أخبرنا(٣) الشيخ الثقة الإمام العالم زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي(٤) إذنًا قراءة عليه، قال: أنبأنا الشيخ الخطيب أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي(٥) إذنًا، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيْثيثي(٦).

---

(١) هذا العنوان مني.

(٢) في (أ): (﷽وبه ثقتي).

(٣) هذا ليس في الأصل، و (أ) و (ب)، أما (ظ) فسبق لك سنده قريبًا.

(٤) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «المعمر العالم مسند الوقت».

وكان من الفقهاء والمحدثين الكبار في زمانه، كانت ولادته سنة (٥٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٦٨هـ) في يوم الاثنين السابع من رجب وذلك بعد أن كتب بخطه أكثر من ألفي مجلد كما ذكر عن نفسه.

انظر ترجمته في: «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٤٣٦)، «المعين في طبقات المحدثين» (٢٢٢٤)، «العبر» (٥/ ٢٨٨)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ٣٤)، «تاريخ الإسلام» (وفيات ٦٦١-٦٧٠هـ، ص:٢٥٤) وغيرها كثير.

(٥) وصفه الذهبي في «السير» بالشيخ الإمام العالم الفقيه المحدث، مسند العصر، خطيب الموصل. ولد سنة (٤٨٧هـ)، وتوفي سنة (٥٧٨هـ)، مترجم في «العبر» (٤/ ٢٣٤)، و«السير» (٢١/ ٨٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٧/ ١١٩).

(٦) هو من مشايخ السلفي، قال السمعاني: «شيخ له قدم في التصوف، رأى المشايخ وخدمهم، وقال: =

=
صحيح السماع في أجزاء، لكنه أفسد سماعاته بأن روى منها شيئًا وادعى أنه سمعه من أبي الحسين بن رزقويه ولم يصح سماعه منه». وقال أبو القاسم السمرقندي: «دخلت على أحمد الطريثيثي وهو يُقرأ عليه جزء من حديث ابن رزقويه، فقلت: متى؟ فقال: في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة. فقلت: وابن رزقويه في هذه السنة توفي وأخذت الجزء من يده، وقد سمعوا فيه، فضربت على التسميع، فقام وخرج من المسجد».

وقال السلفي: كان أجل شيخ لقيته ببغداد من مشايخ الصوفية، وأسانيده عالية جدًّا، ولم يقرأ عليه إلا من أصوله، وسماعاته كالشمس وضوحًا، وكف بصره في آخر عمره، فكتب له أبو علي الكرماني، وكان من شيوخ الصوفية، وحدث بها اعتمادًا على قول أبي علي وحسن ظنه به، وكان الطريثيثي ثقة، إلا أنه لم يكن يعرف طرق المحدثين ودقائقهم، وإلا لكان من الثقات الأثبات».

وقال ابن الأنماطي: «كان مخلطًا، وأبو علي الكرماني هو الذي أفسده». وقال شجاع الذهلي: «كان ضعيفًا مجمعًا على ضعفه». وقال ابن النجار: «أجمعوا على ترك الاحتجاج به». وقال ابن ناصر: «كان كذابًا لا يحتج بروايته». قال الحافظ في «اللسان»: «ما كان من حديث يرويه عنه السلفي فإنا نعلم في الجملة أنه من صحيح سماعاته، مات سنة (٤٩٧هـ)، ويضاف إلى هذا: أن مولده -كما ذكر عن نفسه- كان في شوال سنة (٤١٢هـ)، وشيخه الحمامي الذي يروي عنه هذا الكتاب مات في شعبان سنة (٤١٧هـ)، يعني: أنه كان عمره خمس سنين، وهو حينها صغير في سماعه من الحمامي في ذلك الوقت، نظرًا لأن الحمامي عراقي والطريثيثي نيسابوري، فهو ضعيف في نفسه، ولم يسمع هذا الكتاب من الحمامي».

والطريثيثي: بضم الطاء المهملة، وفتح الراء، وسكون الياء، وبعدها الثاء بين اليائين، وفي آخرها مثلثة أخرى، هذه النسبة إلى (طريثيث)، وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور. «الأنساب» للسمعاني (مادة: الطريثيثي) (٣/ ٢٦٥) [ط: النفائس، الرياض].

وانظر ترجمته في: «المنتظم» (٩/ ١٣٨)، «السير» (١٩/ ١٦٠)، «تاريخ الإسلام» (وفيات ٤٩١- =

أنبأنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن [عمر](١) بن حفص الحَمَّامي(٢)، أنبأنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّي(٣) [بمكة](٤) قال(٥):

=

٥٠٠هـ، ص: ٢٤٧)، «الميزان» و«اللسان».

(١) سقط من (ب).

(٢) هو الإمام المحدث مقرئ العراق، قال الخطيب: «كان صدوقًا دينًا فاضلًا، تفرد بأسانيد القراءات وعلومها في وقته، مات في شعبان سنة (٤١٧هـ)». انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٩)، «السير» (١٧/ ٤٠٢).

(٣) هو المصنف $، وقد تقدمت ترجمته.

ويجدر التنبيه هنا: أن سند هذا الكتاب قد خلت منه «النسخة المصرية» التي ترمز لها بـ(أ)، فلذلك لا تجدها في الطبعات التي اعتمدت على تلك النسخة.

(٤) سقط من (ب).

(٥) من هنا بدأت النسخة (ن).

[مقدمة المصنف]

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَصَلَّى اللهُ [عَلَى مُحَمَّدٍ][١]، [النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ][٢]، وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَبِاللهِ أَسْتَعِينُ، وَحَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ اللهَ ﷻ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، اخْتَصَّ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ أَحَبَّ، فَهَدَاهُمْ لِلْإِيمَانِ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ أَحَبَّ، فَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، فَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَفَقَّهَهُمْ فِي الدِّينِ، وَعَلَّمَهُمُ التَّأْوِيلَ، وَفَضَّلَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَوَانٍ[٣].

- رَفَعَهُمْ بِالْعِلْمِ، وَزَيَّنَهُمْ بِالْحِلْمِ.
- بِهِمْ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَالْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالضَّارُّ مِنَ النَّافِعِ، وَالْحَسَنُ مِنَ الْقَبِيحِ.
- فَضْلُهُمْ عَظِيمٌ، وَخَطَرُهُمْ[٤] جَزِيلٌ.
- وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرَّةُ عَيْنِ الْأَوْلِيَاءِ.

---

(١) في (أ) و(ب): (على سيدنا محمد).

(٢) قال الزجاج: الأمي هو الذي لا يحسن القراءة والكتابة ولم يتعلم، ويكون على ما سقط من أُمهِ فنسب إلى حال ولادته التي سقط من أمه؛ لأن ذلك إنما يكون بالتعليم دون الحال التي يجري فيها المولود. «معاني القرآن» (٢/ ٣٨١)، و«تأويلات أهل السنة» (١٠/ ٥).

(٣) قال الخليل في كتاب «العين» (مادة: أون): «الأوان الحين والزمان»، وانظر «اللسان».

(٤) بفتح الطاء وسكونها: شرفهم وقدرهم. ينظر «المطلع» للبعلي (١/ ٤١٣).

• الْحِيتَانُ فِي الْبِحَارِ[(١)] لَهُمْ تَسْتَغْفِرُ، وَالْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا لَهُمْ تَخْضَعُ، وَالْعُلَمَاءُ[(٢)] فِي الْقِيَامَةِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ تَشْفَعُ[(٣)].

• مَجَالِسُهُمْ تُفِيدُ الْحِكْمَةَ، وَبِأَعْمَالِهِمْ يَنْزَجِرُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ.

• هُمْ أَفْضَلُ مِنْ الْعُبَّادِ، وَأَعْلَى دَرَجَةً مِنَ الزُّهَّادِ.

• حَيَاتُهُمْ غَنِيمَةٌ، وَمَوْتُهُمْ مُصِيبَةٌ.

• يُذَكِّرُونَ الْغَافِلَ، وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ.

• لَا يُتَوَقَّعُ لَهُمْ بَائِقَةٌ[(٤)]، وَلَا يُخَافُ مِنْهُمْ غَائِلَةٌ[(٥)].

• بِحُسْنِ تَأْدِيبِهِمْ يَتَنَازَعُ الْمُطِيعُونَ[(٦)]، وَبِجَمِيلِ مَوْعِظَتِهِمْ يَرْجِعُ الْمُقَصِّرُونَ.

---

(١) في (ب): (فِي البَحْرِ) بالإفراد.

(٢) في حاشية الأصل: (وضع الظاهر موضع الضمير).

(٣) يشير بهذا إلى حديث عثمان بن عفان ﷺ عند ابن ماجه (٤٣١٣) مرفوعًا: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء ثم الشهداء»، في سنده علاق بن أبي مسلم، قال الذهبي في «الميزان»: «وهاه الأزدي، وما لينه القدماء».
وفيه: عنبسة بن عبد الرحمن، قال البخاري: تركوه. وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث. فلذا قال شيخنا في «الشفاعة» (١٣٠) عن هذا الحديث: ضعيف جدًّا، وهو كما قال، ولكن الشفاعة ثابتة للمؤمنين، والعلماء منهم في الغالب. انظر: «الشفاعة» لشيخنا $ رحمة الابرار، (ص١٩٥ وما بعدها)، وانظر رقم (٣٢).

(٤) أي: لا يتوقع لهم غائلة وشر. والبائقة: هي الداهية. انظر: «العين»، و«اللسان»، و«النهاية» (مادة: بوق).

(٥) قال في «العين»: «الغائلة فعل المغتال، يقال: خفت غائلة كذا، أي: شره». انظر المصادر السابقة، (مادة: غول).

(٦) أي: بحسن نصحهم ودعوتهم وبيانهم للخلق (يتنازع) يتسابق أهل الطاعة إلى الخير، حتى يكاد بعضهم يسبق بعضًا في الخير؛ والله أعلم!

• جَمِيعُ الْخَلْقِ إِلَى عِلْمِهِمْ مُحْتَاجٌ، وَالصَّحِيحُ[(١)] عَلَى مَنْ خَالَفَ بِقَوْلِهِمْ[(٢)] مِحْجَاجٌ[(٣)].

• الطَّاعَةُ لَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ وَاجِبَةٌ، وَالْمَعْصِيَةُ لَهُمْ مُحَرَّمَةٌ.

• مَنْ أَطَاعَهُمْ رَشَدَ، وَمَنْ عَصَاهُمْ عَنَدَ[(٤)].

• مَا[(٥)] وَرَدَ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ حَتَّى وَقَفَ فِيهِ، فَبِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ يَعْمَلُ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصْدُرُ.

• وَمَا وَرَدَ عَلَى أُمَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، فَبِقَوْلِهِمْ يَعْمَلُونَ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصْدُرُونَ.

• وَمَا أَشْكَلَ عَلَى قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ، فَبِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ يَحْكُمُونَ، وَعَلَيْهِ يُعَوِّلُونَ.

• فَهُمْ سِرَاجُ الْعِبَادِ، وَمَنَارُ الْبِلَادِ، وَقِوَامُ الْأُمَّةِ، وَيَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ.

• هُمْ غَيْظُ الشَّيْطَانِ.

• بِهِمْ تَحْيَا قُلُوبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَتَمُوتُ قُلُوبُ أَهْلِ الزَّيْغِ.

• مَثَلُهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، يُهْتَدَى بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، إِذَا انْطَمَسَتِ النُّجُومُ تَحَيَّرُوا، وَإِذَا أَسْفَرَ عَنْهَا الظَّلَامُ أَبْصَرُوا.

---

(١) الصحيح أي: السائر على الاستقامة والجادة الصحيحة، يحتج بقول أهل العلم على مخالفه.

(٢) في (ب): (لقولهم).

(٣) في حاشية الأصل: «المحجاج المجادل». قلت: والمراد: أنه يخصم ويغلب مناظره ومجادله بالحجج التي يدلي بها العلماء في أقوالهم، وفي «اللسان» (مادة: حجج): رجل محجاج، أي: جَدِلٌ.

(٤) عَنَد: قال في «العين»: عَنَدَ الرجل يعند عندًا وعنودًا فهو عاند وعنيد: إذا طغى وعتا وجاوز قدره، ومنه المعاندة: وهي أن يعرف الرجل الشيء ويأبى أن يقبله أو يقربه. انظر: «العين» و«اللسان» (مادة: عند).

(٥) في الأصل كتب الناسخ تحتها: (موصولة).

فإن قال قائل: مَا دَلَّ عَلى مَا قُلْتَ؟

قيل له: الْكِتَابُ، ثُمَّ السَّنَّةُ.

فَإِنْ قَالَ: فَاذْكُرْ مِنْهُ، مَا إذا سَمِعَهُ الْمُؤْمِنُ، سَارَعَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَرَغِبَ فِيمَا رَغَّبَهُ اللهُ ﷻ، وَرَسُولُهُ ﷺ.

قيل له: أَمَّا دَلِيلُ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ اللهَ ﷻ قَالَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [سورة المجادلة:١١]، فَوَعَدَ اللهُ ﷻ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَرْفَعَهُمْ، ثُمَّ خَصَّ الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ بِفَضْلِ الدَّرَجَاتِ.

وَقَالَ ﷻ: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [سورة فاطر:٢٨]، فَأَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَخْشَاهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ.

وَقَالَ ﷻ: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ (١) مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة البقرة:٢٦٩].

---

(١) قال ابن الجوزي في «نزهة الأعين النواظر» (ص: ٢٦١-٢٦٢): «ذكر أهل التفسير أن الحكمة في القرآن على ستة أوجه:

أحدها: الموعظة، ومنه قوله تعالى: ﴿حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٥].

الثاني: السنة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [البقرة:١٥١].

الثالث: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [لقمان:١٢].

الرابع: النبوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [البقرة:٢٥١].

الخامس: القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ﴾ [النحل:١٢٥].

=

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [سورة لقمان:١٢].

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [سورة آل عمران:٧٩].

وَقَالَ ﷻ: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ﴾ [سورة المائدة:٦٣] الآية. يُقَالُ: فُقَهَاؤُهُمْ وَعُلَمَاؤُهُمْ[١].

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ ۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤].

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٦٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان:٧٤].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ[٢]: وَهَذَا النَّعْتُ وَنَحْوُهُ فِي الْقُرْآنِ، يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ اللهَ ﷻ جَعَلَهُمْ أَئِمَّةً لِلْخَلْقِ يَقْتَدُونَ بِهِمْ.

١ - حَدَّثَنَا[٣] أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الرَّقِّيُّ[١]،

=

السادس: **علوم القرآن**، ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦٩].

(١) جاء بنحو هذا التفسير عن الضحاك عند ابن جرير في «التفسير» (٢٠/ ٤٤٩)، وسنده ضعيف، فيه سفيان بن وكيع، وهو ضعيف. وجاء بنحوه عن مجاهد: أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٧٦٧)، وابن جرير (١٠/ ٣٤٣)، وهو صحيح عن مجاهد، ولفظه: «الربانيون: هم الفقهاء والعلماء، وهم فوق الأحبار».

(٢) هو المصنف $، وعلى ذلك جرى في سائر كتبه إذا أراد أن يتكلم صدر ذلك باسمه.

(٣) في النسخ الثلاث الأول في أول كل سند: (أخبرنا أبو بكر، حدثنا...)، وهذا من الراوي عن أبي بكر وهو: الآجري، فحذفنا كنية المصنف، وأبقينا ذكر اسم شيخ المصنف إلخ، كما في (ظ)، وحتى لا يشتبه على بعض الناقلين، أو القارئين فيقرؤه خطأ، حيث يقول: (قال الآجري، أخبرنا أبو بكر...)، وإنما هو واحد، فأبو بكر هو الآجري، وقد قرأنا في بعض المطبوعات أخطاء من هذا =

ثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللهِ ﷻ [٢]: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦٩]، قَالَ: «الْعِلْمُ وَالْفِقْهُ» [٣].

=

الباب يستحى منها.

تنبيه: في (ب): (حدثنا) في جميع مواطن الكتاب، يختصرها إلى (نا).

(١) وقع في الأصل و(أ)، و(ن)، و(ب): (مروان بن عبد الله الرقي)، وهو خطأ، وفي (ظ): (أبو مروان بن عبيد الرقي)؛ فشطب على الكنية في هذه النسخة، وقد أصاب الناسخ، فهو: (مروان بن عبيد الرقي)، فقد أخرج الأثر أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٢) فقال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، حدثنا أبو شعيب، عن مروان بن عبيد، به.

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٧) من طريق أبي شعيب، عن مروان بن عبيد، به. وهو مترجم في «اللسان» كما سيأتي الكلام عنه.

(٢) في (ظ): (قوله تعالى)، في جميع المواضع مثل هذه.

(٣) **صحيح وهذا سند ضعيف.**

أبو شعيب: هو عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني، قال الدارقطني كما في «سؤالات السهمي» (٣٢٦): «ثقة مأمون». وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٣٥)، و«السير» (١٣/ ٤٣٥).

ومروان بن عبيد الرقي مترجم في «اللسان»، قال الحافظ عنه: «يروي عن بسر بن السري، روى عنه عبد الله بن الحسن الحراني، وخرج الطبراني في «الأوسط» من طريقه: غريب الإسناد، وقال: إنه تفرد به، ولعله الذي ذكره الأزدي».

قلت: والذي ذكره الأزدي قال فيه: «ليس بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». وإن كان غيره فهو مجهول، والله أعلم.

وفضيل بن عياض ثقة عابد، وليث هو ابن أبي سليم: اختلط جدًّا فضُعِّفَ.

=

٢- ثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ(١)، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا شَبَابَةُ، ثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ءَاتَيْنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة يوسف: ٢٢ وغيرها]، قَالَ: «الْفِقْهُ، وَالْعَقْلُ، وَالْعِلْمُ»(٢).

=

والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٢) من طريق الآجري به.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٨١٩) قال: قال أبي: أخبرت عن فضيل به.

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٥) من طريق فضيل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٢٣١)، وابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٥٧٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٣١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦) من طريق الليث به. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٦٦) إلى الطبري وإلى عبد بن حُميد، بلفظ: «ليست النبوة، ولكنه القرآن والعلم والفقه». وانظر التعليق على الرقم التالي (٣).

(١) في (ظ) في السند كله (قال: حدثنا...)، وهكذا في بقية الأسانيد التي فيها.

(٢) **صحيح الإسناد.**

جميع رجاله ثقات، وأبو الفضل شيخ المصنف مترجم في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢١١)، و«السير» (١٤/ ١١٠)، وبقية رجاله من رجال التهذيب.

وشبابة، هو: ابن سوار، وورقاء هو ابن عمر، وابن أبي نجيح هو عبد الله، لم يسمع التفسير من مجاهد بن جبر، وإنما سمعه من القاسم بن أبي بزة، كما هو مبين في ترجمته من غير ما مصدر، ونقلت ذلك كله في كتابي «التيسير لمعرفة المشهور من أسانيد وكتب التفسير» (ص: ٣٢-٣٦).

ولكن القاسم بن أبي بزة ثقة، فلا يضر حينئذٍ عدم ذكره، ولذلك لا يعلم تضعيف هذه الطريق عن أحد من المتقدمين، بل نصوا على صحتها وقوتها، وإليك ذكر جماعة ممن صححها:

١- الإمام البخاري في «صحيحه»، أوردها اعتمادًا في «صحيحه» برقم (٤٥٣١) تفسير سورة البقرة، وأخرجها برقم (٤٦٤٦) تفسير سورة الأنفال.

=

٣- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ[١]، ثَنَا أُسَيْدُ بْنُ عَاصِمٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ -يَعْنِي: ابْنَ حَفْصٍ الْأَصْبَهَانِيَّ- ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [سورة لقمان:١٢]، قَالَ: «الْعَقْلُ، وَالْفِقْهُ، وَالْإِصَابَةُ فِي الْقَوْلِ فِي غَيْرِ نُبُوَّةٍ»[٢].

=

٢- سفيان الثوري، قال وكيع: كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح. «التهذيب».

٣- الخليلي، قال في «الإرشاد» (١/ ٣٩٣): «تفسير شبل بن عباد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قريب إلى الصحة.

٤- شيخ الإسلام ابن تيمية، قال في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٦٧) تفسير مجاهد. والمشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيح».

وقال في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ٩٤): «تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير، بل ليس بأيدي أهل التفاسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة».

٥- الحافظ ابن حجر قوى هذه الطريق في «العجاب» (١/ ٢٠٤).

٦- الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة البقرة (٦٥-٦٦) جوَّد هذا الإسناد.

٧- السيوطي، نقل كلام الخليلي السابق في كتابه «الإتقان» (٢/ ٥٣٣) وأقره.

وأما الأثر فأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦/ ٢٣) من طريق شبل، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٩٩) من طريق شبابة، كلاهما عن ورقاء به نحوه.

(١) وقع في (ب): (أبو بكر بن أبي بكر بن أبي داود).

(٢) **صحيح**.

أبو بكر بن أبي داود هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث، وثقه الدارقطني وغيره، ولم يثبت أن أباه كذبه، كما بين ذلك العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٩٨-٣٠٥).

وأسيد بن عاصم هو أبو الحسين الأصبهاني المحدث الحافظ، قال ابن أبي حاتم في «الجرح =

٤- [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ(١)، ثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [سورة لقمان:١٢] قَالَ: «الْفِقْهُ، وَالْعَقْلُ، وَإِصَابَةُ الْقَوْلِ فِي غَيْرِ نُبُوَّةٍ»(٢)](١).

=

والتعديل» (٢/ ٣١٨): «هو ثقة رضا»، وبقية رجاله ثقات غير الحسين بن حفص الهمداني الأصبهاني فإنه صدوق، وهو متابع في هذا كما سيأتي في التخريج. وسفيان يحتمل أن يكون الثوري، ويحتمل أن يكون ابن عيينة، فكلاهما من تلاميذ ابن أبي نجيح ومن مشايخ الحسين، وكلاهما ثقة إمام، فلا يضر عدم التعيين لأحدهما، ويغلب على ظني أنه الثوري.

والأثر أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٠/ ١٣٤) من طريق عيسى وورقاء عن ابن أبي نجيح، به مثله. وأخرج بعضه عن يونس عن مجاهد.

وأخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٥٣٢) من طريق قبيصة، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي نجيح، به.

وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص: ٦٤) قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن رجل، عن مجاهد به.

وهذا الرجل المبهم هو ابن أبي نجيح كما هو مبين في الأسانيد السابقة، وانظر رقم (٥).

(١) وقع في (ب): (أبو بكر بن أبي بكر بن أبي داود).

(٢) **صحيح**.

جميع رجاله ثقات، تقدم الترجمة لهم، غير أبي أمية وهو محمد بن إبراهيم الطرسوسي، فهو صدوق يهم، كما قال الحافظ، وهو متابع بما سبق في الأثر السابق (٤).

ويزيد بن هارون هو أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، كما في «التقريب»، وتقدم تخريجه تحت رقم (٤).

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ١٠٥) عن الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن مجاهد، به نحوه.

وابن أبي ليلى هو: محمد بن عبد الرحمن: ضعيف، لكنه يتقوى بما سبق (٥) وبهذا الإسناد. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ١٦١) إلى: الفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم.

٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوْزِيُّ، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا وَكِيعٌ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ:(٢) ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [سورة النساء:٥٩]، قَالَ: «أُولُو الْفِقْهِ وَالْخَيْرِ»(٣).

=

(١) سقط من (ظ).

(٢) وقع في (ب): (قل أطيعوا...)، وهو خطأ ظاهر!

(٣) **ضعيف**.

إبراهيم بن موسى التوزي الجوزي: وثقه الخطيب. وقال الدارقطني: «صدوق»، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٨٧)، و«السير» (١٤/ ٤٩٧).

وبقية رجاله ثقات، غير عبد الله بن محمد بن عقيل: فهو ضعيف، حديثه يصلح في الشواهد. ووكيع هو ابن الجراح، وعلي بن صالح هو ابن صالح بن حي، جميعهم مترجم لهم في «التهذيب».

والأثر أخرجه: ابن جرير في «التفسير» (٨/ ٤٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٢-١٢٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٣) من طريق وكيع، به.

وقال الحاكم: «حديث صحيح له شاهد، وتفسير الصحابي عندهما مسند». قلت: سنده ضعيف لما سبق وتفسير الصحابي ما لم يكن من أسباب النزول، ليس من المسند عند البخاري ومسلم ولا عند غيرهما من نقاد الحديث.

وللحديث طريق أخرى أخرجها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٨)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩٣٠)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢٩٧)، والبيهقي في «المدخل» (١٣٩٦) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل به.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٧٥) إلى: عبد بن حميد.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٣٩٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٩١) من طريق محمد بن حميد، أخبرنا إبراهيم بن أبي المختار، عن ابن جريج، عن أبي الزبير عن جابر: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ =

٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأُشْنَانِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْعِجْلِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [سورة النساء:٥٩] قَالَ: «الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ»(١).

= [النساء:٥٩]، قال: «أولي الفقه»، وهذا سند ضعيف جدًّا، فمحمد بن حميد هو الرازي: ضعيف الحديث جدًّا.

وابن جريج مدلس فاحش التدليس، وقد عنعن، وكذا أبو الزبير مدلس وقد عنعن.

وهذا القول جاء أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الطبري (٧/ ١٨٠)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤/ ١٨٥)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٨٩)، والحاكم (١/ ١٢٣)، والبيهقي في «المدخل» (١٣٩٤) من طريق عبد الله بن صالح، حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]: «أُولِي الْأَمْرِ: أَهْلُ طَاعَةِ اللهِ ﷻ الَّذِينَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ مَعَانِيَ دِينِهِمْ وَيَأْمُرُونَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ فَأَوْجَبَ اللهُ طَاعَتَهُمْ عَلَى الْعِبَادِ». وهذه صحيفة معروفة مشهورة بسطتُ القول عنها في كتابي: «التيسير لمعرفة المشهور من أسانيد كتب التفسير» (ص:١٥).

(١) **صحيح عن مجاهد**، وسند المصنف ضعيف.

أبو العباس هو أحمد بن سهل بن فيروز الأشناني المقرئ، وثقه الدارقطني وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٨٤)، و«السير» (١٤/ ٢٢٦).

والحسين هو ابن علي بن الأسود أبو عبد الله الكوفي: ضعيف الحديث. ويحيى بن آدم هو الكوفي: ثقة. وشريك هو ابن عبد الله النخعي: سيء الحفظ. وليث هو ابن أبي سليم: ضعيف. وجميعهم مترجم في «التهذيب».

والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٢) من طريق المصنف به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٦٠٦)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٨٩)، وابن جرير (٨/ ٥٠٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٩٦، ٩٧، ٩٨) من طرق عن الليث به نحوه. =

٧- قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُهَلْهَلٍ[1]، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

=

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١٦٦) فقال: أخبرني الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩] قال: «هم أهل الفقه والعلم».

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن جرير (٨/ ١٠٥)، وسنده صحيح

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٣)، وابن جرير (٨/ ٥٠١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٣)، وابن أبي الدنيا في «العقل» (٧٧) من طريق إسماعيل بن علية، حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران:١٣٢] الآية، قال: «أصحاب محمد ﷺ -وربما قال-: أولوا العقل، والفقه، والفضل في دين الله»، واقتصر ابن أبي الدنيا على آخره، وهذا سند صحيح

وأخرجه ابن جرير (٨/ ٥٠١) من طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال: «أولي الفقه في الدين والعقل»، وهو صحيح

وأخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٦٥٣)، وابن أبي خيثمة في «العلم» (٦٢)، وابن جرير (٨/ ٥٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٩٤) من طرق عن الأعمش، عن مجاهد، قال: «هم الفقهاء والعلماء»، وبعضهم بلفظ: «أولي الفقه والعلم»، وبعضهم بنحو هذا.

وقد فسر بعضهم الآية بأن ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [النساء:٥٩]: الأمراء. وهو قول جماعة من السلف، واستدلوا بما أخرجه البخاري (٤٥٨٤) عن ابن عباس قال: «نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبي ﷺ في سرية»، وهذا ترجيح ابن جرير، ورجح ابن كثير وغيره: أنها في العلماء والأمراء جميعًا، وهو الأصوب، والله أعلم.

(١) وقع في الأصل، و(أ): (الفضل بن مهلهل)، وهو تحريف، وإنما صوابه: المفضل، كما في (ظ) سيأتي بيانه في التخريج.

مِثْلَهُ[(١)].

(١) **لا بأس به**.

قوله: (قال): يعني بالسند السابق (٧) إلى يحيى بن آدم، و«المفضل بن مهلهل» وقع في (أ) و(ب): «فضل بن مهلهل»، ولم أجد له رواية عن مغيرة ولا ليحيى بن آدم عنه، وإنما وجد في ترجمة يحيى بن آدم من «تهذيب الكمال» (٣١/ ١٩٠) روايته عن مفضل، فَعُلِم أنه تحريف ومفضل ثقة ثبت، مترجم في «التهذيب»، وأما أخوه الفضل فقال أبو حاتم: يكتب حديثه. انظر: «الميزان»، ومغيرة بن مقسم ثقة، لكنه يدلس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، ولكن هنا ينقل عن شيخه مباشرة، فلا يضره إن شاء الله.

١

[باب: ذكر ما جاءت به السنن والآثار
من فضل العلماء في الدنيا والآخرة]

٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ [عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَلِيْمٍ][(١)]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَلَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[(٢)].

---

(١) في الأصل و(أ): (عبد السلام بن سليمان)، والصواب المثبت كما في (ب) ونسخة الشيخ الأنصاري، وكما يعرف من ترجمته وترجمة شيخه.

وهناك (عبد السلام بن سليمان)، ترجمه ابن أبي حاتم (٦/ ٤٦)، وذكره ابن حبان (٧/ ١٢٨)، ولم يذكر له رواية عن يزيد بن سمرة، ولا الأوزاعي عنه. فعُلِمَ بغير شك أن المثبت هو الصواب.

(٢) **يحسن بمجموع طرقه وشواهده في أدنى مراتب الحسن.**

وسند المصنف هذا ضعيف: أبوبكر بن أبي داود تقدم رقم (٤)، وأبو الطاهر هو أحمد بن عمرو بن سرح المصري: ثقة، وبشر بن بكر هو التنيسي: ثقة، والأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو: ثقة إمام، مترجم لهم في «التهذيب»، وعبد السلام بن سليم ذكره البخاري في «الكبير» (٦/ ٦٥)، وذكر روايته عن يزيد بن سمرة، وقال: سمعه منه الأوزاعي في الشاميين.

وتبعه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٢٧)، ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم فيه جرحًا ولا تعديلًا.

=

=
ويزيد بن سمرة هو أبو هزان الرهاوي، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٧)، وذكر عنده هذا الحديث وأشار إلى طرقه، وتبعه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٨) فذكر بنحو ما ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٢٤) وذكر شيئًا من الاختلاف في سند حديثه هذا، وأعاد ذكره (٩/ ٢٧٢)، وقال: ربما أخطأ. وترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٢٠٥-٢٠٨) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولكن ذكر رواية جماعة من الثقات عنه.

فالحاصل: أنه روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ. فمثله يكون لين الحديث، والله أعلم.

وكثير بن قيس، ويقال: قيس بن كثير، وهو وهم، والصواب الأول، وهو ضعيف الحديث، مترجم في «التهذيب»، ووقع عند ابن عبد البر في «الجامع» (١٦٩): جميل بن قيس، وخطأه، وصوب الأول.

وفي سند الحديث اختلاف، فعلى الوجه السابق أخرجه المصنف هنا، وفي «فرض طلب العلم» (٢٦)، وهو الصواب.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٠٢)، وعنه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٩٧) من طريق ابن المبارك، وسفيان، عن الأوزاعي، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء، به نحوه. وذكر البخاري هذا الاختلاف في «التاريخ»، ثم قال: «الأول أصح»، يعني: الوجه الذي أخرجه المصنف.

وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٢٤): «ومنهم من قال: كثير بن قيس عن يزيد بن سمرة عن أبي الدرداء، ومن قال ذلك فقد وهم وقلب الإسناد».

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢١٧): «ليس بالمحفوظ». وأخرجه أبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٩٨٢)، وأحمد (٥/ ١٩٦)، والدارمي في «سننه» (٣٥٤)، وابن حبان (٨٨، الإحسان)، والبزار (١٣٦، كشف الأستار)، والفسوي في «المعرفة» =

=

(٣/ ٤٠١)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٩٦)، و«الآداب» (١١٨٨)،، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٢٣١)، وابن قانع في «معجمه» (٢/ ٣٨٧-٣٨٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٩)، والخطيب في «الرحلة» (٧٧-٧٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٧١، ١٧٦، ١٧٧).

كلهم من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، به نحوه.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٨): «داود بن جميل وكثير بن قيس لا يعلمان في غير هذا الحديث، ولا يعلم روى عن كثير غير داود والوليد بن مرة، ولا يعلم روى عن داود بن جميل غير عاصم بن رجاء، وقد نص البزار على ما قلنا من هذا».

قال البغوي: «حديث غريب لا يعرف إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة».

قلت: هذا سند ضعيف، فعاصم بن رجاء ضعيف يعتبر به، مترجم في «التهذيب»، وداود بن جميل تفرد بالرواية عنه عاصم، ولذا فقد قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢١٦): «مجهول»، وجهله ابن عبد البر والأزدي والذهبي، وهو مترجم في «التهذيب» و«الميزان».

وكثير بن قيس تقدم لك أنه ضعيف.

وقد أخرج الحديث: الترمذي (٢٦٨٢)، وأحمد (٥/ ١٩٦) من طريق محمد بن يزيد الواسطي، عن عاصم بن رجاء، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا، به نحوه، وقال: ليس إسناده عندي بمتصل، ثم ذكر طريق عاصم، عن داود، عن كثير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وهي الطريق السابقة قبل هذه، وقال: هذا أصح، ورأى محمد بن إسماعيل هذا أصح. وذكر الدارقطني هذا الوجه في «العلل» (٦/ ٢١٧) وقال: عاصم بن رجاء ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة» (٣/ ٤٠١)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٧٦، ١٧٧) من طريق عاصم عمن حدثه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، والوجه السابق الذي صوبه البخاري والترمذي هو الأصوب، وقد =

=

أعلَّ ابن القطان حديث أبي الدرداء رضي الله عنه من هذه الوجوه في «بيان الوهم» (٤/ ٢٨-٢٩) بالاضطراب.

وقال الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب» (٧١): «مدار الحديث على داود بن جميل عن كثير بن قيس، وهما مجهولان، لكنه أخرجه أبو داود من طريق أخرى عن أبي الدرداء بسند حسن».

قلت: نعم، داود بن جميل مجهول، وأما كثير بن قيس فهو ضعيف، كما تقدم، ضعفه الدارقطني وغيره. والإسناد الذي أشار إليه الشيخ الألباني إليك بيانه: قال أبو داود في «سننه» (٣٦٤٢): حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد قال: لقيت شبيب بن شيبة فحدثني به، عن عثمان بن أبي سودة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه بمعناه، يعني: عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والوليد بن مسلم: ثقة يدلس تدليس التسوية، ولكنه هنا صرح بلقائه لشيخه، وصرح في شيخ شيخه، فأمن من تدليسه، وشيخه شبيب بن شيبة شامي مجهول، ولكن قد قال الحافظ في «التهذيب»: «وقال عمر بن عثمان عن الوليد عن شعيب بن زريق عن عثمان، وهو أشبه».

قلت: شعيب بن زريق، قال عنه الحافظ: صدوق يخطئ. وعثمان بن أبي سودة: ثقة. فإذا كان الراجح هذا الوجه، علم منه أن الشيخ الألباني حسنه من هذا الوجه لا الوجه الذي فيه مجهول.

لكن يبقى معرفة من أخرج هذا الوجه ومدى صحته إلى الوليد بن مسلم، وأنا لم أقف على مخرِّجه.

طريق أخرى: قال أبو يعلى كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٤٦): حدثنا أبو همام حدثنا الوليد، عن رجل سماه أبو همام -فانقطع في كتابي- عن عثمان بن أعين، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا، به.

كذا وقع في المطبوع من «الإتحاف»: (عثمان بن أعين)، وهو خطأ، والصواب: (عثمان بن أيمن)؛ فقد أخرج الحديث ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٣١٨) ترجمة عثمان بن أيمن من طريق أبي يعلى، به، وقال: (عثمان بن أيمن)، بل ساق الحديث في ترجمته ثم قال: الرجل الذي سقط اسمه من كتاب أبي يعلى هو خالد بن يزيد. ثم ساق إسناده من طريق الوليد بن شجاع، أخبرنا الوليد بن مسلم، عن خالد بن يزيد المري، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء، به.

قلت: خالد هو: ابن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك: ضعيف، والوليد بن مسلم: يدلس تدليس =

التسوية، وقد عنعن في شيخه وشيخ شيخه، وأيضًا: عثمان بن أيمن لم يذكر ابن عساكر روى عنه سوى خالد بن يزيد، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأخرج الحديث من هذه الطريق: البيهقي في «الشعب» (١٥٧٦)، وعلق هذه الطريق الحافظ ابن عبد البر في «الجامع» (١٧٩)، ولكن المحقق -وفقه الله- خطأ الصواب، فقال: (عثمان بن أبي سودة)، وعلق عليه فقال: في جميع النسخ: (عثمان بن أيمن)، والصواب ما أثبتناه. قلت: الخطأ ما أثبته، والصواب ما في النسخ، كما تقدم.

طريق أخرى: أخرجها الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٩٨) من طريق محمد بن حمزة أبي حمزة المروزي، قال: أنبأنا علي بن الحسن بن شقيق، أنبأنا ابن المبارك، أنبأنا يونس بن يزيد، عن عطاء الخراساني، قال: قال أبو الدرداء رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره بنحوه. وهؤلاء كلهم ثقات، غير عطاء وهو ابن مسلم الخراساني، قال الحافظ: «صدوق، يَهِمُ كثيرًا، ويرسل ويدلس».

قلت: وهو هنا لم يصرح، بل أرسل الحديث، فإنه لم يسمع من أبي الدرداء رضي الله عنه.

فالحديث فيه علتان: الأولى: الضعف في عطاء. الثانية: الانقطاع.

وللحديث طريق أخرى سيأتي الكلام عنها برقم (١٠)، وهي ضعيفة من عدة أوجه.

خلاصة الطرق السابقة:

أما الطريق الأولى التي كثر فيها الخلاف: فقد رجح فيها البخاري والترمذي، طريق: (عاصم، عن داود، عن كثير، عن أبي الدرداء...)، فانتفى الاضطراب الذي ادعاه ابن القطان رحمه الله، وفيها ضعيف ومجهول.

والثانية: لم نقف على سندها من أصله، والمذكور في «التهذيب» ظاهره الحسن.

والثالثة: فيها ضعيف ومدلس ومجهول.

والرابعة: فيها ضعف وانقطاع.

والخامسة: فيها عدة علل.

والحديث قد قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٧): «في فضل الخروج في طلب العلم أحاديث =

٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ زَنْجَوَيْهِ الْقَطَّانُ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرو، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاء، [وَ] إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَكِنَّهُمْ وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[(١)]. [(١)]

=

أسانيدها مختلفة، بعضها أصلح من بعض، فيها أحاديث جيدة الإسناد عن صفوان بن عسال وأبي الدرداء ﷺ وغيرهما».

وقد حسن الحديث حمزة الكناني كما في «جامع بيان العلم» بعد رقم (١٧٠)، وتخريج «الإحياء» للعراقي (٣٩)، وقال الحافظ في «الفتح» في كتاب العلم: باب العلم قبل القول والعمل، حيث قال البخاري: «وأن العلماء ورثة الأنبياء، ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر، ومن سلك طريقًا يطلب به علمًا سهل له به طريقًا إلى الجنة»: قال الحافظ: «وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححًا له من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف بكونه حديثًا، فلهذا لا يعد في تعاليقه، لكن إيراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلًا». وأقر السخاوي هذا في «المقاصد الحسنة» (٧٠٣) وقال: «له شواهد يتقوى بها» وذكر بعضها.

وصحح الحديث ابن حبان والحاكم، كما سبق.

وحسنه العلامة الألباني في «صحيح الترمذي» و«ابن ماجه» و«أبي داود» و«صحيح الترغيب»، والحديث مع طرقه المتقدمة لكل قطعة منه شاهد ثابت في السنة، لولا خشية الإطالة لذكرت تلك الشواهد، ولكن نظرًا لضيق المقام انظر ذكرها في «حاشية مسند أحمد» تحت رقم (٢١٧١٥)، [طبع مؤسسة الرسالة]. وللحافظ ابن رجب رسالة مفردة في شرح هذا الحديث، وقد ذكر فيها بعض الشواهد ولم يشرحه إلا لثبوته عنده، والله أعلم، والرسالة مطبوعة.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ظ).

١٠- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ(٢) بْنِ بُدَيْنَا الدَّقَّاقُ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَزَّارُ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ(٣) ﷺ قَالَ: «**مَا عُبِدَ اللهُ(٤) بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ فِقْهٍ فِي دِينٍ، وَلَفَقِيهٌ (وَاحِدٌ)(٥) أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ عِمَادٌ، وَعِمَادُ الدِّينِ الْفِقْهُ**»(٦).

=

(١) **حسن بمجموع طرقه وشواهده**، كما تقدم رقم (٩).

وسند المصنف هذا ضعيف جدًّا: أحمد بن موسى بن زنجويه القطان المخرمي: وثقه الخطيب وغيره، انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٤)، و«السير» (١٤/ ٢٤٦)، وهشام بن عمار صدوق، وحفص بن عمر هو البزار الشامي، قال أبو حاتم وغيره: «مجهول». وعثمان بن عطاء الخراساني: ضعيف جدًّا، قال النسائي: «ليس بثقة». وقال الفلاس: «منكر الحديث، متروك الحديث»، ووالده ضعيف ولم يسمع من أبي الدرداء ﵁.

وأخرجه المصنف في كتابه «فرض طلب العلم» (٢٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٥٩) من طريق المصنف به، وأخرجه ابن ماجه (٢٣٩) من طريق هشام به.

(٢) في (ظ) (محمد بن الحسين..).

(٣) في (ظ) عن رسول الله ﷺ.

(٤) في (ظ) (ما عبد الله ﷻ).

(٥) سقط من (ظ).

(٦) **ضعيف جدًّا**.

شيخ المصنف محمد بن الحسن، قال الدارقطني: «لا بأس به، ما علمت إلا خيرًا»، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩١-١٩٢)، و«تاريخ الإسلام» (وفيات: ٣٠١-٣٢٠، ص: ٢٤٢)، وهارون بن عبد الله هو الحمال أبو موسى: ثقة، مترجم في «التهذيب»، ويزيد هو ابن عياض الليثي أبو الحكم، قال البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال يحيى: ليس بثقة، ورماه مالك بالكذب، وقال =

=

النسائي وغيره: متروك. انظر «التهذيب» و«الميزان».

وصفوان بن سليم هو أبو عبد الله الزهري: ثقة عابد، وسليمان بن يسار هو الهلالي: ثقة فقيه.

والحديث أخرجه: المصنف في «فرض طلب العلم» (٦)، وأخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣/ ٣٢٨)، و«إتحاف الخيرة» (١/ ٢٥٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٧٩)، والطبراني في «الأوسط» (٦١٦٢)، -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٩٢)-، والبيهقي في «الشعب» (١٧١٢) و(١٧١٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٠٦)، وعلقه ابن عبد البر في «الجامع» (١٢٥) كلهم من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بعضهم مطولًا، وبعضهم مقتصرًا على بعضه.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا يزيد بن عياض». وقال أبو نعيم: «تفرد به يزيد بن عياض عن صفوان».

قلت: وقد تقدم لك أن يزيد بن عياض متروك.

تنبيه: وقع عند الطبراني عن (عطاء بن يسار) بدلًا من (سليمان بن يسار).

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٨١٤) من طريق حجاج بن محمد، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٣) من طريق هانئ بن يحيى، كلاهما عن يزيد بن عياض، به، وقد توبع يزيد بن عياض، فقد أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٠٢) من طريق إبراهيم بن محمد، عن صفوان، عن سليمان، به، ولكن في سنده إليه خلف بن يحيى الخراساني، مترجم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٢)، قال أبو حاتم: «متروك الحديث، كان كذابًا لا يشتغل به ولا بحديثه».

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجها ابن عدي في «الكامل » (١/ ٣٦٩)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٧١٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٦) من طريق شيبان، عن أبي الربيع السمان، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، بنحوه.

قال البيهقي: «تفرد به أبو الربيع عن أبي الزناد».

=

=

قلت: وهذا إسناد تالف كسابقه، فإن أبا الربيع السمان هو أشعث بن سعيد البصري، قال الدارقطني والفلاس: متروك الحديث. وهو كما قالا، انظر ترجمته في «التهذيب».

وقد أخرج الحديث أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٩٢-١٩٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٧)، و«الجامع» (٢/ ١١٠) من طريق يزيد بن عياض، عن صفوان، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفًا من قوله: «الفقيه أشد...» إلى آخره. قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٩٤): «لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

تنبيه: وقع في «الجامع»: «عطاء بدل سليمان».

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٤) من طريق أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن صبيح قال: وجدت في كتاب جدي: أخبرنا محمد بن أبي عثمان الأزدي، أخبرنا الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**مَا عُبِدَ اللهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الفِقْهِ فِي الدِّيْنِ**».

وهذا سند ضعيف ومنقطع، فأحمد بن الحسن: قال الدارقطني كما في «سؤالات الحاكم» (٢٤): «ليس بالقوي، وأما جده إسماعيل بن صبيح فصدوق مترجم في التهذيب».

والحسن لم يسمع من أبي هريرة على الصحيح في ذلك، كما بينت ذلك في «الموهبة شرح الموقظة»، وأفاد الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢٥) أن أبا نعيم أخرج الحديث في «رياضة المتعلمين» بإسناد ضعيف. ولبعضه شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٤١١)، (١/ ٢٥٣)، و«تخريج أحاديث الإحياء» (٢٩)، و«المطالب» (٣١٠٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٠) كلهم من طريق يوسف بن خالد، عن مسلمة بن قعنب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «**ما عُبِدَ اللهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ تَفَقُّهٍ فِي الدِّيْنِ**».

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف لضعف يوسف بن خالد».

قلت: بل قد كذبه ابن معين، وقال النسائي: «ليس بثقة». وقد تابعه عيسى بن زياد الدورقي، أخرجه من طريقه البيهقي في «الشعب» (١٧٧١)، (٢/ ٢٦٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» =

١١- [ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى إِبْلِيسَ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ**»(١)](٢).

=

(٧٠)، وقال البيهقي: «تفرد به عيسى بن زياد بهذا الإسناد، وروي من وجه آخر ضعيف، والمحفوظ هذا اللفظ من قول الزهري».

قلت: صح عن الزهري، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٤٧٩)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١٥٧٤) عن معمر، عن الزهري قال: «مَا عُبِدَ اللهُ بِمِثْلِ الفِقْهِ». وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٥).

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس الآتي برقم (١٢).

(١) ساقط من (ظ).

(٢) **موضوع بهذا الإسناد.**

ابن أبي داود تقدم برقم (٤)، وعمرو هو ابن عثمان أبو حفص القرشي مولاهم: ثقة، والوليد بن مسلم ثقة يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن عند المصنف هاهنا، ولكنه صرح في طبقة شيخه عند البخاري في «الكبير» (٣/ ٣٠٨) ولم يصرح في الثانية، وذلك علة في رد الحديث. وروح بن جناح هو أبو سعيد الأموي مولاهم: متهم بالكذب. وقال أبو سعيد النقاش: «يروي عن مجاهد أحاديث موضوعة». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا يروي عن الثقات أحاديث ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع، ثم ذكر له هذا الحديث».

ومجاهد هو ابن جبر الإمام المشهور، وكلهم مترجم لهم في «التهذيب».

والحديث أخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٠٨)، -ومن طريقه الترمذي في «جامعه» (٢٦٨١)-، وأخرجه ابن ماجه (٢٢٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٧٨)، (١١٠٩٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٠٤)، والبيهقي في «شعب =

١٢- أَخْبَرَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ النَّاقِدُ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ رَوْحِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ(١) قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ وَأَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ حِلَقٌ فِي الْمَسْجِدِ: طَاوُسٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ قَائِمٌ يُصَلِّي، إِذْ وَقَفَ عَلَيْنَا رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ مِنْ مُفْتٍ؟ فَقُلْنَا: سَلْ، فَقَالَ: إِنِّي كُلَّمَا بُلْتُ تَبِعَهُ الْمَاءُ الدَّافِقُ، قَالَ: قُلْنَا: الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ؟ قَالَ: نَعَمْ،

=

الإيمان» (١٧١٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٢، ٨٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٦٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٩٢) كلهم من طريق الوليد بن مسلم به.

قال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم».

وقال البيهقي: «تفرد به روح بن جناح». وقال الساجي كما في «التهذيب»: «حديث منكر».

قال ابن الجوزي: «لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم برفعه روح بن جناح، الحديث من كلام ابن عباس، إنما رفعه روح إما قصدًا وإما غلطًا».

ثم ساقه بسنده برقم (١٩٣) موقوفًا على ابن عباس، وفي سنده نعيم بن حماد وهو ضعيف، وخارجة بن مصعب وهو متروك، وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٢٤٣)، قال: أخبرني ابن أبي الزناد قال: كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يقول: «لفقيه واحد -أو قال:- عالم أثقل على إبليس من مئة عابد».

قلت: وهذا سند معضل. وقد حكم العلامة الألباني أيضًا على الحديث المرفوع بالوضع في «ضعيف ابن ماجه» (٢٢١).

تنبيه: الحديث قد رواه هشام بن عمار عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٢٤)، عن الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح (هكذا) عن مجاهد به، وهذا وهم من هشام بن عمار، حيث قال: «مروان بن جناح»، إنما هو أخوه روح بن جناح على رواية الجمهور، طريق هشام، أعله الدارقطني كما في «الفقيه والمتفقه» وصوب الوجه السابق.

(١) علّق على الأصل هنا: (حكاية عجيبة).

قُلْنَا: عَلَيْكَ الْغُسْلُ. قَالَ: فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يُرَجِّعُ(١)، قَالَ: وَعَجِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ لِعِكْرِمَةَ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، وَأَقْبَلَ(٢) عَلَيْنَا فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَفْتَيْتُمْ بِهِ هَذَا الرَّجُلَ، عَنْ كِتَابِ اللهِ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: [فَعَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قُلْنَا: لَا](٣)، قَالَ: فَعَمَّهْ؟(٤) قُلْنَا: عَنْ رَأْيِنَا، قَالَ: فَقَالَ: فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ**»، قَالَ: وَجَاءَ الرَّجُلُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْكَ، أَتَجِدُ شَهْوَةً فِي قُبُلِكَ(٥)؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ خَدَرًا فِي جَسَدِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: إِنَّمَا هَذِهِ إِبْرِدَةٌ(٦) يُجْزِيكَ مِنْهَا الْوُضُوءُ(٧).

[**قال محمد بن الحسين:** كَيْفَ لَا يَكُونُ الْعُلَمَاءُ كَذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) أي: يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٢) في (ظ) (ثم أقبل..).

(٣) سقط من (ب).

(٤) علّق في الأصل: (عن أي شيء)؟ أصله: (عن ما).

(٥) في (ظ): (شهوة في قلبك..).

(٦) الإبردة قال في «اللسان»: «برد في الجوف»، بسبب هذا البرد خروج المني، لكن من غير تدفق ولا لذة، وهذا يقع لمن يأكل القات ونحوه مما فيه مادة منبهة أو مسكرة.

(٧) **موضوع** كسابقه.

إبراهيم بن الهيثم هو إبراهيم بن محمد بن الهيثم أبو القاسم القطيعي، وثقه الدارقطني وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٥٤)، وداود بن رشيد هو الهاشمي مولاهم: ثقة، مترجم في «التهذيب»، وبقية رجاله تقدموا برقم (١٢)، والحديث أخرجه المؤلف في «فرض طلب العلم» رقم (٨)، وأخرجه بهذا السياق ابن عساكر في «تاريخه» (١٨/ ٢٣٠)، وانظر تخريج الحديث السابق (١٠).

«مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(١).

١٣- حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْكَشِّيُّ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذَكُونِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(٢).

---

(١) **سيأتي تخريجه** رقم (١٤).

(٢) **الحديث من هذا الوجه خطأ**، ومتنه في «الصحيحين» عن معاوية رضي الله عنه.

وإبراهيم هو: ابن عبد الله البصري الكشي، ويقال: الكجي، وثقه موسى بن هارون والدارقطني وغيرهما، مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢٠)، و«السير» (١٣/ ٤٢٣)، وسليمان بن داود هو: الشاذكوني، كذبه ابن معين. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال البخاري: «فيه نظر»، كان يشرب الخمر عياذًا بالله من ذلك. وقد توبع الشاذكوني كما سيأتي في التخريج.

وبقية رجال السند ثقات رجال الصحيحين، ومعمر هو ابن راشد، والزهري هو محمد بن مسلم، وسعيد هو ابن المسيب.

والحديث أخرجه المصنف في كتابه «فرض طلب العلم» (١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٨٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢) كلاهما من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٨٥٥) -من طريق محمد بن منهال، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦١٩١) من طريق سريج بن النعمان، والطبراني في «الصغير» (٨١٠)، ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢)- من طريق عبيد الله بن عمر القواريري.

كلهم -أعني: محمدًا وسريجًا والقواريري- عن عبد الواحد بن زياد به.

قال الطبراني: «لم يروه عن الزهري عن سعيد بن المسيب إلا معمر، تفرد به عبد الواحد بن زياد».

قلت: قد تابع عبدَ الواحد بنَ زياد: عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى، كما عند أحمد (٢/ ٢٣٤)، وابن ماجه (٢٢٠) فرواه عن معمر به.

=

=

قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١١٩٤): «هذا سند صحيح على شرط الشيخين».

قلت: بل هو من هذا الوجه خطأ؛ فقد ذكره الدارقطني في «العلل» (٧/ ٥٩-٦٠) فقال: «يرويه البصريون عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ عبد الواحد بن زياد وغيره، والصحيح حديث حُميد عن معاوية رضي الله عنه».

يشير الدارقطني بقوله: «يرويه البصريون عن معمر» إلى ضعف رواية البصريين عن معمر، وهو كذلك، فإن عبد الواحد بن زياد وعبد الأعلى كلاهما بصري، فالحديث من هذا الوجه خطأ.

وله طريق أخرى أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٠٨) [طبع مؤسسة الرسالة] قال: «أخبرني محمد بن يحيى بن عبد الله قال: حدثنا أبو اليمان قال: حدثنا شعيب عن الزهري قال: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال في آخره: «وإنما أنا قاسم ويعطي الله»، ثم قال: خالفه يونس رواه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أقول: سند الحديث الذي ساقه ظاهره صحيح وتعقبه الذي ذكره بعده مشكل أيضًا، حيث إن يونس يروي الحديث كما سيأتي، وكما قد ذكر الدارقطني في «العلل» (٧/ ٥٩) عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن معاوية رضي الله عنه، وقد تابعه على هذا الوجه غيره كما سيأتي بيانه -إن شاء الله- في رقم (١٥).

فالذي يظهر لي أن قول النسائي صوابه عن (معاوية رضي الله عنه) بدل (أبي هريرة رضي الله عنه)، ويكون الذي في المطبوع من «السنن»، و«تحفة الأشراف» (١١/ ٣١-٣٢)، خطأ من نساخ الأصول، والله أعلم، وعلى ذلك يستقيم الكلام، ويكون يونس جعله عن الزهري، عن حميد، عن معاوية كما في «الصحيحين»، وخالفه شعيب فجعله عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويكون شعيب واهمًا، أما كلام البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٠٠) فأظن فيه تخليطًا، وعلى فرض أن النسائي ذكره على ما هو مطبوع في «السنن» و«التحفة»، فإن الرواية المحفوظة عن يونس روايته له عن الزهري عن حُميد عن معاوية رضي الله عنه كما سيأتي، وله طريق أخرى أخرجها القضاعي في =

١٤- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا ابنُ مَسْعُودٍ الْمِصِّيصِيُّ[(١)]، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[(٢)].

=

«مسند الشهاب» (٣٤٥) فقال: حدثنا أبو مسلم الكاتب، حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، حدثنا أحمد بن يحيى الصدفي، حدثنا زيد -يعني: ابنَ الحباب- حدثنا عبد المؤمن بن خالد الخزاعي، عن ابن بريدة، عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ**».

قلت: وهذا سند حسن، لولا غمزٌ في أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب؛ فإن الذهبي ذكره في «السير» (١٦/ ٥٥٨)، ولقبه بالحافظ. وقال في «العبر» (٢/ ١٩٦): «كان سماعه من البغوي صحيحًا في جزء واحد، وما عداه مفسود».

وأحمد بن يحيى الصدفي: قال أبو حاتم: «ثقة». «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٢). وعليه فأقل أحوال هذا الحديث أن يكون صحيحًا لغيره، لأن له شاهدًا من حديث معاوية، وآخر من حديث ابن عباس يأتي الكلام عنهما إن شاء الله برقم (١٥) ورقم (١٦).

(١) وقع في النسخ كلها: (أبو مسعود المصيصي)، وهو تصحيف تعبت في استظهاره، وظهر لي بعد البحث أن صوابه: (ابن مسعود المصيصي)، وهو محمد بن مسعود بن يوسف، مترجم في «تهذيب الكمال»، وذكر أن من مشايخه علي بن الحسن بن شقيق، ومن تلامذته: الفريابي، ورأيت الفريابي روى عنه في «فضائل القرآن» (٥٢) فقال: حدثني محمد بن مسعود المصيصي. **قلت:** وهو ثقة رفيع الشأن، كذا قلت، ثم يسر الله أن حققت كتاب «فرض طلب العلم» للمصنف، فوجدته فيه برقم (٢) كما استظهرت، قال فيه: نا أبو جعفر بن محمد الفريابي، نا محمد بن مسعود المصيصي، به؛ فالحمد لله على توفيقه!.

(٢) **صحيح.**

الفريابي هو جعفر بن محمد بن الحسن أبو بكر القاضي، وهو إمام حافظ ثقة، وهو مترجم في «تاريخ =

١٥- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُنْبُورٍ الْمَكِّيُّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(١).

بغداد» (٧/ ١٩٩)، و«السير» (١٤/ ٩٦). وابن مسعود، هو: محمد بن مسعود المصيصي: ثقة رفيع الشأن، كما سبق.

وبقية رجال السند ثقات من رجال الشيخين، ويونس هو ابن يزيد الأيلي، والزهري هو محمد بن مسلم، وحميد هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

والحديث أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٧) من طريق المصنف به. وأخرجه البخاري (٧١) و(٣١١٦) و(٧٣٢١)، ومسلم (١٠٣٧) (١٠٠)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٦٨٣)، وابن حبان (٨٩)، والطبراني (١٩/ ٧٥٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (٨٤) وغيرهم، من طريق يونس به مطولًا. ولم أر رواية عن يونس على ما في «المطبوع في النسائي» الذي نقلناه سابقًا وهو جعل الحديث من مسند أبي هريرة، والحديث له طرق كثيرة عن معاوية، أكتفي بهذا، فالحديث في «الصحيحين» والحمد لله وحده.

(١) **صحيح.**

أبو محمد بن صاعد: ثقة ثبت حافظ، مترجم في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣١)، و«السير» (١٤/ ٥٠١)، ومحمد بن زنبور هو ابن أبي الأزهر أبو صالح المكي: صدوق ربما أخطأ، مترجم في «التهذيب»، وبقية رجاله ثقات من رجال الشيخين.

والحديث أخرجه الدارمي (٢٣١)، وأحمد (١/ ٣٠٦)، والترمذي (٢٦٤٥)، وتمام في «الفوائد» (٩٤)، «الروض البسام»، والطبراني في «الكبير» (١٠٧٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤)، والبغوي (١٣٢) من طريق إسماعيل بن جعفر، به.

وقال الترمذي: «حسن صحيح». وهو في «الصحيح المسند» لشيخنا الوادعي $ (٦٠٦)، وجاء عن ابن مسعود ﵁ عند ابن عدي (١/ ١٧٩) وغيره، وهو منكر، وعن عمر ﵁ عند ابن عبد البر في =

قال محمد بن الحسين: فَلَمَّا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى بِهِمْ خَيْرًا، فَقَّهَهُمْ فِي دِينِهِ، وَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَصَارُوا سُرُجًا[(١)] لِلْعِبَادِ، وَمَنَارًا لِلْبِلَادِ.

١٦- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، ثَنَا رِشْدِينُ[(٢)] بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْوَلِيدِ التُّجِيبِيِّ، عَنْ أَبِي حَفْصٍ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ مَثَلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ نُجُومِ السَّمَاءِ، يُهْتَدَى بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَإِذَا انْطَمَسَتِ النُّجُومُ يُوشِكُ أَنْ تَضِلَّ الْهُدَاةُ**»[(٣)]](٤).

= «الجامع» (٨١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٥)، وفي سنده عباد بن سالم: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وذكره ابن حبان في «الثقات». وعن ابن عمر ﵄ عند ابن عبد البر في «الجامع» (٨٠)، وفي سنده محمد بن أحمد بن المفيد: ضعيف. وعن أنس ﵁ وهو ضعيف جدًّا، أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧، ٨).

(١) في (ب): (سراجًا للعباد).

(٢) في (ب): (رشيد بن سعد).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ظ).

(٤) **ضعيف جدًّا.**

أبو جعفر الحلواني: ثقة، وثقه الفرائضي، والحسين بن محمد بن حاتم وغيرهما وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢١٢)، و«السير» (١٣/ ٥٧٨)، والهيثم هو ابن خارجة أبو أحمد، وقيل: أبو يحيى المروزي: ثقة. ورشدين بن سعد: ضعيف جدًّا، قال أبو حاتم: منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر. وقال النسائي: متروك الحديث. وعبد الله بن الوليد هو التجيبي المصري: لين الحديث، وهؤلاء مترجم لهم في «التهذيب». وأبو حفص ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٦١) وذكر له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢١): «أبو حفص صاحب أنس مجهول». =

١٧- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(١)]، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى[(٢)]، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: «مَثَلُ الْعُلَمَاءِ فِي النَّاسِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ يُهْتَدَى[(٣)] بِهَا»[(٤)].

= والحديث أخرجه المؤلف معلقًا في «فرض طلب العلم» (٦٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٦٣) من طريق المصنف، وأخرجه أحمد (٣/ ١٥٧)، والرامهرمزي في «الأمثال» (٥١) من طريق الهيثم بن خارجة به.

(١) في (ظ): (زهير بن محمد المروزي).

(٢) في (ب): (الحسين بن موسى).

(٣) في (ظ) (يقتدى بها..).

(٤) **منقطع**.

أبو بكر عبد الله بن محمد الواسطي شيخ المصنف: وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٠٥)، وبقية رجال السند ثقات، مترجم لهم في «التهذيب».

وزهير هو: ابن محمد بن قمير المروزي، والحسن بن موسى هو الأشيب، وحميد هو الطويل، والحسن هو: ابن أبي الحسن البصري الإمام المشهور، قال أبو زرعة كما في «تحفة التحصيل» (ص: ٧٣): «الحسن عن أبي الدرداء مرسل». وهو مختلف فيه على الحسن؛ فرواه حميد عنه على الوجه السابق، وخالفه سهل بن أبي الصلت السراج، كما عند البيهقي في «المدخل» (١٥٠٣)، فرواه عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا.

وخالفهما: الحسن بن ذكوان -وهو: ضعيف- عند البيهقي في «المدخل» (١٥٠٥)؛ فرواه عن الحسن، عن أبي مسلم الخولاني. وكل هذه الأوجه ضعيفة الأسانيد مع اضطرابها.

وقد أخرج حنبل بن إسحاق في «جزئه» (٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٣)، والبيهقي في «المدخل» (١٥٠٦) عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي قال: «مثل العلماء كمثل النجوم التي يهتدى بها، والأعلام التي يقتدى بها، فإذا تغيبت تحيروا، وإذا تركوها ضلوا»، وهو صحيح واللفظ =

١٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَيْضًا، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «إِنَّ الْعِلْمَ كَالْيَنَابِيعِ، يَغْشَى[(١)] النَّاسَ فَيَخْتَلِجُهُ[(٢)] هَذَا وَهَذَا، فَيَنْفَعُ اللَّهُ [بِهِ][(٣)] غَيْرَ وَاحِدٍ، وَإِنَّ حِكْمَةً لَا يُتَكَلَّمُ بِهَا كَجَسَدٍ لَا رُوحَ فِيهِ، وَإِنَّ عِلْمًا لَا يُخْرَجُ كَكَنْزٍ لَا يُنْفَقُ، وَإِنَّمَا مَثَلُ الْمُعَلِّمِ[(٤)] كَمَثَلِ رَجُلٍ حَمَلَ[(٥)] سِرَاجًا فِي طَرِيقٍ مُظْلِمٍ يَسْتَضِيءُ بِهِ مَنْ مَرَّ بِهِ، وَكُلٌّ يَدْعُو إِلَى الْخَيْرِ[(٦)]»[(٧)].

=

لأبي نُعيم.

(١) في (ظ) (تغشى الناس فتختلجه...).

(٢) أي: يجذبه وينزعه، لأن أصل الخلج: الجذب والنزع. انظر «النهاية» و«اللسان» مادة خلج.

(٣) سقط من (ظ).

(٤) في (ب): (مثل العلم)، في (ظ) (مثل العالم).

(٥) في (ن): (عمل).

(٦) في (ظ) (إلى خير).

(٧) **معضل**.

أبو بكر وزهير تقدما برقم (١٨)، ويعلى بن عبيد هو الطنافسي: ثقة: ومحمد هو ابن إسحاق بن يسار: صدوق مدلس، فإذا صرح بالتحديث حسن حديثه، وقد صرح بالتحديث عن عمه عند ابن أبي شيبة. وعمه هو موسى بن يسار المطلبي: ثقة، مترجم في «التهذيب»، بينه وبين سلمان مسافات تنقطع فيها أعناق المطي.

والأثر أخرجه المؤلف في «فرض طلب العلم» (٦٣)، والدارمي في «مسنده» (٥٧٦)، ومن طريقه ابن عساكر (٢١/ ٤٤٠) من طريق يعلى، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٣٣) من طريق أبي خالد الأحمر، عن ابن إسحاق، به مطولًا.

[قال محمد بن الحسين: فَمَا ظَنُّكُمْ -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- بِطَرِيقٍ فِيهِ آفَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَيَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى سُلُوكِهِ فِي لَيْلَةٍ ظَلْمَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضِيَاء وَإِلَّا تَحَيَّرُوا، فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهِ مَصَابِيحَ تُضِيءُ لَهُمْ، فَسَلَكُوهُ عَلَى السَّلَامَةِ وَالْعَافِيَةِ، ثُمَّ جَاءَتْ طَبَقَاتٌ مِنَ النَّاسِ لَابُدَّ لَهُمْ مِنَ السُّلُوكِ فِيهِ، فَسَلَكُوا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ طُفِئَتِ الْمَصَابِيحُ فَبَقُوا فِي الظُّلْمَةِ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِهِمْ؟

هَكَذَا الْعُلَمَاءُ فِي النَّاسِ، لَا يَعْلَمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ [كَيْفَ][(١)] أَدَاءُ الْفَرَائِضِ، وَلا كَيْفَ اجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ، وَلَا كَيْفَ يُعْبَدُ اللَّهُ فِي جَمِيعِ مَا يَعْبُدُهُ بِهِ خَلْقُهُ إِلَّا بِبَقَاءِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ تَحَيَّرَ النَّاسُ، وَدَرَسَ الْعِلْمُ بِمَوْتِهِمْ، وَظَهَرَ الْجَهْلُ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، مُصِيبَةٌ مَا أَعْظَمَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

١٩- ثَنَا[(٢)] أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا عَطَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ: قَالَ كَعْبٌ: «عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ، فَإِنَّ ذَهَابَ الْعِلْمِ مَوْتُ أَهْلِهِ، مَوْتُ الْعَالِمِ نَجْمٌ طُمِسَ، مَوْتُ الْعَالِمِ كَسْرٌ لَا يُجْبَرُ، وَثُلْمَةٌ لَا تُسَدُّ، بِأَبِي وَأُمِّي الْعُلَمَاءُ، -قَالَ: أَحْسَبُهُ قَالَ-: قِبْلَتِي إِذَا لَقِيتُهُمْ، وَضَالَّتِي[(٣)] إِذَا لَمْ أَلْقَهُمْ، لَا خَيْرَ فِي النَّاسِ إِلَّا بِهِمْ»[(٤)].

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ن): (أخبرنا).

(٣) الضالة: هي الضائعة، ويقال: ضل الشيء إذا ضاع، ومراده: أي: هم من أسأل عنهم وأتتبعهم، حتى ألقاهم لأنتفع بعلومهم؛ والله أعلم. وانظر «النهاية» (مادة: ضلل).

(٤) **ضعيف.**

أبو بكر وزهير تقدما (١٨)، وسعيد بن سليمان هو الواسطي: ثقة حافظ، مترجم في «التهذيب»، =

٢٠- ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ التَّاجِرُ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -يَعْنِي مُحَمَّدًا[(١)] الْعَدَنِيَّ-

=

وعطاء بن محمد الحراني ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٠٥)، وقال: من عباد أهل الثغر وقرائهم، روى عنه أحمد حكايات.

وقوله: «عن بعض أصحابه» إبهام لا يعرف من هذا الصاحب، والمبهم أحد نوعي مجهول العين، وهو: أسوأ حالًا من المجهول الذي سُمِّي، كما قاله ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي».

وكعب هو ابن ماتع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، مترجم في «التهذيب»، ولكن صح عن الحسن البصري أنه قال: «موت العالم ثلمة في الإسلام لا يسدها شيء ما اختلف الليل والنهار»، عند الدارمي في «مسنده» (٣٣٣)، وأحمد في «الزهد» (١٤٧٨) [ط: الكتاب العربي]، والبحيري في «التاسع من الفوائد» (١٧)، والسمرقندي في «القند» (١١٧٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٢١).

وأخرجه القزويني في «القند» (٨٩٦) عن الحسن مرسلاً ولا يصح.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٥٩٠) عن الحسن عن ابن مسعود ﷺ، والصحيح عن الحسن من قوله أو نقله.

وقد جاء مرفوعًا بنحوه عن عائشة عند البزار كما في «كشف الأستار» (١/ ٢٠١). وفي سنده محمد بن عبد الملك، وهو: كذاب.

وجاء بنحوه مرفوعًا عن أبي الدرداء ﷺ عند الطبراني في «الكبير» (٧٣٩٨) ولا يثبت.

وجاء عن أبي هريرة ﷺ عند البيهقي في «الشعب» (١٧١٩) من طريق الحسن عنه، والحسن لم يسمع من أبي هريرة ﷺ.

وجاء في بعض ألفاظه عن أبي الدرداء ﷺ أخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٢١٤)، وأبو يعلى كما في «الإتحاف» (٢٩٣).

(١) في (أ): (يعني: محمد العدني).

ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﵄ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ[(١)] انْتِزَاعًا، إِنَّمَا يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عَلِمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[(٢)]][(٣)].

٢١- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا عَنْبَسَةُ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ يُؤْتِيَهُمْ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْعُلَمَاءِ، فَكُلَّمَا ذَهَبَ بِعَالِمٍ ذَهَبَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ حَتَّى يَبْقَى مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَيَضِلُّونَ**»[(٤)].

---

(١) في (ب): (ينتزعه انتزاعًا).

(٢) سقط من (ظ).

(٣) **صحيح**.

أبو أحمد هو هارون بن يوسف بن زياد المعروف ابن مقراض الشطري: وثقه الإسماعيلي وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٩)، و«السير» (١٤/ ٢٦٢)، وبقية رجال السند ثقات من رجال الصحيحين، غير محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني فمن رجال مسلم، وهو من الملازمين لابن عيينة.

والحديث أخرجه البخاري (١٠٠) و(٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣) من طرق عن هشام به.

وانظر الحديث في «مسند أحمد» (٦٥١١، طبع مؤسسة الرسالة)، وقد جاء الحديث عن جماعة من الصحابة يأتي الكلام عنهم تحت رقم (٢٢) إن شاء الله.

(٤) **الحديث بهذا السند خطأ**، وصوابه: عن عبد الله بن عمرو أبو بكر بن أبي داد: ثقة، تقدم برقم (٤)، وأحمد هو ابن صالح المصري: ثقة، وعنبسة هو ابن خالد الأيلي: قال الحافظ في «التقريب»: =

=

صدوق.

قلت: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «كان على خراج مصر، وكان يعلق النساء بالثدي».

قال ابن القطان: «وكفى بهذا في تجريحه». وأخرج له البخاري في «صحيحه» مقرونًا بعبد الله بن وهب في أربعة مواضع، وبقية رجال السند ثقات من رجال «الصحيحين»، وابن شهاب هو محمد بن مسلم، ويونس هو ابن يزيد الأيلي.

والحديث أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٣٣)، وقال: تفرد به يونس، ورواه معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال الحافظ في «مختصر زوائد البزار» (١٤٢): «أخطأ -يعني: يونس- في صحابيه فقط، وقد رواه الناس عن عروة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما».

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما تقدم رقم (٢٠)، وقد جاء في الباب عن:

١- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند البزار (٢٣٠، كشف)، وفي سنده سعيد بن سنان أبومهدي الحمصي: متروك الحديث، وقد رماه بعضهم بالوضع، وهو مترجم في «التهذيب».

٢- عوف بن مالك رضي الله عنه عند أحمد (٦/ ٢٦-٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩٠٩) وغيرهم، وسنده حسن.

٣- عن أبي الدرداء رضي الله عنه عند الترمذي (٢٦٥٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٠٤)، وفي سنده عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، وقد وهم في هذا الحديث فجعله من مسند أبي الدرداء، وصوابه: عن عوف بن مالك.

٤- عن زياد بن لبيد، من رواية سالم بن أبي الجعد عنه كما عند أحمد (٤/ ٢١٨)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، وسالم لم يسمع من زياد.

٥- عن أبي أمامة رضي الله عنه عند الدارمي (٢٤٦)، وفي سنده حجاج بن أرطأة وهو ضعيف ومدلس. وأخرجه تمام في «الفوائد» (٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٧٨٦٧) عنه، وفي سنده علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف جدًّا، وعثمان بن أبي عاتكة وهو: ضعيف، وسيأتي.

=

٢٢- [ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: «هَلْ تَدْرُونَ كَيْفَ يَنْقُصُ الْإِسْلَامُ؟ قَالُوا: كَيْفَ؟ قَالَ: «كَمَا يَنْقُصُ الدَّابَّةَ سِمَنُهَا، وَكَمَا يَنْقُصُ الثَّوْبُ عَنْ طُولِ اللُّبْسِ، وَكَمَا يَنْقُصُ الدِّرْهَمُ عَنْ طُولِ الخَبْوِ(١)، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْقَبِيلَةِ عَالِمَانِ فَيَمُوتُ أَحَدُهُما، فَيَذْهَبُ نِصْفُ عِلْمِهِمْ، وَيَمُوتُ الْآخَرُ فَيَذْهَبُ عِلْمُهُمْ كُلُّهُ(٢)»(٣)](٤).

٢٣- ثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ يُوسُفَ الشِّكْلِيُّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه:

كَـلَامُ الْحَكِـيمِ حَيَـاةُ الْقُلُـوبِ ... كَوَبْـلِ السَّـمَاءِ غِيَـاثِ الْأُمَـمْ

=

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (١٥/ ١٧٦-١٧٧)، والبزار (٢٣٦، الكشف)، وسنده حسن، وأصله عند البخاري (٨٥) ومسلم (١٥٧).

(١) في نسخة: (الخبت). وخبت ذكره: إذا خفي، فالمراد أن الدرهم إذا طال خفاؤه نقصت قيمته. وانظر «اللسان» مادة: خبت، وفي (ظ): (الخبي).

(٢) في (ظ): (كلهم).

(٣) هذا الحديث في (ظ) مؤخر عقب الذي يليه.

(٤) **صحيح**.

هارون بن يوسف وابن أبي عمر تقدما برقم (٢١)، وبقية رجاله ثقات رجال «الصحيحين»، وسفيان هو: ابن عيينة، والأعمش هو: سليمان بن مهران، وأبو وائل هو: شقيق بن سلمة.

والأثر أخرجه ابن أبي عمر في «كتاب الإيمان» (٦٦)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٨٩٩١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٤٧) من طريق حماد بن زيد، به. قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٠٢): «رجاله موثقون».

فَنُطْقُ الْحَكِيمِ جِلَاءُ الظَّلَامِ[١] وَصَمْتُ الْحَكِيمِ وِعَاءُ الْحِكَمْ
حَيَاةُ الْحَكِيمِ جِلَاءُ الْقُلُوبِ كَضَوْءِ النَّهَارِ يُجَلِّي الظُّلَمْ»[٢]

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ[٣]:

٢٤- وَرُوِيَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ[٤] للهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، وَمُدَارَسَتَهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلَهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْأَنِيسُ فِي الْوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْخَلْوَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخِلَّاءِ، وَالْقُرْبُ[٥] عِنْدَ الْغُرَبَاءِ، يَرْفَعُ اللهُ بِهِ أَقْوَاما، فَيَجْعَلُهُمْ [فِي الْخَلْقِ][٦] [قَادَةً][٧] يُقْتَدَى بِهِمْ، وَأَئِمَّةً فِي الْخَلْقِ تُقْتَصُّ آثَارُهُمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، وَتَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي حُبِّهِمْ، بِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، حَتَّى كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ لَهُمْ مُسْتَغْفِرٌ، حَتَّى[٨] حِيتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُّهُ، وَسِبَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ، وَالسَّمَاءُ وَنُجُومُهَا، لِأَنَّ

---

(١) في (ظ): (بنطق الحكيم تجلى الظلام).

(٢) **معضل.**

العباس بن يوسف الشكلي، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٥٤): «كان صالحًا متنسكًا»، توفي سنة (٣١٤هـ). فعلم بهذا أن بينه وبين علي بن أبي طالب ﷺ من جهة وفاتها (٢٧٤) عامًا؛ لأن علي بن أبي طالب ﷺ مات سنة (٤٠). فالساقط من السند أكثر من اثنين.

(٣) في (ظ): (قال الإمام الآجري).

(٤) في (ظ): (تعليمه).

(٥) في (ظ): (والقريب).

(٦) سقط من (ب): (في الخلق).

(٧) في (ب): (قادة قداة)، وفي (ظ): (قادة وهداة يقتدى).

(٨) في (ظ): (مستغفر من حتى).

الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ(١) مِنَ الْعَمَى، وَنُورُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلَمِ، وَقُوَّةُ الْأَبْدَانِ مِنَ الضَّعْفِ، يَبْلُغُ بِهِ الْعَبْدُ مَنَازِلَ الْأَحْرَارِ(٢)، وَمُجَالَسَةَ الْمُلُوكِ، وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْفِكْرُ بِهِ يُعْدَلُ بِالصِّيَامِ، وَمُدَارَسَتُهُ بِالْقِيَامِ، بِهِ يُطَاعُ اللهُ ﷻ، وَبِهِ يُعْبَدُ اللهُ ﷻ، وَبِهِ تُوصَلُ الْأَرْحَامُ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، إِمَامُ الْعَمَلِ(٣)، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ، يُلْهَمُهُ السُّعَدَاءُ، وَيُحْرَمُهُ الْأَشْقِيَاءُ(٤)»(٥).

---

(١) في (ظ): (حياة للقلوب).

(٢) في (ظ): (منازل الأبرار).

(٣) في (ظ): (العلم إمام العمل).

(٤) في (ظ): (انتقل بعد هذا إلى رقم (٤٥) الآتي عندنا).

(٥) **جاء موقوفًا ومرفوعًا، وكلاهما موضوع.**

أما الموقوف فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٦٩) من طريق أبي عصمة نوح بن أبي مريم عن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

ونوح بن أبي مريم كذبه غير واحد، وقال ابن المبارك: «كان يضع». وقال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق». ورجاء بن حيوة لم يسمع من معاذ، أدخل بينهما عبد الرحمن بن غنم، قال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (٦٨): «وهو أشبه».

وزاد أبو نعيم بين نوح ورجاء رجلًا مبهمًا، وعزاه المتقي الهندي في «الكنز» (١٠/ ١٦٧) إلى الخطيب في «المتفق والمفترق» مختصرًا، وقال: فيه كنانة بن جبلة، قال ابن معين: كذاب. وقال السعدي: ضعيف جدًّا، وقواه أبو حاتم.

قلت: هو في «المتفق والمفترق» (١٥٦) مختصرًا، والذي يظهر أن في السند المطبوع سقط.

وعزاه إلى الديلمي بطوله وقال بعده: «رواه ابن لآل وأبو نعيم».

وقال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (٦٨): «وروى الموقوف سليم الرازي في «الترغيب =

=

والترهيب» من طريق آخر، وفيه كنانة بن جبلة ضعيف جدًّا».

وعزاه في «المغني عن حمل الأسفار» (٥٨) إلى أبي الشيخ في «الثواب».

وأما المرفوع فأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٦٨) من طريق موسى بن محمد بن عطاء القرشي، عن عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن الحسن، عن معاذ ﵁ مرفوعًا، به.

وموسى هو ابن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي المقدسي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث، وكذبه أبو زرعة.

قال العراقي: «الظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه».

وعبد الرحيم بن زيد العمي: قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال البخاري: تركوه. وزيد العمي: ضعيف، والحسن لم يسمع من معاذ.

قال ابن عبد البر بعد إخراجه: «هو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي».

قال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» نوع الحسن تحت التفريع (٨) (ص٥٧): «أراد بالحسن هنا حسن اللفظ قطعًا، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي، فذكر الكلام على سنده بنحو ما سبق».

وقال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (٦٨): «وفي الباب عن أنس، وأبي هريرة، وعبدالله بن أبي أوفى ﵃، فحديث أنس ﵁ رواه المرهبي في «العلم» من رواية يزيد الرقاشي عن أنس ﵁ رفعه، والرقاشي: ضعيف.

وحديث أبي هريرة ﵁ رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» رقم (٥٠) بإسناد ضعيف.

وحديث ابن أبي أوفى ﵁ رواه المظفر بن الحسين الغزنوي في كتاب «فضائل القرآن» وقال: «تعلموا القرآن» بدل «العلم»، وزاد فيه زيادات منكرة، وهو منكر جدًّا».

٢٥- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا الْمِصْرِيُّ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِلْعَالِمِ كُلُّ شَيْءٍ**[(١)]**، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْبَحْرِ**»[(٢)].

٢٦- ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ زَنْجَوَيْهِ الْقَطَّانُ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا سَلَكَ عَبْدٌ طَرِيقًا يَقْتَبِسُ فِيهِ عِلْمًا إِلَّا سَلَكَ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا عَنْهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِلْعَالِمِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْبَحْرِ**»[(٣)].

---

(١) قال المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٠٦): «لأنهم لما ورثوا عنهم تعليم الناس: الإحسان، وكيفيته، والأمر به إلى كل شيء، أَلْهَمَ الله الأشياء الاستغفار لهم؛ مكافأة على ذلك ذكره الخطابي، وقال القاضي: (إنما يستغفر أهل السماوات؛ لأنهم عرفوا بتعريفه وعظموا). وقال ابن جماعة: (وجهه أنها لمصالح العباد ومنافعهم، والعلماء هم المبينون ما يحل ويحرم منها، ويحثون على الإحسان إليها، ودفع الضر عنها). وقال السيد السمهودي: (**لا رتبة فوق مرتبة من يشتغل الملائكة وغيرهم من المخلوقات بالاستغفار والدعاء لهم، حتى تقوم القيامة**، فإن قلت: ما وجه زيادته إلى يوم القيامة؟ قلت: لأن العلم ينتفع به بعد موت العالم إلى يوم القيامة؛ ولهذا كان ثوابه لا ينقطع بموته. قال الزمخشري: (ففيه دليل على شرف العلم، وإنافة محله، وتقدم حملته وأهله، وأن نعمته من أجل النعم، وأجزل القسم، وأن من أوتيه فقد أوتي فضلًا عظيمًا، وما سماهم رسول الله ﷺ «**ورثة الأنبياء**»؛ إلا لمداناتهم لهم في الشرف، والمنزلة؛ لأنهم القوامون بما بعثوا من أجله».

(٢) **تقدم برقم (٩) بهذا السند.**

(٣) تقدم برقم (١٠) بهذا السند، وسيأتي له شواهد برقم (٢٨، ٢٩، ٣٠)؛ لأن ما تقدم مغاير لما هنا.

٢٧- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، ثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي جِئْتُ أَطْلُبُ الْعِلْمَ، فَقَالَ: **«مَرْحَبا يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ لَتَحُفُّهُ الْمَلَائِكَةُ، وَتُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا، ثُمَّ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضا حَتَّى يَبْلُغُوا سَمَاءَ الدُّنْيَا مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا يَطْلُبُ»**(١).

٢٨- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ رضي الله عنه فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: جِئْتُ ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَا مِنْ رَجُلٍ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِمَا يَصْنَعُ»**(٢).

---

(١) **سنده حسن.**

الحلواني تقدم برقم (١٦)، وشيبان بن فروخ: صدوق ربما وهم، والصعق بن حزن هو البكري: صدوق، وعلي بن الحكم هو أبو الحكم البناني: ثقة، والمنهال هو ابن عمرو الأسدي مولاهم: ثقة، وزر هو ابن حبيش الأسدي: ثقة مخضرم، وكلهم مترجم لهم في «التهذيب».

والحديث أخرجه الحاكم (١/ ١٠١)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٧٣٤٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٦٢) من طريق الصعق بن حزن به، وله طريق أخرى عن زر تأتي برقم (٢٩).

(٢) **سنده حسن.**

كافة رجاله ثقات، تقدمت الترجمة لهم، غير عاصم وهو ابن أبي النجود وهو حسن الحديث.

والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٠)، وعبد الرزاق (٧٩٥)، والحميدي (٨٨١)، والنسائي (١/ ٩٨)، والترمذي (٣٥٣٥)، وابن حبان (١٣٢١) (١١٠٠)، والطبراني (٧٣٥٣) و(٧٣٦٥) و(٧٣٨٨)، =

٢٩- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا [الْمُطَرِّزُ](١)، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْجُرْجَائِي، ثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»(٢).

=

والشافعي كما في «مسنده» (١/ ٤١-٤٢)، والبيهقي في «المعرفة» (١٩٩٩)، و«السنن» (١/ ٢٧٦)، والبغوي (١٦١)، وابن أبي شيبة (١/ ١٧٧-١٧٨)، وابن خزيمة (١٧) وغيرهم، من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر به، بعضهم مطولًا وبعضهم مختصرًا، والحديث قد حسنه شيخنا الإمام الوادعي عليه رحمة الله في «الصحيح المسند» رقم (٤٩٦).

(١) في (ب): (المطري).

(٢) **صحيح**.

قاسم هو ابن زكريا المطرز: وثقه الدارقطني وغيره، مترجم في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٤١)، و«السير» (١٤/ ١٤٩).

وهو الذي وقعت معه تلك الحكاية مع عباد بن يعقوب الرواجني قال: «دخلت على عباد بالكوفة وكان يمحتن الطلبة، فقال: من حفر البحر؟ قلت: الله. قال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ. قال: حفره علي، فمن أجراه؟ قلت: الله. قال: هو كذلك، ولكن من أجراه؟ قلت: يفيدني الشيخ. قال: أجراه الحسين. وكان ضريرًا، فرأيت سيفًا وحجفة فقلت: لمن هذا؟ قال: أعددته لأقاتل به مع المهدي. فلما فرغت من سماع ما أردت دخلت عليه، فقال: من حفر البحر؟ **قلت**: حفره معاوية ﷺ، وأجراه عمرو بن العاص ﷺ، ثم وثبت وعدوت، فجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله، فاقتلوه»، أخرجه الخطيب في «الكافية» (٣٦١).

قال الحافظ الذهبي في «السير» (١١/ ٥٣٨): «إسناده صحيح»، وهو كما قال.

وبقية رجال السند ثقات من رجال «الصحيحين» غير محمد بن الصباح الجرجائي، وهو ثقة من رجال أبي داود وابن ماجه.

=

٣٠- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ»[1].

=

والحديث: أخرجه المؤلف في «فرض طلب العلم» (٢٠)، وأخرجه مسلم (٢٦٩٩) من طريق الأعمش به، وانظر «مسند أحمد» (٧٤٢٨).

وقد أخرج الحديث أبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٩٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٩٠) من طريق أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ. فمن هنا قيل: إن الأعمش قد دلس الحديث، وأن بينه وبين أبي صالح واسطة، وهذا قول مردود، فقد صرح بالتحديث عن أبي صالح في «صحيح مسلم» (٢٦٩٩) حيث قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، ح: وحدثناه نصر بن علي الجهضمي، حدثنا أبو أسامة قالا: حدثنا الأعمش، حدثنا ابن نمير، عن أبي -يعني: عبد الله نمير-، وفي حديث أبي أسامة حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي معاوية، غير أن حديث أبي أسامة ليس فيه ذكر التيسير على المعسر.

ولذا قال الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٧٤): «الحديث محفوظ وله أصل»، وانظر «تخريج أحاديث الإحياء» (٣٩).

(١) **ضعيف لا يصح**.

عبد الله بن العباس الواسطي: وثقه الخطيب، وقال الدارقطني: «لا بأس به». انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٦). ونصر بن علي هو الجهضمي: ثقة، وخالد بن يزيد هو العتكي صاحب اللؤلؤي: ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٧) وقال: لا يتابع على كثير من حديثه، ثم أسند له هذا الحديث. وذكره الذهبي في «الميزان» وقال: قال أبو زرعة: ليس به بأس.

قلت: حديثه ضعيف يصلح للاعتبار به.

=

=

وأبو جعفر الرازي هو عيسى بن أبي عيسى ماهان: ضعيف، يعتبر بحديثه، والربيع بن أنس: صدوق له أو هام، كما قال الحافظ في «التقريب»، لكن قال ابن حبان في «الثقات»: «الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا».

والحديث أخرجه المصنف في «فرض طلب العلم» (٢٤)، وأخرجه الترمذي (٢٦٤٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٧١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٧)، والبزار في «مسنده» (٦٥٢٠)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٤٨٥)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٩٠)، و«أخبار أصبهان» (١/ ٥٦)، و«الضياء في المختارة» (٢١٩)، والطبراني في «الصغير» (٣٨٠)، ومن طريقه الضياء (٢١٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٩٦) من طريق خالد بن يزيد به.

وقال الترمذي: «حسن غريب، ورواه بعضهم فلم يرفعه».

وقال الطبراني: «لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو جعفر وخالد بن يزيد».

قلت: وهذا التفرد ممن لا يحتمل تفرده، مع ما أشار الترمذي إلى أنه روي مرفوعًا، مع ما تقدم من قول ابن حبان أن أبا جعفر كان يضطرب في أحاديثه عن الربيع بن أنس اضطرابًا شديدًا.

ولذا فإن الشيخ الألباني قد ضعفه في تعليقه على «المشكاة» (٢٢٠)، ولكنه قال في «صحيح الترغيب» (٨٨) -الطبعة الأخيرة في حياة الشيخ $-: «حسن لغيره»، وقال في حاشيته: «فيه أبو جعفر الرازي سيء الحفظ، لكن يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ الذي قبله، إلا أن يقال: إن هذا خاص بالمسجد النبوي، وهو بعيد، والله أعلم».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢١٣) من طريق محمد بن مصعب القرماني، عن أبي جعفر.

قلت: حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه أحمد (٢/ ٤١٨)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٢٠٩)، وعنه ابن ماجه (٢٢٧)، وأبو يعلى (٦٤٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٩١)، والحاكم (١/ ٩١) من طريق حميد الخراط عن المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاء مسجدي هذا لم يأت =

=

إلا لخير يتعلمه أو يعلمه فهو بمنزلة المجاهد في سبيل الله، ومن جاء لغير ذلك فهو بمنزلة رجل ينظر إلى متاع غيره».

وهذا الحديث تفرد به حميد أبو صخر الخراط، وهو مختلف فيه، قال أحمد: ليس به بأس. ونقل عن يحيى بن معين في رواية عنه أنه قال: ليس به بأس، وفي رواية ضعفه، وكذا ضعفه النسائي، ووثقه الدارقطني، وقواه ابن عدي، وقال: «له أحاديث وبعضها لا يتابع عليه». وقد جمع الحافظ القول فيه فقال: صدوق يهم، وهو كما قال $.

وقد ذكر الحديث ابن عدي في «الكامل» في ترجمته، فيخشى أن يكون من أوهامه والله أعلم، وأما من قال: (صحيح على شرط مسلم)؛ فهو بعيد جدًّا. انظر ما حققه الإمام ابن عبد الهادي حول رواية أبي صخر هذا في «الصارم المنكي» (١٩١-١٩٧).

والحديث قد ذكره الإمام الدارقطني في «العلل» (٣/ ٢٠٦٦)، وذكر اختلافًا فيه على المقبري فذكر الوجه السابق، وذكر أنه قد رواه عبيد الله بن عمر، عن المقبري، عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن كعب قوله.

ورواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب قوله، ثم قال: «وقول عبيد الله بن عمر أشبه بالصواب».

قلت: فيكون الصواب أنه من قول كعب الأحبار.

وقوله هذا: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣١٩-٣٢٠) قال: «حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ قَالَ: أَجِدُ فِي كِتَابِ اللهِ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَغْدُو إِلَى الْمَسْجِدِ وَيَرُوحُ، لاَ يَغْدُو، وَيَرُوحُ إِلاَّ لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا، أَوْ يُعَلِّمُهُ، أَوْ يَذْكُرَ اللهَ، أَوْ يُذَكِّرَ بِهِ إِلاَّ مَثَلُهُ فِي كِتَابِ اللهِ كَمَثَلِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ». عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (مستور حال).

وله شاهد عن صفوان بن عسال ﷺ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣٥٠) (٨/ ٦٥-٦٦)، ولكنه من =

٣١- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، ثَنَا عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلَّاقِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ**»(١).

=

طريق عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبيب، عن زر، عن صفوان ﷺ، به. وعبد الكريم: ضعيف، وحبيب: مدلس، وقد عنعن. والحديث حسن بدون هذه الزيادة، كما سبق برقم (٢٨) و(٢٩).

وقد جاء بنحوه عن سهل بن سعد: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٥٩١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٤) وقال: «غريب من حديث أبي حازم عن سهل بن سعد، تفرد به عنه عبد العزيز».

قلت: وفي سنده يعقوب بن حميد بن كاسب، وهو إلى الضعف أقرب، فتبين بهذا أن الحديث لا يصح من الأوجه كلها، والله أعلم.

(١) **ضعيف جدًّا.**

الحلواني ثقة، تقدم رقم (١٧)، وأحمد بن يونس هو اليربوعي: ثقة، وعنبسة هو ابن عبد الرحمن بن سعيد بن العاص الأموي: ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وأورد له هذا الحديث وقال: لا يتابع عليه. وقال البخاري: تركوه. وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث. وعلاقة بن أبي مسلم: قال الذهبي: «وهاه الأزدي، وما لينه القدماء». وقال الحافظ: «شيخ مجهول». وأبان هو ابن عثمان بن عفان: ثقة، وجميعهم مترجم لهم في «التهذيب».

والحديث أخرجه المصنف في «الشريعة» (٨١٥) بهذا السند.

وأخرجه ابن ماجه (٤٣١٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٤١)، والخطيب في «الجامع» (١٥٢) جميعًا عن أحمد بن عبد الله بن يونس، به.

والحديث حكم عليه الشيخ العلامة الألباني في «الضعيفة» (١٩٧٨) بالوضع، وقال شيخنا الإمام الوادعي $ في «الشفاعة» (١٣٠): «ضعيف جدًّا».

٣٢- ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ، ثَنَا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثَنا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، ثَنَا هِشَامٌ، عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة البقرة:٢٠١]، قَالَ: «الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا: الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ، وَالْجَنَّةُ فِي الْآخِرَةِ»(١).

---

(١) **ضعيف**.

أحمد بن الحسن بن عبد الجبار: وثقه الدارقطني والخطيب، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/ ٨٢)، و«السير» (١٤/ ١٥٢)، وشجاع بن مخلد هو صاحب التفسير: ثقة، وعباد بن العوام ثقة إلا في ابن أبي عروبة ففيه كلام، وهشام هو ابن حسان: ثقة، إلا أن في روايته عن الحسن وهو البصري كلامًا، كان يرسل عنه، لكن الواسطة معلوم، وهو: ثقة.

والأثر أخرجه المصنف «مسألة الجهر بالقرآن في الطواف» (١٧) بنفس السند.

وأخرجه الترمذي في «جامعه» (٣٤٨٨)، وابن أبي شيبة (١٣/ ٥٢٩)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٢٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٨٧)، وابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٨) من طريق هشام بن حسان به، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٥٦٠) إلى عبد بن حميد والمرهبي في «فضل العلم».

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» من طريق هشيم، عن سفيان بن حسين، عن الحسن في قوله: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١]، قال: «العبادة في الدنيا، والجنة في الآخرة».

وهذا سند حسن لغيره؛ فإن هشيمًا -وهو: ابن بشير- وإن كان ثقة إلا أنه مدلس من الثالثة، ولكنه متابع بما سبق. وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص: ٦٥) -ومن طريقه ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٨)- عن رجل عن الحسن بنحوه، وفي سنده مبهم كما ترى، ولكن قد أخرج ابن وهب في «الجامع» (١٢٨٦)، والطبري في «تفسيره» عن الثوري أنه قال: «الحسنة في الدنيا: العلم والرزق الطيب، وفي الآخرة حسنة الجنة». سنده صحيح.

قال محمد بن الحسين:

• فَالْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ لَهُمْ فَضْلٌ عَظِيمٌ فِي خُرُوجِهِمْ لِطَلَبِ الْعِلْمِ.

• وَفِي مُجَالَسَتِهِمْ لَهُمْ فِيهِ فَضْلٌ.

• وَفِي مُذَاكَرَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ لَهُمْ فِيهِ فَضْلٌ.

• [وَفِيمَنْ تَعَلَّمُوا مِنْهُ الْعِلْمَ لَهُمْ فِيهِ فَضْلٌ.

• وَفِيمَنْ عَلَّمُوهُ الْعِلْمَ لَهُمْ فِيهِ فَضْلٌ](١)، فَقَدْ جَمَعَ اللهُ لِلْعُلَمَاءِ الْخَيْرَ مِنْ جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ، نَفَعَنَا اللهُ وَإِيَّاهُمْ بِالْعِلْمِ.

٣٣- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ**»، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَ أُصْبُعَيْهِ: الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَقَالَ: «**الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ فِي الْأَجْرِ، وَلَا خَيْرَ فِي سَائِرِ النَّاسِ بَعْدُ**»(٢).

---

(١) سقط في (ب).

(٢) **ضعيف**.

الفريابي هو جعفر بن محمد تقدم رقم (١٤)، وهشام هو ابن عمار بن نصير السلمي الدمشقي: صدوق، وصدقة هو ابن خالد الأموي: ثقة، وعثمان بن أبي عاتكة: ضعيف، يكتب حديثه للاستشهاد ما لم يكن من حديثه عن علي بن يزيد الألهاني، فهو فيه ضعيف جدًّا، وعلي بن يزيد الألهاني: قال الدارقطني: متروك. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: «منكر الحديث».

والحديث أخرجه المؤلف في «فرض طلب العلم» (٥٢)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٢١١) من طريق المصنف به.

=

٣٤- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷛ قَالَ: «الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ، وَسَائِرُ النَّاسِ هَمَجٌ لَا خَيْرَ فِيهِمْ»(١).

=

وأخرجه ابن ماجه (٢٢٨)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٨٧٥) ورقم (٧٨٦٧) مطولًا، وتمام في «الفوائد» (٦٨)، «الروض البسام»، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨١٣)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٩٠)، والخطيب في «التاريخ» (٢/ ٢١٢) من طريق عثمان به.

والحديث ضعفه -أيضًا- الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٢٢٧)، ويُنظر رقم (٣٥).

فائدة: أخرج الدارمي في «مسنده» (١٤٥)، والمروزي في «السنة» (٨٦)، ومعمر في «جامعه» كما في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٤٦٥) وغيرهم من طريق أبي قلابة عن ابن مسعود ﷛ قال: «عليكم بالعلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يذهب أصحابه، عليكم بالعلم، فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إليه...» إلخ.

وهذا منقطع؛ فإن أبا قلابة لم يسمع من ابن مسعود ﷛، قال البيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٤٩٨): «هذا مرسل». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): «أبو قلابة لم يسمع من ابن مسعود»، والله أعلم.

(١) **صحيح لغيره**.

عبد الله بن محمد الواسطي وزهير بن محمد وعبد الرزاق كلهم ثقات، وقد تقدمت الترجمة لهم.

وثور بن يزيد هو أبو خالد الحمصي: ثقة ثبت يرى القدر، وخالد بن معدان أبو عبد الله الكلاعي الحمصي: ثقة يرسل.

قال أحمد كما في «بحر الدم» و«التهذيب»: «لم يسمع من أبي الدرداء ﷛».

والأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص: ١٧٠) من طريق عبد الرزاق، به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٤٣)، وعنه الفسوي في «المعرفة» (٣/ ٣٩٨)، وعنه الخطيب في =

٣٥- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ [تَجْرِي][١] عَلَيْهِمْ [أُجُورُهُمْ][٢] بَعْدَ الْمَوْتِ: الْمُرَابِطُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَنْ عَلَّمَ عِلْمًا أُجْرِيَ لَهُ مَا عُمِلَ بِهِ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَجْرُهُ يَجْرِي مَا جَرَتْ، وَرَجُلٌ تَرَكَ أَوْلَادًا صِغَارًا فَهُمْ يَدْعُونَ لَهُ»[٣].

=

«الجامع» (١٣٢) عن ثور بن يزيد، به.

وقد أخرجه الدارمي في «المسند» (٢٥٣)، وابن أبي شيبة (٨/ ٥٤٢)، والخطيب في «الجامع» (١٣٨)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (١٦٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/ ١٤٦) من طرق عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي الدرداء ﵁ بلفظ: «مُعَلِّمُ الْخَيْرِ وَالْمُتَعَلِّمُ فِي الأَجْرِ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ لِسَائِرِ النَّاسِ بَعْدُ خَيْرٌ». هذا اللفظ للدارمي، وسالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء، قاله أبو حاتم.

(١) في الأصل: (يجري)، والمثبت من (ب) و(أ).

(٢) في (ب): (أمورهم)، بدل: (أجورهم).

(٣) **ضعيف بهذا السند**، وهناك ما يغني عنه.

الفريابي جعفر بن محمد: تقدم برقم (١٤)، وقتيبة هو ابن سعيد أبو رجاء البغلاني: ثقة إمام، وابن لهيعة هو عبد الله: ضعيف. وخالد بن أبي عمران هو التجيبي: ثقة لم يسمع من أبي أمامة، قاله أبو حاتم كما في «تحفة التحصيل»، ويدلك على عدم سماعه لهذا الحديث: أن الإمام أحمد قد أخرج الحديث في «مسنده» (٥/ ٢٦٩) من طريق ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عمن حدثه، عن أبي أمامة ﵁ مرفوعًا، به.

والحديث أخرجه: أحمد (٥/ ٢٦١)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٧٨٣١) من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ﵁ مرفوعًا به.

وهذا سند ضعيف جدًّا؛ فعبيد الله وعلي بن يزيد: ضعيفان جدًّا، بل قال ابن حبان: «ما اجتمعا في سند إلا كان مما وضعته أيديهم».

=

٣٦- ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأُشْنَانِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْأَسْوَدِ الْعِجْلِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثَنَا شَمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

=

وعزاه المنذري في «الترغيب والترهيب» (١١٤) «صحيحه» إلى أحمد والبزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ثم قال: «وهو صحيح مفرقًا من حديث غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم».

قلت: أما قوله في الحديث: «الْمُرَابِطُ فِي سَبِيْلِ اللهِ» ففيه ما أخرجه مسلم (١٩١٣) عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَّانَ».

وما أخرجه أحمد (٦/ ٢٠) والترمذي (١٦٢١) عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ، إلاَّ الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ». وهو حديث صحيح خرجه شيخنا مقبل $ في «الصحيح المسند» (١٠٥٢).

وله شاهد أيضًا عن العرباض بن سارية رضي الله عنه عند ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٩٦) وسنده حسن.

وقوله: «**وَمَنْ عَلَّمَ عِلْمًا أُجْرِيَ عَلَيْهِ مَا عَمِلَ بِهِ**». وقعت عند أحمد (٥/ ٢٦١) بلفظ: «**وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أُجْرِيَ لَهُ مِثْلُ مَا عَمِلَ**»، وهو خطأ، والصواب ما في رواية المصنف، وكذلك هي عند أحمد (٥/ ٢٦٩)، ويغني عن هذه القطعة مع بقية الحديث ما أخرجه مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثَةٍ: إِلاَّ مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**».

وما أخرجه ابن ماجه (٢٤١)، وابن حبان (٩٣) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خَيْرُ مَا يُخَلِّفُ الرَّجُلُ مِنْ بَعْدِهِ ثَلاَثٌ: وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَصَدَقَةٌ تَجْرِي يَبْلُغُهُ أَجْرُهَا، وَعِلْمٌ يُعْمَلُ بِهِ بَعْدَهُ»، وهو صحيح.

فلهذا صححه لغيره: الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب» (١١٤).

قَالَ: «مُعَلِّمُ الْخَيْرِ وَمُتَعَلِّمُهُ، يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ»(١).

٣٧- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، ثنا [هُشَيْمٌ](٢)، ثَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «إِنَّ مُعَاذًا كَانَ أُمَّةً قَانِتا»، قيل له: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتا، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: إِنَّا كُنَّا نُشَبِّهُ مُعَاذًا بِإِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قيل له: فَمَا الْقَانِتُ؟ قَالَ: «الْمُطِيعُ للهِ وَلِرَسُولِهِ»(٣).

---

(١) **صحيح وهذا سند ضعيف.**

أبو العباس الأشناني: ثقة، وثقه الدارقطني، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» و«السير» (١٤/ ٢٢٦)، والحسين بن علي بن الأسود هو أبو عبد الله الكوفي العجلي: ضعيف الحديث، قال ابن عدي بعد سبره لحاله: «يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها»، وضعفه غيره. وقال أبوحاتم: صدوق. ويحيى هو ابن آدم بن سليمان أبو زكرياء: ثقة حافظ. وقيس بن الربيع هو الأسدي: ضعيف، حديثه يصلح للاعتبار، وشمر هو ابن عطية الأسدي: ثقة، وسعيد هو ابن جبير أحد الأئمة الكبار، وكلهم مترجم لهم في «التهذيب».

والأثر أخرجه: الدارمي في «مسنده» (٣٥٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥٤٠) قال: حدثنا أبو معاوية كلاهما عن الأعمش عن شمر به، وهذا سند صحيح

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٧٩٦)، وأخرجه أيضًا برقم (١٨٠) من طريق أبي حمزة عن سعيد بن جبير به، وسنده حسن. وأخرجه أيضًا (١٨١) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن سعيد بن جبير به نحوه.

(٢) وقع في الأصل و(أ)، و(ب): (هشام)، وهو خطأ، والصواب المثبت كما هو كذلك في (ن)، و«الحلية»، ويُعْرَفُ ذلك أيضًا من خلال ترجمة زياد وهشيم.

(٣) **صحيح وهذا سند منقطع.**

=

=

أبو بكر الواسطي تقدم (١٨)، وزياد بن أيوب هو أبو هشام الطوسي البغدادي، لقبه أحمد بشعبة الصغير، وكان ثقة حافظًا. وهشيم هو ابن بشير: ثقة يدلس، وسيار هو أبو الحكم: ثقة، والشعبي هو عامر بن شراحيل: ثقة إمام من التابعين، ولكنه لم يسمع من ابن مسعود، والواسطة بينهما في هذا الأثر هو مسروق بن الأجدع، وهو ثقة، كما سيأتي في التخريج إن شاء الله.

والأثر أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٠) من طريق زياد بن أيوب، عن هشيم، به.

وتابع سيار على هذا الوجه:

١- بيان بن بشر، وهو ثقة ثبت. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٨)، وابن جرير في «التفسير» (١٧/ ٣١٧) وسعيد بن منصور في «تفسيره» (١٢٥١)، والدينوري في «المجالسة» (١٦٧٦).

٢- زكريا بن أبي زائدة، كما عند سعيد بن منصور في «تفسيره» (١٢٥٢).

وخالفهما:

١- فراس بن يحيى، وهو ثقة ربما أخطأ، وروايته أخرجها عبد الرزاق كما في «الدر المنثور» (٥/ ١٧٦)، ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (١٧/ ٣١٧) قال عبد الرزاق: أخبرنا الثوري، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق قال: قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فذكره. وهذا سند صحيح.

الثوري سفيان بن سعيد: إمام حافظ، وفراس هو: ابن يحيى الهمداني: ثقة، وكذا الشعبي ومسروق.

وقد أخرجه من عدة طرق عن فراس: ابنُ سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٩)، والحاكمُ في «المستدرك» (٣/ ٢٧٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

٢- مجالد بن سعيد، عند ابن سعد (٢/ ٣٤٩).

٣- بيان بن بشير -في وجه عنه-، كما عند الطبراني في «الكبير» (١٠/ رقم ٩٩٤٦)، وأبو الحسن بن المظفر في: (حديث شعبة) (١٥٧ و١٥٨)، والرواية على وجه الشك: (مجالد وبيان أو أحدهما).

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ١٧٦) إلى الفريابي وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

=

٣٨- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ أَنْ تَتَعَلَّمَ [الْعِلْمَ][1] ثُمَّ تُعَلِّمَهُ ابْتِغَاءَ وَجْهِ الله ﷻ»[2].

=

ولهذا الأثر طرق أخرى، منها:

١- أبو الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجها ابن سعد (٢/ ٣٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣٤) (٤٧)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٢٩-٢٣٠) وسنده جيد إن شاء الله.

٢- زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجها الطبراني في «الكبير» (١٠/ رقم ٩٩٥٠)، وفي سنده يحيى الحماني: متروك الحديث.

٣- إبراهيم بن يزيد النخعي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجها ابن عساكر (٥٨/ ٤٢٠)، وفي سنده أبو العباس بن عقدة: متهم، وعمر بن يزيد بن أبي بردة: ضعيف.

(١) سقط من (أ).

(٢) **مرسل صحيح إلى الحسن.**

أبو محمد بن صاعد تقدم برقم (١٥)، وهو ثقة إمام، والحسين بن الحسن المروزي هو أبو عبدالله السلمي: ثقة، وابن المبارك هو عبد الله أحد الأئمة الكبار، والحسن بن ذكوان هو ضعيف الحديث، لكنه متابع، والحسن هو ابن أبي الحسن يسار البصري: الإمام المشهور، وجميعهم مترجم لهم في «التهذيب»، وهذا المرسل أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٨٥)، وهذا المرسل له طرق عن الحسن، منها:

الأولى: أخرجها ابن أبي خيثمة في «العلم» (١٣٨) فقال: أخبرنا معاذ بن معاذ أخبرني الأشعث عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْعِلْمَ يَتَعَلَّمُهُ ابْتِغَاءَ وَجْهِ الله** =

ﷺ». قال الأشعث: ألا ترى أنه بدأ بالعلم قبل العمل.

ومن طريق ابن أبي خيثمة أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٧٨٢)، وأشعث هو ابن عبد الملك الحراني: ثقة، فالسند صحيح إلى الحسن.

الثانية: علقها ابن عبد البر في «الجامع» (٧٩٤) عن مندل بن علي عن أبي بكر الهذلي عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره. وهذا سند ضعيف جدًّا، مندل: ضعيف، وأبو بكر الهذلي: متروك.

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٦٩٦٤) من طريق عون بن عمارة عن أبي بكر الهذلي عن الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعًا: «ما تصدق الناس بصدقة مثل علم ينشر»، وعون بن عمارة ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٦٦)، والهذلي: متروك.

الثالثة: أخرجها ابن ماجه (٢٤٣) قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثني إسحاق بن إبراهيم، عن صفوان بن سليم، عن عبيد الله بن أبي طلحة، عن الحسن البصري، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علمًا ثم يعلمه أخاه المسلم».

قال البوصيري في «الزوائد» (٩٥): «هذا إسناد ضعيف، لضعف إسحاق بن إبراهيم، والحسن لم يسمع من أبي هريرة».

قلت: ويعقوب بن حميد أيضًا ضعيف.

الرابعة: أخرجها الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٤٤) من طريق كهمس بن الحسن عن عباس الجريري عن الحسن بن أبي الحسن أنه قال: «إن من الصدقة أن تسمع بالفقه فتحدث به»، وسنده صحيح إلى الحسن.

فكما ترى هو مختلف فيه على الحسن:

فمنهم من رواه عنه فجعله عن سمرة، وسنده واه. ومنهم من رواه عنه عن أبي هريرة وسنده ضعيف، فلا تثبت هاتان المخالفتان.

ومنهم من رواه عنه فجعله عن الحسن مرسلًا، وهم: أشعث بن عبد الملك وهو ثقة، والحسن بن ذكوان وهو ضعيف، والهذلي وهو متروك، وخالفهم عباس الجريري، وهو ابن فروخ: ثقة، فرواه =

قال محمد بن الحسين: قَدِ اخْتَصَرْتُ مِنْ فَضْلِ الْعُلَمَاءِ، وَمَا خَصَّهُمُ اللهُ ﷻ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ مَا فِيهِ بَلَاغٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ، فَأَلْزَمَ نَفْسَهُ الطَّلَبَ لِلْعِلْمِ لِيَكُونَ مَعَهُمْ، وَذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللهِ ﷻ.

فإن قال قائل: مَنْ عَلَّمَ الْعِلْمَ وَحَفِظَهُ وَنَاظَرَ فِيهِ، يَدْخُلُ فِي هَذَا الْفَضْلِ الَّذِي ذَكَرْتَ؟

قيل له: أَرْجُو أَنْ لَا يُخْلِيَ اللهُ كُلَّ مُسْلِمٍ طَلَبَ الْخَيْرَ وَالْعِلْمَ مِنْ خَيْرِهِ الَّذِي وَعَدَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، [وَلَكِنْ قَدْ ذُكِرَتْ لَهُمْ أَوْصَافٌ وَأَخْلَاقٌ][(١)]، فَنَحْنُ نَذْكُرُهَا، فَمَنْ تَدَبَّرَهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ شَكَرَ اللهَ ﷻ عَلَى مَا خَصَّهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُهُ مِنْهُمْ، وَكَانَ مِمَّنْ عِلْمُهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، اسْتَغْفَرَ اللهَ ﷻ، وَرَجَعَ إِلَى الْحَقِّ مِنْ قَرِيبٍ، وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

= عن الحسن من قوله، والذي يظهر لي أن الراجح والمحفوظ هو من رواه عن الحسن مرسلًا، وهو مرسل صحيح الإسناد إلى الحسن.

واختلفوا في مراسيل الحسن، فبعضهم وهَّاها، وبعضهم قوَّاها، والذي يظهر لي أنها متوسطة في القوة، أما ما أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ١٧١-١٧٢) عن ابن سيرين: أن الحسن كان يأخذ عن كل أحد، فهو لم يثبت كما بينت ذلك في «أقوال النصحاء في الرواية عن الضعفاء»، والحمد لله.

(١) في الأصل و(ب): (قَدْ ذَكَرْتُ لَهُمْ أَوْصَافًا وَأَخْلَاقًا)، والمثبت من (أ) و(ن)، وهو الأقرب للسياق؛ والله أعلم.

٢

بَابُ: أَوْصَافِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ نَفَعَهُمُ اللَّهُ بِالْعِلْمِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

قال محمد بن الحسين: لِهَذَا الْعَالِمِ صِفَاتٌ وَأَحْوَالٌ شَتَّى، وَمَقَامَاتٌ لَابُدَّ لَهُ مِنِ اسْتِعْمَالِهَا، فَهُوَ مُسْتَعْمِلٌ فِي كُلِّ حَالٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

- [فَلَهُ صِفَةٌ فِي طَلَبِهِ لِلْعِلْمِ: كَيْفَ يَطْلُبُهُ؟
- وَلَهُ صِفَةٌ فِي كَثْرَةِ الْعِلْمِ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ: مَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ] فِيهِ فَيُلْزِمَهُ نَفْسَهُ.
- وَلَهُ صِفَةٌ إِذَا جَالَسَ الْعُلَمَاءَ: كَيْفَ يُجَالِسُهُمْ.
- وَلَهُ صِفَةٌ إِذَا تَعَلَّمَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: كَيْفَ يَتَعَلَّمُ؟!
- [وَلَهُ صِفَةٌ كَيْفَ يُعَلِّمُ غَيْرَهُ](١).
- وَلَهُ صِفَةٌ إِذَا نَاظَرَ فِي الْعِلْمِ: كَيْفَ يُنَاظِرُ؟
- وَلَهُ صِفَةٌ إِذَا أَفْتَى النَّاسَ: كَيْفَ يُفْتِي؟
- وَلَهُ صِفَةٌ كَيْفَ يُجَالِسُ الْأُمَرَاءَ إِذَا ابْتُلِيَ بِمُجَالَسَتِهِمْ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُجَالِسَهُ، وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ؟
- وَلَهُ صِفَةٌ عِنْدَ مُعَاشَرَتِهِ لِسَائِرِ النَّاسِ مِمَّنْ لَا عِلْمَ مَعَهُ.
- وَلَهُ صِفَةٌ: كَيْفَ يَعْبُدُ اللهَ ﷻ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

قَدْ أَعَدَّ لِكُلِّ حَقٍّ يَلْزَمُهُ مَا يُقَوِّيهِ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ.

---

(١) هذا سقط من (ب) ما بين المعقوفات السابقة.

وَقَدْ أَعَدَّ لِكُلِّ نَازِلَةٍ مَا يَسْلَمُ بِهِ مِنْ شَرِّهَا فِي دِينِهِ، عَالِمٌ بِمَا يَجْتَلِبُ بِهِ الطَّاعَاتِ، عَالِمٌ بِمَا يَدْفَعُ بِهِ الْبَلِيَّاتِ، قَدِ اعْتَقَدَ الْأَخْلَاقَ السَّنِيَّةَ، وَاعْتَزَلَ الْأَخْلَاقَ الدَّنِيَّةَ.

ذِكْرُ صِفَتِهِ لِطَلَبِ[(١)] الْعِلْمِ[(٢)]:

فَمِنْ صِفَتِهِ لِإِرَادَتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ:

أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ ﷻ فَرَضَ عَلَيْهِ عِبَادَتَهُ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِعِلْمٍ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْعِلْمَ فَرِيضَةٌ عَلَيْهِ[(٣)].

---

(١) في (ن): (في طلب).

(٢) في (ظ): (ذكر شيء من أخلاق العالم الرباني).

(٣) العلم الذي يعبر فرضًا هو علم الحال، وقد نبه المؤلف $ على ذلك في رسالة اسمها: «فرض طلب العلم»، وقد يسر الله لي تحقيقها، ونُشرت عن مكتبة المعارف بالرياض، وفيها يقول المؤلف $ (ص: ٨١): «فإن قال قائل: فإن العلم كثير لا يدركه كل أحد، (فكيف) يفرض على كل مسلم طلبه؟! قيل له: العلم على وجوه كثيرة:

١- فمنه علم لا يسع المسلم جهله، غنيًّا كان أو فقيرًا، صحيحًا أو زَمِنًا، حرًّا أو عبدًا، إذا كان عاقلاً بالغًا، في كل وقت، وفي كل زمان، مما ينبغي أن يكون مصحوبه في الحضر والسفر، وعند كل حال: وذلك معرفة الله عز جل بصفاته، بصحة توحيده، وإخلاصه فيه. ومعرفة عدوه إبليس. ومعرفة نفسه الأمارة بالسوء. ومعرفة طهارته، وصلاته: كيف يؤدي خمس صلوات لله عز وجل في كل يوم وليلة؟ وكمال الطهارة والغسل من الجنابة. هذا ما لا يسع كل مسلم جهله، بل فرض على كل من ذكرنا علمه، والعمل به.

٢- وعلم معرفة ما بني عليه الإسلام إذ: قال النبي ﷺ: «**بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ عَلَى مَنِ** =

=

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». ليس يسع المسلم أن يجهل ذلك. (فهذا) فرض عليه علمه حتى يكون مصحوبه في كل وقت. حتى إذا رزقه الله الكريم مالًا علم (حق الله عليه فيه)، وإذا قرب شهر رمضان علم كيف يصومه. وما يحل، وهكذا إذا قرب وقت الحج، وعلم أنه ممن عليه الحج، طلب العلم لأداء ما فرض الله عليه من الحج، لا يسعه أن يحج بجهل، فصار فرضًا. وهكذا إذا أراد الجهاد طلب علم ما يجب عليه من أحكام الجهاد. ولا يسعه أن يجاهد بجهل، فصار فرضًا.

وهكذا إذا اتجر بالأموال، وهو لا يعلم الحلال من المكاسب، ولا ما المحرمات منها، وجب عليه فرضًا طلب علم ذلك.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا يتجر في سوقنا: إلا من فقه، وإلا أكل الربا». أخرجه الترمذي (٢٨٧)، وصدق عمر رضي الله عنه؛ إذا كان الإنسان لم يتقدم في طلب العلم لما يحل من البيع، ويحرم منه، ولا الصحيح منه ولا الفاسد، أكل الربا وأكل الباطل.

وهكذا إذا أراد الدخول في أمر واجب عليه، أو مباح له، أَجِدْهُ لم يسعه الدخول فيه حتى يطلب علم ذلك.

فصار واجبًا عليه طلب العلم بهذا النعت، وبهذه الصفة وما يشبهها، من أمور الدنيا والآخرة. ولا يقدم عليها إلا بعلم، وإذا لم يكن معه علم ففرض عليه طلب العلم لذلك العمل الوارد عليه. وهذا يطول شرحه، والله الموفق لمن أحب».

وقال إسحاق بن راهويه كما في «مسائل الكوسج» (٣٣١١): «طلب العلم واجب لم يصح الخبر فيه، إلا أن معناه قائم، يلزمه علم ما يحتاج إليه من وضوئه وصلاته وزكاته إن كان له مال، وكذلك الحج وغيره، إنما يعني الواجب أنها إذا وقعت فلا طاعة للأبوين في ذلك، وأما من خرج يبتغي علمًا فلا بد له من الخروج بإذن الأبوين؛ لأنه فضيلة ما لم تحل به البلية. والنوافل لا تبتغي إلا بإذن الآباء».

وقال البيهقي في «المدخل» (٢/ ٦٦٤): «إن صح فإنما أراد -والله أعلم- العلم العام الذي لا يسع البالغ =

=

العاقل جهله، أو علم ما ينوبه خاصة، أو أراد أنه فريضة على مسلم حتى يقوم به من فيه الكفاية».

قال الذهبي $ في رسالته «أنواع العلوم»، كما في مقدمتي لكتاب «فرض طلب العلم» (ص: ٢٦):

«طلب العلم وتعلمه على الأقسام الخمسة: فرض، ومستحب، ومباح، ومكروه، ومحرم.

فالفرض: إما على كل أحد، كالصلاة والإيمان، وما عُرف بالضرورة من دين الإسلام، من الأوامر والنواهي، التي لا يشب الغلام في بلد إلا وهو يدريها إن شاء الله تعالى.

وإما فرض كفاية كحفظ القرآن والفرائض الواقعة دائمًا، والمناسك الواجبة، ومعرفة الحلال والحرام ونحو ذلك، وهو المراد بقول النبي ﷺ -إن كان قاله-: «**طَلَبُ العَلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»، فمعناه في الجملة صحيح وهو محمول على العلم اللازم لكل أحد».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦-٥٨): «قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعِلْمِ مَا هُوَ فَرْضٌ مُتَعَيَّنٌ عَلَى كُلِّ امْرِئٍ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَمِنْهُ مَا هُوَ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهِ قَائِمٌ سَقَطَ فَرْضُهُ عَنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَلْخِيصِ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَلْزَمُ الْجَمِيعَ فَرْضُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَسَعُ الْإِنْسَانَ جَهْلُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفَرَائِضِ الْمُفْتَرَضَةِ عَلَيْهِ، نَحْوَ: الشَّهَادَةِ بِاللِّسَانِ، وَالْإِقْرَارِ بِالْقَلْبِ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا شِبْهَ لَهُ وَلَا مِثْلَ لَهُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ كُلُّ شَيْءٍ، الْمُحْيِي الْمُمِيتُ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، هُمَا عِنْدَهُ سَوَاءٌ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، لَيْسَ لِأَوَلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ، هُوَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَالشَّهَادَةِ بِأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَخَاتَمُ أَنْبِيَائِهِ حَقٌّ، وَأَنَّ الْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْمُجَازَاةِ بِالْأَعْمَالِ، وَالْخُلُودَ فِي الْآخِرَةِ لِأَهْلِ السَّعَادَةِ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ فِي الْجَنَّةِ، وَلِأَهْلِ الشَّقَاوَةِ بِالْكُفْرِ وَالْجُحُودِ فِي السَّعِيرِ حَقٌّ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ وَمَا فِيهِ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَلْزَمُ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِهِ، وَاسْتِعْمَالُ مُحْكَمِهِ، وَأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فَرِيضَةٌ، وَيَلْزَمُهُ مِنْ عِلْمِهَا عِلْمُ مَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ =

وَعَلِمَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَحْسُنُ بِهِ الْجَهْلُ، فَطَلَبَ الْعِلْمَ لِيَنْفِيَ عَنْ نَفْسِهِ الْجَهْلَ، وَلِيَعْبُدَ اللهَ ﷻ كَمَا أَمَرَهُ، لَيْسَ كَمَا تَهْوَى نَفْسُهُ، فَكَانَ هَذَا مُرَادَهُ فِي السَّعْيِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ.

مُعْتَقِدًا لِلْإِخْلَاصِ فِي سَعْيِهِ.

لَا يَرَى لِنَفْسِهِ الْفَضْلَ فِي سَعْيِهِ، بَلْ يَرَى لِلهِ ﷻ الْفَضْلَ عَلَيْهِ، إِذْ وَفَّقَهُ لِطَلَبِ عِلْمِ مَا يَعْبُدُهُ بِهِ مِنْ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ، وَاجْتِنَابِ مَحَارِمِهِ.

ذكر صفته في مشيه إلى العلماء:

يَمْشِي بِرِفْقٍ وَحِلْمٍ، وَوَقَارٍ، وَأَدَبٍ، مُكْتَسِبٌ فِي مَشْيِهِ(١) كُلَّ خَيْرٍ:

= مِنْ طَهَارَتِهَا وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا، وَأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ فَرْضٌ، وَيَلْزَمُهُ عِلْمُ مَا يُفْسِدُ صَوْمَهُ، وَمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ، وَقُدْرَةٍ عَلَى الْحَجِّ لَزِمَهُ فَرْضًا أَنْ يَعْرِفَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَمَتَى تَجِبُ وَفِي كَمْ تَجِبُ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَجَّ عَلَيْهِ فُرِضَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي دَهْرِهِ إِنِ اسْتَطَاعَ السَّبِيلَ إِلَيْهِ، إِلَى أَشْيَاءَ يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ جُمَلِهَا، وَلَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهَا، نَحْوَ: تَحْرِيمِ الزِّنَا، وَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَأَكْلِ الْخِنْزِيرِ، وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالْأَنْجَاسِ كُلِّهَا، وَالسَّرِقَةِ، وَالرِّبَا، وَالْغَصْبِ، وَالرِّشْوَةِ فِي الْحُكْمِ، وَالشَّهَادَةِ بِالزُّورِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَبِغَيْرِ طِيبٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، إِلَّا إِذَا كَانَ شَيْئًا لَا يُتَشَاحُّ فِيهِ وَلَا يُرْغَبُ فِي مِثْلِهِ، وَتَحْرِيمِ الظُّلْمِ كُلِّهِ وَهُوَ كُلُّ مَا مَنَعَ اللهُ ﷻ مِنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُمَّهَاتِ، وَالْبَنَاتِ، وَالْأَخَوَاتِ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُنَّ، وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذَا كُلِّهِ مِمَّا قَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَأُجْمِعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَائِرَ الْعِلْمِ، وَطَلَبُهُ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ، وَتَعْلِيمَ النَّاسِ إِيَّاهُ وَفَتْوَاهُمْ بِهِ فِي مَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَالْحُكْمُ بِهِ بَيْنَهُمْ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، يَلْزَمُ الْجَمِيعَ فَرْضُهُ، فَإِذَا قَامَ بِهِ قَائِمٌ سَقَطَ فَرْضُهُ عَنِ الْبَاقِينَ بِمَوْضِعِهِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ».

ويُنظر أيضًا: كتاب «تعليم المتعلم» للزرنوجي (ص: ٤٦-٤٧) بتحقيقي.

(١) قال ابن وهب في «الجامع» (١٤٤٤): «سمعتُ مالكًا يقول: إن حقًّا على من طلب العلم أن يكون =

• تَارَةً يُحِبُّ الْوَحْدَةَ، فَيَكُونُ لِلْقُرْآنِ تَالِيًا.

• وَتَارَةً بِالذِّكْرِ مَشْغُولًا.

• وَتَارَةً يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِنِعَمِ اللهِ ﷻ عَلَيْهِ، وَيَقْتَضِي مِنْهَا الشُّكْرَ.

يَسْتَعِيذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ سَمْعِهِ، وَبَصَرِهِ، وَلِسَانِهِ، وَنَفْسِهِ، وَشَيْطَانِهِ.

• فَإِنْ بُلِيَ بِمُصَاحَبَةِ النَّاسِ فِي طَرِيقِهِ، لَمْ يُصَاحِبْ إِلَّا مَنْ يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، قَدْ أَقَامَ الْأَصْحَابَ مَقَامَ ثَلَاثَةٍ:

- إِمَّا رَجُلٌ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ خَيْرًا، إِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ.

- أَوْ رَجُلٌ هُوَ مِثْلُهُ فِي الْعِلْمِ، فَيُذَاكِرُهُ الْعِلْمَ لِئَلَّا يَنْسَى مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْسَاهُ.

- أَوْ رَجُلٌ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ فَيُعَلِّمُهُ، يُرِيدُ اللهَ ﷻ بِتَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ(١).

=

له وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعًا لأثر من مضى قبله».

(١) وهذه الأوصاف الثلاثة ذكرها عبد الرحمن بن مهدي فيما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» رقم (١٠٣٦) فقال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا أيوب بن المتوكل، عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «كان الرجل من أهل العلم إذا لقي من هو فوقه في العلم فهو يوم غنيمته، سأله وتعلم منه، وإذا لقي من هو دونه في العلم علمه وتواضع له، وإذا لقي من هو مثله في العلم ذاكره ودارسه». وسنده صحيح

ثم وجدته أيضًا عن أبي حازم، قال ابن وهب في «الجامع» (١٢٤٥): «حدثني عبد العزيز بن أبي حازم قال: سمعت أبي يقول: العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه حتى كان هذا الزمان فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه فهلك الناس» وسنده صحيح

• لَا يَمَلُّ مِنْ أَصْحَابِهِ(١) لِكَثْرَةِ صحبه، بَلْ يُحِبُّ ذَلِكَ لِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْ بَرَكَتِهِ، قَدْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِهَذِهِ الْخِصَالِ، خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِغَيْرِ الحَقِّ، قَدْ أَجْمَعَ الْحَذَرَ مِنْ عَدُوِّهِ الشَّيْطَانِ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يُزَيِّنَ لَهُ قَبِيحَ مَا نُهِيَ عَنْهُ.

• يُكْثِرُ الِاسْتِعَاذَةَ بِاللهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَيَسْأَلُهُ عِلْمًا نَافِعًا.

• هَمُّهُ فِي تِلَاوَةِ كَلَامِ اللهِ ﷻ: الْفَهْمُ عَنِ اللهِ [فِيمَا أَمَرَ وَنَهَى](٢).

• وَفِي حِفْظِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ(٣) والْفِقْهُ، لِئَلَّا يُضَيِّعَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَلِأَنْ يَتَأَدَّبَ(٤) بِالْعِلْمِ.

• طَوِيلُ السُّكُوتِ عَمَّا لَا يَعْنِيهِ، حَتَّى يَشْتَاقَ جَلِيسُهُ إِلَى حَدِيثِهِ.

• إِنِ ازْدَادَ عِلْمًا خَافَ مِنْ ثَبَاتِ الْحُجَّةِ، فَهُوَ مُشْفِقٌ فِي عِلْمِهِ، كُلَّمَا ازْدَادَ عِلْمًا ازْدَادَ إِشْفَاقا.

• إِنْ فَاتَهُ سَمَاعُ عِلْمٍ قَدْ سَمِعَهُ غَيْرُهُ فَحَزِنَ(٥) عَلَى فَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ حُزْنُهُ بِغَفْلَةٍ حَتَّى يُوَاقِفَ نَفْسَهُ، وَيُحَاسِبَهَا عَلَى الْحُزْنِ، فَيَقُولُ: لِمَ حَزِنْتِ؟

احْذَرِي يَا نَفْسُ أَنْ يَكُونَ الْحُزْنُ عَلَيْكِ لَا لَكِ، إِذْ سَمِعَهُ غَيْرُكِ، وَلَمْ تَسْمَعِيهِ أَنْتِ، فَكَانَ أَوْلَى بِكِ(٦) أَنْ تَحْزَنِي عَلَى عِلْمٍ قَدْ قَرَعَ السَّمْعَ، وَقَدْ ثَبَتَتْ عَلَيْكِ بِهِ الْحُجَّةُ فَلَمْ

(١) في (ظ): (لا يمل على أصحابه).

(٢) سقط من (ظ).

(٣) كذا بواو العطف، ومعناه صحيح فبحفظ السنن والآثار، والمسائل الفقهية المبنية على ذلك على حسب ما يسر الله به.

(٤) في (ظ): (ولا يتأدب).

(٥) في (ظ): (حزن).

(٦) في (ب): (لك) بدل: (بك).

تَعْمَلِي بِهِ، فَكَانَ حُزْنُكِ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ حُزْنِكِ عَلَى عِلْمٍ لَمْ تَسْمَعِيهِ، وَلَعَلَّكِ لَوْ قُدِّرَ لَكِ سَمَاعُهُ كَانَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْكِ أَوْكَدَ، فَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ حُزْنِهِ، وَسَأَلَ مَوْلَاهُ الْكَرِيمَ أَنْ يَنْفَعَهُ بِمَا قَدْ سَمِعَ(١).

[صِفَةُ مُجَالَسَتِهِ لِلْعُلَمَاءِ](٢):

فَإِذَا أَحَبَّ مُجَالَسَةَ الْعُلَمَاءِ:

- جَالَسَهُمْ بِأَدَبٍ، وَتَوَاضُعٍ فِي نَفْسِهِ، وَخَفَضَ صَوْتَهُ عِنْدَ صَوْتِهِمْ.
- وسألهم بِخُضُوعٍ، وَيَكُونُ أَكْثَرُ سُؤَالِهِ عَنْ عِلْمِ مَا تَعَبَّدَهُ اللهُ بِهِ.
- وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ فَقِيرٌ إِلَى عِلْمِ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ.
- فَإِذَا اسْتَفَادَ مِنْهُمْ عِلْمًا أَعْلَمَهُمْ: أَنِّي قَدْ أُفِدْتُ خَيْرًا كَثِيرًا، ثُمَّ شَكَرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.
- وَإِنْ غَضِبُوا عَلَيْهِ لَمْ يَغْضَبْ عَلَيْهِمْ، وَنَظَرَ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ غَضِبُوا عَلَيْهِ، فَرَجَعَ عَنْهُ، وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ.

لَا يُضْجِرُهُمْ فِي السُّؤَالِ، رَفِيقٌ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، لَا يُنَاظِرُهُمْ مُنَاظَرَةَ من يُرِيهِمْ: أَنِّي أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنَّمَا هِمَّتُهُ الْبَحْثُ لِطَلَبِ الْفَائِدَةِ مِنْهُمْ، مَعَ حُسْنِ التَّلَطُّفِ لَهُمْ.

لَا يُجَادِلُ الْعُلَمَاءَ، وَلَا يُمَارِي السُّفَهَاءَ، يُحْسِنُ التَّأَتِّي لِلْعُلَمَاءِ مَعَ تَوْقِيرِهِ لَهُمْ، حَتَّى يَتَعَلَّمَ

---

(١) قال ابن وهب في «الجامع» (١٤٣٠): «حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ تَمَامِ التَّقْوَى أَنْ تَبْتَغِيَ إِلَى مَا قَدْ عَلِمْتَ مِنْهَا عِلْمَ مَا لَا تَعْلَمْ، وَإِنَّ النَّقْصَ فِيمَا قَدْ عَلِمْتَ تَرْكُ ابْتِغَاءِ الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَحْمِلُ الرَّجُلَ عَلَى تَرْكِ ابْتِغَاءِ الزِّيَادَةِ فِيهِ قِلَّةُ الِانْتِفَاعِ بِمَا قَدْ عَلِمَ». صحيح وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٦١٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٤٦)، من طريق ابن عجلان، به.

(٢) سقط من (ظ).

مَا يَزْدَادُ بِهِ عَنِ اللهِّ[١] فَهْمًا فِي دِينِهِ[٢].

صِفَتُهُ إِذَا عُرِفَ بِالْعِلْمِ:

فَإِذَا نَشَرَ اللهُ[٣] لَهُ الذِّكْرَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاحْتَاجَ النَّاسُ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ، أَلْزَمَ نَفْسَهُ التَّوَاضُعَ لِلْعَالِمِ وَغَيْرِ[٤] الْعَالِمِ[٥].

- **فَأَمَّا تَوَاضُعُهُ لِمَنْ هُوَ مِثْلُهُ فِي الْعِلْمِ:** فَإِنَّهَا مَحَبَّةٌ [تَنْبُتُ][٦] لَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَحَبُّوا قُرْبَهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهُمْ حَنَّتْ إِلَيْهِ قُلُوبهم.
- **وَأَمَّا تَوَاضُعُهُ لِلْعُلَمَاءِ:** فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ، إِذْ أَرَاهُ الْعِلْمُ ذَلِكَ.

---

(١) في (ن): (عند الله).

(٢) من أمثلة ذلك: عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: كان يختلف إلى الأعمش رجلان: أحدهما كان الحديث من شأنه، والآخر لم يكن الحديث من شأنه، فغضب الأعمش يومًا على الذي من شأنه الحديث، فقال الآخر: لو غضب عَلَيَّ كما غضب عليك لم أعد إليه، فقال الأعمش: إذًا هو أحمق مثلك، يترك ما ينفعه لسوء خلقي.

أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٥٢٠) بسند صحيح عن الشافعي، والشافعي لم يدرك مثل هذا، لكنه متحرٍّ في نقله.

(٣) في (ب): (فإذا نشر له الذكر).

(٤) في (ظ): (ولغير العالم).

(٥) قال ابن وهب في «الجامع» (١٣٨١): «حدثني نافع بن يزيد الكلاعي قال: كان يقال: الرَّاسخونَ العلم: المتواضعون لله، والمتذلِّلون لله في مرضاته، لا يتعاطون من فوقهم، ولا يحقرون من دونهم».

صحيح ونافع، هو: ابن يزيد الكلاعي، أبو زيد المصري.

(٦) في (ظ): (تثبت له).

• **وَأَمَّا تَوَاضُعُهُ لِمَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الْعِلْمِ**[(١)]: فَشَرَفُ الْعِلْمِ لَهُ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ أُولِي الْأَلْبَابِ[(٢)].

• **وَكَانَ مِنْ صِفَتِهِ فِي عِلْمِهِ وَصِدْقِهِ وَحُسْنِ إِرَادَتِهِ** يُرِيدُ اللهَ بِعِلْمِهِ.

• **فَمِنْ صِفَتِهِ**: أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ بِعِلْمِهِ شَرَفَ مَنْزِلَةٍ عِنْدَ الْمُلُوكِ، وَلَا يَحْمِلُهُ إِلَيْهِمْ[(٣)]، صَائِنٌ لِلْعِلْمِ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ.

---

(١) قال أبو علي الهمذاني -ابن حمكان- في «الفوائد والأخبار» (١٧): «حدثنا أبو إسحاق المزكي قال: سمعت ابن خزيمة يقول: حَدَّثَنِي الْمُزَنِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: تَعَلَّمُوا مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَعَلِّمُوا مَنْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ مِنْهُ، فَإِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ عَلِمْتُمْ مَا جَهِلْتُمْ، وَحَفَظْتُمْ مَا عَلِمْتُمْ». سنده صحيح وأبو إسحاق، هو: إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثقة مترجم في «السير» (١٦/ ١٦٣)، وابن خزيمة الحافظ محمد بن إسحاق، والمزني هو إسماعيل بن يحيى.

(٢) أي: يكون بذلك قد شَرَّف العلم حيث تواضع في بذله، وأعان على نشره بين أهله ومستحقيه، وهذا الشرف هو له عند الله وعند العقلاء من عباد الله.

قال المصنف $ في «فرض طلب العلم» (ص: ١٣٨-١٣٩): «وإن كثيرًا من الناس قد احتاجوا إلى علمه: فعليه أن يتواضع لمن يتعلم، منه العلم ويرفق به. ولا يحتقر من يتعلم منه ويعلمه: (إني مثلك كنت جاهلاً حتى علمني الله ﷻ)، ويقرب على المتعلم ما يخاف بعده، فمن فعل ذلك أحبه الله ﷻ، وحببه إلى عباده، ورفع قدره، ونوه باسمه، وكان بحسن تواضعه، رفيع عند الله ﷻ وعند من عقل».

(٣) من أمثلة ذلك: ما أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٧٨٤) عن أبي مصعب الزهري قال: قال هارون لمالك: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ أُرِيدُ أَنْ أَسْمَعَ مِنْكَ الْمُوَطَّأَ، قَالَ: فَقَالَ مَالِكٌ نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: فَقَالَ: مَتَى؟ قَالَ مَالِكٌ: غَدًا. قَالَ: فَجَلَسَ هَارُونُ يَنْتَظِرُهُ، وَجَلَسَ مَالِكٌ فِي بَيْتِهِ يَنْتَظِرُهُ. قَالَ: فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ أَرْسَلَ إِلَيْهِ هَارُونُ فَدَعَاهُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، مَا زِلْتُ أَنْتَظِرُكَ مُنْذُ الْيَوْمِ! فَقَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَيْضًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُكَ مُنْذُ الْيَوْمِ، إِنَّ الْعِلْمَ يُؤْتَى وَلَا يَأْتِي، وَإِنَّ ابْنَ عَمِّكَ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِالْعِلْمِ فَإِنْ رَفَعْتُمُوهُ ارْتَفَعَ، وَإِنْ وَضَعْتُمُوهُ اتَّضَعَ». سنده جيد.

- [وَ](1) لَا يَأْخُذُ عَلَى الْعِلْمِ ثَمَنًا.
- وَلَا يَسْتَقْضِي بِهِ الْحَوَائِجَ(2).
- وَلَا يُقَرِّبُ أَبْنَاءَ الدُّنْيَا، وَيُبَاعِدُ الْفُقَرَاءَ، بَلْ يُقَرِّبُ الفُقَرَاءَ، وَيَتَجَافَى عَنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا.
- يَتَوَاضَعُ لِلْفُقَرَاءِ وَالصَّالِحِينَ لِيُفِيدَهُمُ الْعِلْمَ(3).

---

(1) سقط من (ظ).

(2) من أمثلة ذلك: قال أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١٣٩): «جَلَسْتُ إِلَى مَعْمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّخَعِيِّ بِالرَّقَّةِ -وَكَانَ مِنْ خَيْرِ مَنْ رَأَيْتُ-، وَكَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى بَعْضِ الْمُلُوكِ، فَقيل له: لَوْ أَتَيْتَهُ فَكَلَّمْتَهُ. فَقَالَ: قَدْ أَرَدْتُ إِتْيَانَهُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ فَأَكْرَمْتُهُمَا عَنْ ذَلِكَ. أَوْ كَلَامٌ هَذَا مَعْنَاهُ».

وقال ابن وهب في «الجامع» (١٤٤٩): «حدثني حفص بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: كنت مع أبي حازم في الصائفة، فأرسل عبدُ الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان -وكان من أفضل من بقي من أهل بيته- إلى أبي حازم: أنِ ائتنا حتى نسألك وتحدثنا، فقال أبو حازم: معاذ الله، أدركت أهل العلم لا يحملون الدين إلى أهل الدنيا، فلم أكن بأول من حمل الدين إلى أهل الدنيا، فإن كانت ثم حاجة فليلقانا، فتصدى له عبدُ الرحمن، وسأل عنه فقال له عبد الرحمن: لقد ازددت بهذا علينا كرامة، ثم سأله».

حفص بن عمر القرشي ضعيف، ضعفه النسائي كما في «شيوخ ابن وهب» لابن بشكوال (٣٢).

(3) وفي حديث ثوبان ﵁ عند البزار (٤١٧٢) أن النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ...» الحديث، وهو حديث حسن.

قال ابن رجب $: «المقصود أن حب المساكين أصل الحب في الله تعالى؛ لأن المساكين ليس عندهم من الدنيا ما يوجب محبتهم لأجله، فلا يحبون إلا لله ﷻ و«الحب في الله من أوثق عرى الإيمان»، و«من علامات ذوي حلاوة الإيمان».

وقال أيضًا $: «اعلم أن محبة المساكين لها فوائد كثيرة، منها: أنها توجب إخلاص العمل لله ﷻ؛ لأن =

• [و](١) **إِنْ كَانَ لَهُ مَجْلِسٌ قَدْ عُرِفَ بِالْعِلْمِ:** أَلْزَمُ نَفْسَهُ حُسْنَ الْمُدَارَاةِ لِمَنْ جَالَسَهُ، وَالرِّفْقَ بِمَنْ سَأَلَهُ، [وَاسْتِعْمَالَ الْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ، وَيَتَجَافَى عَنِ الْأَخْلَاقِ الدَّنِيَّةِ](٢).

• **فَأَمَّا أَخْلَاقُهُ مَعَ مُجَالِسِيهِ:**

• فَصَبُورٌ عَلَى مَنْ كَانَ ذِهْنُهُ بَطِيئًا عَنِ الْفَهْمِ حَتَّى يَفْهَمَ عَنْهُ.

• صَبُورٌ عَلَى(٣) جَفَاءِ مَنْ جَهِلَ عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّهُ بِحِلْمٍ.

• يُؤَدِّبُ جُلَسَاءَهُ بِأَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَبِ.

• لَا يَدَعُهُمْ يَخُوضُونَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِمْ.

• [وَ](٤) يَأْمُرُهُمْ بِالْإِنْصَاتِ مَعَ الِاسْتِمَاعِ إِلَى مَا يَنْطِقُ بِهِ مِنَ الْعِلْمِ.

• فَإِنْ تَخَطَّى(٥) أَحَدُهُمْ إِلَى خُلُقٍ لَا يَحْسُنُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَجْبَهْهُ فِي وَجْهِهِ(٦) عَلَى جِهَةِ التَّبْكِيتِ(٧) لَهُ. وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا يَحْسُنُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ كَذَا وَكَذَا، وَيَنْبَغِي لِأَهْلِ

= الإحسان إليهم لمحبتهم لا يكون إلا لله ﷻ؛ لأن نفعهم لا يرجى غالبًا. فأما من أحسن إليهم ليمدح بذلك فما أحسن إليهم حبًّا لهم بل حبًّا لأهل الدنيا، وطلبًا لمدحهم له بحب المساكين».

(١) سقط من (ظ).

(٢) في (ظ): (وأستعمل الأخلاق الجميلة، وتجافى عن الأخلاق الرذيلة الدنية).

(٣) في (ب): (صبور على جهل من جهل عليه).

(٤) سقط من (ظ).

(٥) في (ظ): (أو يتخطى أحدهم).

(٦) في (ظ) (لم يجبه في وجهه).

(٧) (التبكيت) قال في «النهاية»: «التبكيت: التقريع والتوبيخ. قال الهروي: وقد يكون باليد والعصا ونحوه». انظر «اللسان» مادة: (بكت).

الْعِلْمِ أَنْ يَتَجَافَوْا(١) [عَنْ](٢) كَذَا وَكَذَا، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ لِخُلُقٍ لَا يَحْسُنُ، قَدْ عَلِمَ(٣) أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهَذَا، فَيُبَادِرُ؛ برفقه به(٤).

• إِنْ سَأَلَهُ مِنْهُمْ سَائِلٌ عَمَّا لَا يَعْنِيهِ رَدَّهُ عَنْهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ عَمَّا يَعْنِيهِ(٥).

• [وَ](٦) إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ فُقَرَاءُ إِلَى عِلْمٍ قَدْ أَغْفَلُوهُ(٧) عَنْهُ أَبْدَاهُ إِلَيْهِمْ، وَأَعْلَمَهُمْ شِدَّةَ فَقْرِهِمْ إِلَيْهِ.

• لَا يُعَنِّفُ السَّائِلَ(٨) بِالتَّوْبِيخِ الْقَبِيحِ فَيُخْجِلَهُ، وَلَا يَزْجُرُهُ فَيَضَعُ مِنْ قَدْرِهِ، وَلَكِنْ يَبْسُطُ(٩) فِي الْمَسْأَلَةِ لِيَجْبُرَهُ فِيهَا، قَدْ عَلِمَ بُغْيَتَهُ [عَمَّا يَعْنِيهِ](١)، وَيَحُثُّهُ عَلَى

---

(١) أي: يبتعدوا عن كذا وكذا.

(٢) ساقطة من (أ)، و(ظ).

(٣) في الأصل كُتِبَ تحت (قد علم): (خبر يكون).

(٤) كذا في النسخ، والمراد والله أعلم: فيبادر المنصوح بهذا الكلام المشار به إلى قبول النصيحة بسبب حسن الرفق به.

(٥) قال ابن وهب في «الجامع» (١٥١٨): «حدثني مالك بن أنس قال أدركت أهل هذه البلاد وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم، يريد المسائل.

قال مالك: «كان الناس وإنما يفتون بما سمعوا وعلموا، ولم يكن هذا الكلام الذي في الناس اليوم»، وقال: «قال لي مالك: إن من إذالة العلم أن يكلم العالم كل من سأله يجيبه»، قال: «وسمعته يحدث عمن مضى من السلف وأهل العلم، قال: ما كان أشدهم في الإكثار وأشهدهم في الكلام»، قال مالك: «وإذا أكثر الكلام كان من صاحبه فيه الخطأ، وإذا أصيب الجواب قل الكلام».

(٦) سقط من (ظ).

(٧) في (ظ): (قد غفلوا...).

(٨) أي: لا يوبخه ويقرعه بالكلام. وانظر «النهاية» و«اللسان» (مادة: عنف).

(٩) في (ن): (يبسطه). والمراد: أي: يبين المسألة، ويوسع وييسر بيانها، من قولهم: «يبسطني ما =

طَلَبِ عِلْمِ الْوَاجِبَاتِ مِنْ عِلْمِ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ وَاجْتِنَابِ مَحَارِمِهِ.

• يُقْبِلُ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى عِلْمِ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ، وَيَتْرُكُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْجَدَلَ وَالْمِرَاءَ.

• يُقَرِّبُ عَلَيْهِمْ مَا يَخَافُونَ بُعْدَهُ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ.

• يَسْكُتُ عَنِ الْجَاهِلِ حِلْمًا، وَيَنْشُرُ الْحِكْمَةَ نُصْحًا.

فَهَذِهِ أَخْلَاقُهُ لِأَهْلِ مَجْلِسِهِ وَمَا شَاكَلَ هَذِهِ الْأَخْلَاقَ.

• **وَأَمَّا مَا يَسْتَعْمِلُ مَعَ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا:** فَإِنَّ مِنْ صِفَتِهِ: إِذَا سَأَلَهُ سَائِلٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ.

• فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ أَجَابَ، وَقَدْ(٢) جَعَلَ أَصْلَهُ أَنَّ الْجَوَابَ مِنْ كِتَابٍ(٣) وَسُنَّةٍ وَإِجْمَاعٍ.

فَإِذَا(٤) وَرَدَتْ(٥) عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ قَدِ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ اجْتَهَدَ فِيهَا:

فَمَا كَانَ أَشْبَهَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ [مِنْ](٦) قَوْلِ الصَّحَابَةِ، [وَقَوْلِ الْفُقَهَاءِ بَعْدَهُمْ، قَالَ بِهِ، إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ](٧) وَقَوْلِ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ بِهِ.

= يبسطك»، أي: يسرني ما يسرك. «اللسان» (مادة: بسط).

(١) سقط من (ظ).

(٢) سقطت من (ن).

(٣) في (ب): (كتاب الله).

(٤) في (ظ) (وإذا).

(٥) في (ن): أوردت.

(٦) في (ظ): (عن قول).

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب).

• وَإِنْ كَانَ قد رَآهُ مِمَّا يُخَالِفُ بِهِ قَوْلَ الصَّحَابَةِ وَقَوْلَ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْ قَوْلِهِمْ لَمْ يَقُلْ بِهِ، وَاتَّهَمَ رَأْيَهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ [يَسْأَلَ](١) مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ، حَتَّى يَنْكَشِفَ لَهُ الْحَقُّ(٢)، وَيَسْأَلَ مَوْلَاهُ أَنْ يُوَفِّقَهُ لِإِصَابَةِ الْخَيْرِ وَالْحَقِّ.

• وَإِذَا سُئِلَ عَنْ عِلمٍ لَا يَعْلَمُهُ: لَمْ يَسْتَحِ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ.

• وَإِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَعَلِمَ أَنَّهَا مِنْ مَسَائِلِ الشَّغَبِ(٣)، وَمِمَّا يُورِثُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الفِتْنَةَ اسْتَعْفَى مِنْهَا، وَرَدَّ السَّائِلَ إِلَى مَا هُوَ أَوْلَى بِهِ عَلَى أَرْفَقِ مَا يَكُونُ.

• [وَ] إِنْ أَفْتَى بِمَسْأَلَةٍ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ: لَمْ يَسْتَنْكِفْ(٤) أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا.

• [وَ] إِنْ قَالَ قَوْلًا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ -مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ(٥) أَوْ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ- فَعَلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ كَذَلِكَ، رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَحَمِدَهُ عَلَى ذَلِكَ وَجَزَاهُ خَيْرًا.

• [وَ](٦) إِنْ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ اشْتَبَهَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ فِيهَا قَالَ: سَلُوا غَيْرِي، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ مَا لَا يَتَقَرَّرُ عَلَيْهِ(٧).

• يَحْذَرُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُحْدَثَاتِ فِي الْبِدَعِ، لَا يُصْغِي إِلَى أَهْلِهَا بِسَمْعِهِ، وَلَا يَرْضَى بِمُجَالَسَةِ

---

(١) في (ب): (يسائل).

(٢) قال ابن وهب في «الجامع» (١٣٩٠): حدثني إبراهيم بن نشيط الوعلاني، عن عمر مولى غفرة، قال: «لا يزال العالم عالمًا ما لم يجسر في الأمر على رأيه، وما لم يحمى أن يمشي إلى من هو أعلم منه فيسأله». صحيح.

(٣) في (ب): (الشغبة).

(٤) في (ظ): (لم يسكت).

(٥) في (ظ): (ممن هو أعلم به منه).

(٦) الواو التي بين المعقوفين في السطور الثلاثة سقط في (ظ).

(٧) في (ظ): (ولم يتكلف مما لا يتقرر عليه).

أَهْلِ الْبِدَعِ، وَلَا يُمَارِيهِمْ.

• أَصْلُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

• يَأْمُرُ بِالِاتِّبَاعِ، وَيَنْهَى عَنِ الِابْتِدَاعِ.

• لَا يُجَادِلُ الْعُلَمَاءَ، وَلَا يُمَارِي السُّفَهَاءَ.

• هَمُّهُ فِي تِلَاوَةِ كَلَامِ اللهِ الْفَهْمُ.

• وَفِي سُنَنِ الرَّسُولِ ﷺ الْفِقْهُ، لِئَلَّا يُضَيِّعَ مَا للهِ [عَلَيْهِ][1]، وَلِيَعْلَمَ كَيْفَ يَتَقَرَّبُ إِلَى مَوْلَاهُ.

• مُذَكِّرٌ لِلْغَافِلِ، مُعَلِّمٌ لِلْجَاهِلِ.

• يَضَعُ الْحِكْمَةَ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَيَمْنَعُهَا مَنْ لَيْسَ بِأَهْلِهَا.

• مَثَلُهُ مَثَلُ الطَّبِيبِ[2]: يَضَعُ الدَّوَاءَ بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْفَعُ.

فَهَذِهِ صِفَتُهُ وَمَا يُشْبِهُ هَذِهِ الْأَخْلَاقَ الشَّرِيفَةَ، إِذْ كَانَ اللهُ ﷻ قَدْ نَشَرَ لَهُ الذِّكْرَ بِالْعِلْمِ فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ عِلْمًا ازْدَادَ للهِ تَوَاضُعًا، يَطْلُبُ الرِّفْعَةَ مِنَ اللهِ ﷻ، مَعَ شِدَّةِ حَذَرِهِ مِنْ وَاجِبِ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْعِلْمِ.

ذِكْرُ صِفَةِ مُنَاظَرَةِ هَذَا الْعَالِمِ إِذَا احْتَاجَ إِلَى الْمُنَاظَرَةِ:

[**قال محمد بن الحسين:** اعْلَمُوا -رَحِمَكُمُ اللهُ، وَوَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ لِلرَّشَادِ-: أَنَّ مِنْ صِفَةِ][1] هَذَا الْعَالِمِ الْعَاقِلِ الَّذِي قَدْ فَقَّهَهُ اللهُ فِي الدِّينِ، وَنَفَعَهُ بِالْعِلْمِ:

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ظ): (كمثل الطبيب).

• [أَنْ لَا يُجَادِلَ وَلَا يُمَارِيَ، وَلَا يُغَالِبُ بِالْعِلْمِ][٢] إِلَّا [مَنْ][٣] يَسْتَحِقُّ أَنْ يَغْلِبَهُ بِالْعِلْمِ الشَّافِي.

وَذَلِكَ [أَنْ يَحْتَاجَ][٤] فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَى مُنَاظَرَةِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ، لِيَدْفَعَ بِحَقِّهِ بَاطِلَ مَنْ خَالَفَ[٥] الْحَقَّ، وَخَرَجَ عَنْ[٦] جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَكُونُ غَلَبَتُهُ لِأَهْلِ الزَّيْغِ تَعُودُ بركته[٧] عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى جهة الِاضْطِرَارِ إِلَى الْمُنَاظَرَةِ[٨]، لَا عَلَى الِاخْتِيَارِ، لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْعَالِمِ الْعَاقِلِ أَنْ لَا يُجَالِسَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَلَا يُجَادِلَهُمْ، فَأَمَّا فِي الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ من[٩] سَائِرِ الْأَحْكَام فَلَا.

فإن قال قائل: فَإِنِ احْتَاجَ إِلَى عِلْم مَسْأَلَةٍ قَدْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهَا، لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، لَابُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُجَالِسَ الْعُلَمَاءَ وَيُنَاظِرَهُمْ حَتَّى يَعْرِفَ الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى صِحَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُنَاظِرْ لَمْ تَقْوَ مَعْرِفَتُهُ؟

=

(١) في (ظ): (اعلم أن من صفة هذه..).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) في (ب) و(ظ): (لمن).

(٤) في (ب): (لا يحتاج).

(٥) في (ظ): (باطل ما خالف الحق).

(٦) في (ظ): (من).

(٧) في (ن): (تعود بركة).

(٨) في (ظ) (الاضطرار للمناظرة).

(٩) في (ن): (والفقه وسائر).

قِيلَ [**لَهُ**]: بِهَذِهِ الْحُجَّةِ يَدْخُلُ الْعَدُوُّ عَلَى النَّفْسِ الْمُتَّبِعَةِ لِلْهَوَى، فَتَقُولُ(١): إِنْ لَمْ تُنَاظِرْ وَتُجَادِلْ لَمْ تَفْقَهْ، فَيَجْعَلُ هَذَا سَبَبًا لِلْجَدَلِ وَالْمِرَاءِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ [سُوءَ](٢) عَاقِبَتِهِ، الَّذِي [حَذَّرَنَاهُ](٣) النَّبِيُّ ﷺ، وَحَذَّرَنَاهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

٣٩- وَرُوِيَ(٤) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ صَادِقٌ، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ**»(٥).

---

(١) في (ظ): (فيقول).

(٢) ما بين المعقوفين السابقين سقط من (ظ).

(٣) في (ب): (أحذرناه).

(٤) في (ظ): (فقد روي).

(٥) **صحيح**.

أخرجه أبو داود (٤٨٠٠) فقال: حدثنا محمد بن عثمان الدمشقي أبو الجماهر، قال: حدثنا أبوكعب أيوب بن محمد السعدي، حدثني سليمان بن حبيب المحاربي، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحًا، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ**».

وهذا السند جميع رجاله ثقات، غير أيوب بن محمد السعدي، كذا هاهنا. وقال الحافظ في «التهذيب»: «ويقال: ابن سليمان، ورواه أبو زرعة الدمشقي ويزيد بن محمد بن عبد الصمد، وهارون بن أبي جميل وأبو حاتم وغيرهم عن أبي الجماهر فقالوا: أيوب بن محمد، قال ابن عساكر: وهو الصواب».

وصوبه -أيضًا- الشيخ الألباني $، وهو كما قالوا -رحمهم الله جميعًا-؛ لأن الجماعة قد اتفقوا عليه.

قال الحافظ: «وعنه أبو الجماهر وحده، قال: كان ثقة، وأورده الذهبي في «الميزان» فقال: روى عنه أبو الجماهر وحده ولكنه وثقه». وسكت عنه أبو حاتم، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق. =

قال الشيخ الألباني: «ولا يطمئن القلب لذلك لتفرد أبي الجماهر عنه، بل هو بوصف الجهالة أولى كما تقتضيه القواعد الحديثية: أن الراوي لا ترتفع عنه الجهالة برواية الواحد».

قلت: بل هو ثقة. فإن قيل: لم يوثقه سوى تلميذه محمد بن عثمان أبي الجماهر، فيقال: هذا لا يضر أن لا يوثق إلا من جهة واحد، وهذا هو قول أهل العلم بالحديث، وما خالف في ذلك إلا المعتزلة، فكيف إذا انضاف إلى هذا أن الموثَّق شيخ للموثِّق فإنه به أعرف وبحاله أعلم، فهو شيخ له.

وبالنظر للموثق -وهو أبو الجماهر- فهو ثقة إمام جبل. قال عثمان الدارمي: كان أوثق من أدركنا بدمشق، ورأيت أهل دمشق مجتمعين على صلاحه، ورأيتهم يقدمونه على هشام وأبي أيوب -يعني: سليمان بن عبد الرحمن-. وقال أبو داود: دحيم حجة، لم يكن بدمشق في زمانه مثله، وأبو الجماهر أسند عنه، وهو ثقة، فكيف لا يقبل قول مثل هذا في شيخ من مشايخه. وإن قيل: ما روى عنه إلا واحد وهو أبو الجماهر. قيل: كم من ثقة ما روى عنه إلا واحد، لذا ذكر ابن القطان في «بيان الوهم» (٥/ ٣٨١-٣٨٢) أن هناك غير ما واحد وثق وإن لم يرو عنه إلا واحد، وصار ذلك التوثيق معتبرًا.

ولذا فقد صحح الإمام النووي الحديث في «رياض الصالحين» (٦٣٥)، والحديث أخرجه البيهقي (١٠/ ٢٤٩) من طريق أبي داود. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٩٣) من طريق أبي زرعة عن أبي الجماهر. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤/ ١٣-١٤) من طريق هارون بن عمران عن أبي الجماهر به، وقالا فيه: (أيوب بن موسى)، وقال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن سليمان بن حبيب إلا أبو كعب».

وللحديث شواهد:

الأول: من حديث معاذ ﵁، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١٧)، و«الأوسط» (٥٣٢٨)، و«الصغير» (٨٠٥)، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٣): «في إسناد الطبراني: محمد بن الحصين ولم أعرفه، والظاهر أنه التميمي، وهو ثقة، وبقية رجاله ثقات».

قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٧٣): «وما استظهر بعيد عندي، فإن ابن الحصين في طبقة

=

الإمام أحمد، وأما التميمي فمن أتباع التابعين، جعله الحافظ من الطبقة السادسة التي عاصرت الطبقة الخامسة من صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، بخلاف السادسة فلم يثبت لهم لقاء أحد منهم.

وقوله في «التميمي» إنه ثقة: تساهل؛ لأنه لم يوثقه غير ابن حبان، وهو معروف بتساهله في التوثيق، أضف إلى ذلك أن الدارقطني خالفه فقال: «مجهول»، وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب».

قلت: وبما أنه تبين بالتحقيق السابق أنه ليس بالتميمي، فمن هو؟ وقع في «مجمع البحرين» (٢٤٨): محمد بن الحسين القصاص، وهو كذلك في «الأوسط»، وهناك في هذه الطبقة محمد بن الحسين أبو الشيخ البرجلاني، قال الذهبي في «الميزان»: «أرجو أن يكون لا بأس به، ما رأيت فيه توثيقًا ولا تجريحًا، لكن سئل عنه إبراهيم الحربي فقال: ما علمت إلا خيرًا». انظر «اللسان»، فعليه فالسند حسن إن شاء الله، والحديث صحيح لغيره بشاهده السابق.

الثاني: عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧٨) ذكره مع غيره ثم قال: «لم يرو هذه الأحاديث عن عبد الله بن عمر إلا عقبة تفرد به عتيق».

قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٥٧): «فيه عقبة بن علي وهو ضعيف».

قلت: وفيه عبد الله بن عمر العمري أخو عبيد الله وهو ضعيف.

الثالث: عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ رقم ١١٢٩٠)، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٣): «فيه أبو حاتم سويد بن إبراهيم ضعفه الجمهور، ووثقه ابن معين، وبقية رجاله رجال الصحيح».

فيضعف الحديث بسببه، وأما قول الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٥٧): «إسناده حسن» ففيه تساهل لما تقدم، والحديث في متنه تقديم وتأخير.

الرابع: عن أنس رضي الله عنه، أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٩٧٦)، و«مختصر زوائد البزار» للحافظ (١٦٨٦)، وقال الحافظ: عبد الواحد ضعيف.

=

٤٠- وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ [أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ][(١)]: «إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ، فَإِنَّهَا سَاعَةُ جَهْلِ الْعَالِمِ، وَبِهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُ»[(٢)].

٤١- وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ[(٣)]: «مَا رَأَيْنَا فَقِيهًا يُمَارِي».

=

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٣): «عبد الواحد بن سليم وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة».

قلت: الضعف فيه شديد، قال أحمد: حديثه حديث منكر أحاديثه موضوعة. وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال العقيلي: «مجهول في النقل، وحديثه غير محفوظ».

(١) سقط من (ظ).

(٢) **صحيح.**

أخرجه المصنف في «الشريعة» (١١٢) فقال: حدثنا الفريابي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن واسع، عن مسلم بن يسار أنه كان يقول: «إياكم والمراء، فإنها ساعة جهل العالم، وبها يبتغي الشيطان زلته».

صحيح جميع رجاله ثقات، ومسلم هو ابن يسار البصري الأموي المكي أبو عبد الله الفقيه الثقة العابد، وقد وَهِمَ محقق «الشريعة» الدكتور عبد الله الدميجي فقال: «مسلم بن يسار الجهني مقبول..» إلخ.

وهذا وَهْمٌ واضح، فإن الأثر مذكور في ترجمة الأموي المكي كما في «طبقات ابن سعد»، هذا **الأمر الأول**.

الأمر الثاني: أنه لم يذكر في الرواة عن الجهني (محمد بن واسع) وإنما هو مذكور في ترجمة الأموي.

والأثر أخرجه المصنف -أيضًا- في «الشريعة» (١١٣)، وهو في كتاب «القدر» للفريابي (٣٨٣) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٨٧)، وقع فيه (محمد بن مسلم بن يسار)، وصوابه: (محمد بن مسلم) عن أبيه (مسلم بن يسار)، والله أعلم. وأحمد في «الزهد» (ص٣٠٧)، والدارمي في «مسنده» (٤١٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٨١٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» رقم (٥٢٦-٥٢٩)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٢٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٩٤) من طرق عن مسلم بن يسار به.

(٣) في (ظ): (وقال الحسن البصري).

٤٢- وَعَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا[(١)] قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يُدَارِي وَلَا يُمَارِي، يَنْشُرُ حِكْمَةَ اللهِ، فَإِنْ قُبِلَتْ حَمِدَ اللهَ، وَإِنْ رُدَّتْ حَمِدَ اللهَ[(٢)]»[(٣)].

٤٣- وَرُوِيَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَحْبَبْتَ أَخًا فَلَا تُمَارِهْ، [وَلَا تُشَارِهْ][(٤)]، وَلَا تُمَازِحْهُ»[(١)].

---

(١) في (ظ): (وعنه أيضًا أنه قال).

(٢) حمد الله الذي وفقه لنشر السنة والدين والعلم، وأن الله سبحانه وفقه لأداء مهمته مع ما كان من الناس في ردها، قال الحافظ السجزي في «رسالته إلى أهل زبيد» (٢٣٥): «موضع الحمد في الرد أنه وفق لأداء ما عليه».

(٣) **صحيح إلى الحسن إن شاء الله.**

أخرجه ابن بطة في «إبطال الحيل» (١٧) من طريق حنبل بن إسحاق حدثنا أبو عبد الله -يعني: أحمد بن حنبل- حدثنا سفيان بن عينة قال: سمعت أيوب يقول: سمعت الحسن يقول: «ما رأيت فقيهًا قط يداري ولا يماري، إنما يفشي الحكمة، فإن قبلت حمد الله، وإن ردت حمد الله».

قال: وسمعت الحسن يقول: «ما رأيت فقيهًا قط، إنما الفقيه الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، الدائب على العبادة، المتمسك بالسنة».

وأخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» لابن المبارك (٣٠) من طريق ابن المبارك، عن سفيان بن عيينة قال: أخبرني رجل قال: قيل للحسن: يا أبا سعيد، ما سمعت أحدًا من الفقهاء يقول هذا. قال: وهل رأيت فقيهًا قط، إنما الفقيه... فذكره.

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٦١١) من طريق مالك بن إسماعيل النهدي، عن ابن عيينة، به نحوه. وفي سنده -كما ترى- رجل مبهم، ولكنه مصرح به كما سبق في رواية حنبل، وانظر ما سيأتي برقم (٥٥).

(٤) في (ب): (تشاوره)، وفي (ظ): (تشارّه) بتشديد الراء.

و«تشاره»: تجادله بالباطل، أصله: تشارره، فقلبت الراء. انظر «القاموس» مادة: شرو.

=

=

وقال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٤٨): «(ولا تشاره) رُوِيَ بالتشديد من المشارة، وهي المضادة، مفاعلة من الشر، أي: لا تفعل معه شرًّا تحوجه إلى فعل مثله معك، وروي مخففًا من البيع والشراء أي لا تعامله».

قلت: الأقرب أنها بمعنى: «لا تجادله بالباطل».

(١) **صحيح الإسناد موقوفًا**، وروي عنه مرفوعًا وهو باطل.

أما الموقوف فقال البخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٥): حدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، أَنَّ أَبَا الزَّاهِرِيَّةِ حَدَّثَهُ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَحْبَبْتَ أَخًا فَلاَ تُمَارِهِ، وَلاَ تُشَارِّهِ، وَلاَ تَسْأَلْ عَنْهُ، فَعَسَى أَنْ تُوَافِيَ لَهُ عَدُوًّا فَيُخْبِرَكَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَيُفَرِّقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ.

وأبو داود في «الزهد» (١٩٧) بلفظ: «إِذَا أَحْبَبْتَ أَخًا فَلَا تُمَارِهِ، وَلَا تُشَارِهِ، وَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ، فَعَسَى أَنْ تُوَافِقَ لَهُ عَدُوًّا فَيُخْبِرَكَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَيُفَرِّقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ».

وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث: ضعيف الحديث.

ولكنه متابع، تابعه عبد الله بن وهب في «جامعه» (١٦١٤)، وأخرجه من طريقه الشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٠٥)؛ لهذا صححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد».

وأما المرفوع فأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٣٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٤٨)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٣٦) كلهم من طريق غالب بن وزير، عن ابن وهب، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أحببت رجلًا فلا تماره...» الحديث.

قال العقيلي: «غالب بن وزير عن ابن وهب حديثه منكر لا أصل له، ولم يأت به عن ابن وهب غيره، ولا يعرف إلا به، وهذا يروى من كلام الحسن».

وقال الشيخ الألباني: «هو به أشبه».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث جبير بن نفير عن معاذ متصلًا، وأرسله غير ابن وهب عن =

[قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ](١): وَعِنْدَ الْحُكَمَاءِ: أَنَّ الْمِرَاءَ أَكْثَرُهُ يُغَيِّرُ قُلُوبَ الْإِخْوَانِ، وَيُوَرِّثُ التَّفَرُّقَ(٢) بَعْدَ الْأُلْفَةِ، وَالْوَحْشَةَ بَعْدَ الْأُنْسِ.

٤٤- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ(٣) رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ(٤): «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ**»(٥).

=

معاوية».

قال الذهبي: «حديث باطل». وقال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٤٢٠): «منكر». وقال في «ضعيف الجامع»: «موضوع».

قلت: المتهم به غالب بن وزير، والحكم الأول أليق به، والله أعلم.

(١) سقط من (ظ).

(٢) في (ن): (التفرقة)، وليس في (ب).

(٣) في (ظ) (وفي حديث أبي أمامة..).

(٤) في (ظ): أنه قال.

(٥) **صحيح.**

رواه المصنف في «الشريعة» (١٠٩) فقال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الحميد الواسطي، حدثنا زهير بن محمد المروزي قال: أخبرنا يعلى بن عبيد قال: حدثنا الحجاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجَدَلَ**»، ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف:٥٨].

والحديث أخرجه الترمذي (٣٢٥٣) وقال: «حسن صحيح إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار. وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزور». وابن ماجه (٤٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١) وأحمد (٥/ ٢٥٢-٢٥٦) وغيرهم. من طرق عن الحجاج به. وصححه شيخنا في «الصحيح المسند» (٤٧٠) وصححه الشيخ الألباني، وهو كما قالا رحمهما الله.

فَالْمُؤْمِنُ الْعَالِمُ الْعَاقِلُ(١) يَخَافُ عَلَى دِينِهِ مِنَ الْجَدَلِ وَالْمِرَاءِ.

فَإِنْ قَالَ(٢): فَمَا يَصْنَعُ فِي عِلْمٍ قَدْ أُشْكِلَ عَلَيْهِ؟

قيل له: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَنْبِطَ عِلْمَ مَا أُشْكِلَ عَلَيْهِ:

• قَصَدَ إِلَى عَالِمٍ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِعِلْمِهِ اللهَ(٣)، مِمَّنْ يَرْتَضِي عِلْمُهُ وَفَهْمُهُ وَعَقْلُهُ، فَذَاكَرَهُ مُذَاكَرَةَ مَنْ يَطْلُبُ الْفَائِدَةَ.

• وَأَعْلَمَهُ أَنَّ مُنَاظَرَتِي إِيَّاكَ مُنَاظَرَةَ مَنْ يَطْلُبُ الْحَقَّ، وَلَيْسَتْ مُنَاظَرَةَ مُغَالِبٍ.

• ثُمَّ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْإِنْصَافَ لَهُ فِي مُنَاظَرَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُحِبَّ صَوَابَ مُنَاظِرِهِ، وَيَكْرَهَ خَطَأَهُ، كَمَا يُحِبُّ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ(٤)، [لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ العَالِمِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيْهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ](٥)، وَيَكْرَهُ لَهُ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ.

---

(١) في (ظ): (والمؤمن الفاطن العاقل).

(٢) في (ن): (فإن قال قائل).

(٣) في (ظ): (أنه بعلمه يريد الله).

(٤) قال الشافعي $: «مَا نَاظَرْتُ أَحَدًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يُخْطِئَ، وَمَا فِي قَلْبِي مِنْ عِلْمٍ، إِلا وَدِدْتُ أَنَّهُ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَلا يُنْسَبُ إِلَيَّ». أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص: ٩١). وقال ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٩٧) [الإحسان] سمعت ابن خزيمة يقول: سمعت المزني يقول، سمعت الشافعي يقول: «إِذَا صَحَّ لَكُمُ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَخُذُوا بِهِ ودعوا قولي» سنده صحيح.
قال ابن حبان (٥/ ٤٩٨) عن هذه الكلمات عن الشافعي: «لِلشَّافِعِيِّ $ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ مَا تَكَلَّمُ بِهَا أَحَدٌ فِي الْإِسْلَامِ قَبْلَهُ وَلَا تَفَوَّهَ بِهَا أَحَدٌ بَعْدَهُ إِلَّا وَالْمَأْخَذُ فِيهَا كَانَ عَنْهُ».

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ)، و(ب).

• وَيُعْلِمُهُ أَيْضًا: إِنْ كَانَ مُرَادُكَ فِي مُنَاظَرَتِي أَنْ أُخْطِئَ الْحَقَّ، وَتَكُونَ أَنْتَ الْمُصِيبَ، وَيَكُونُ[١] أَنَا مُرَادِي أَنْ تُخْطِئَ الْحَقَّ، وَأَكُونُ أَنَا الْمُصِيبَ، فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ عَلَيْنَا فِعْلُهُ، لِأَنَّ هَذَا خُلُقٌ لَا يَرْضَاهُ اللهُ مِنَّا، وَوَاجِبٌ عَلَيْنَا أَنْ نَتُوبَ [مِنْ هَذَا][٢].

فَإِنْ قَالَ: [فَكَيْفَ][٣] نَتَنَاظَرُ[٤]؟

قيل له: مُنَاصَحَةً.

فَإِنْ قَالَ: فَكَيْفَ الْمُنَاصَحَةُ؟

أَقُولُ لَهُ: لَمَّا كَانَتْ مَسْأَلَةٌ فِيمَا بَيْنَنَا، أَقُولُ أَنَا: إِنَّهَا حَلَالٌ.

وَتَقُولُ أَنْتَ: إِنَّهَا حَرَامٌ.

فَحُكْمُنَا جَمِيعًا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا كَلَامَ مَنْ يَطْلُبُ السَّلَامَةَ، مُرَادِي أَنْ يَنْكَشِفَ لِي عَلَى لِسَانِكَ الْحَقُّ، فَأَصِيرَ إِلَى قَوْلِكَ، أَوْ يَنْكَشِفَ لَكَ عَلَى لِسَانِيَ الْحَقُّ، فَتَصِيرَ إِلَى قَوْلِي، مِمَّا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ[٥].

فَإِنْ كَانَ هَذَا مُرَادَنَا رَجَوْتُ أَنْ نَحْمَدَ[٦] عَوَاقِبَ هَذِهِ الْمُنَاظَرَةِ، وَنُوَفَّقَ لِلصَّوَابِ، وَلَا يَكُونَ لِلشَّيْطَانِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ نَصِيبٌ[٧].

---

(١) في (ظ): (أو يكون).

(٢) في (ظ): (عنه).

(٣) في (ب): (كيف).

(٤) في (ظ): (يُنَاظر).

(٥) إلى هنا انتهت النسخة (ظ) على حسب الترتيب الذي سبق وبيناه في مواضعه تقديمًا وتأخيرًا.

(٦) في (ن): (تحمد).

(٧) وهذا قد وقع للشافعي مع أبي عبيد، فقد قال السُبْكي $ في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٥٩): =

وَمِنْ صِفَةِ هَذَا الْعَالِمِ الْعَاقِلِ إِذَا عَارَضَهُ فِي مَجْلِسِ الْعِلْمِ وَالْمُنَاظَرَةِ بَعْضُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ مُنَاظَرَتَهُ لِلْجَدَلِ وَالْمِرَاءِ وَالْمُغَالَبَةِ: لَمْ تَسَعْهُ(١) مُنَاظَرَتُهُ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَهُ، وَيَنْصُرَ مَذْهَبَهُ، وَلَوْ أَتَاهُ بِكُلِّ حُجَّةٍ مِثْلُهَا يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَهَا، لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ، وَنَصَرَ قَوْلَهُ.

وَمَنْ كَانَ هَذَا مُرَادَهُ لَمْ تُؤْمَنْ فِتْنَتُهُ، وَلَمْ تُحْمَدْ عَوَاقِبُهُ(٢).

وَيُقَالُ لِمَنْ مُرَادُهُ فِي الْمُنَاظَرَةِ الْمُغَالَبَةُ وَالْجَدَلُ:

أَخْبِرْنِي، إِذَا كُنْتُ أَنَا حِجَازِيًّا، وَأَنْتَ عِرَاقِيًّا، وَبَيْنَنَا مَسْأَلَةٌ عَلَى مَذْهَبِي، أَقُولُ أَنَا: إِنَّهَا حَلَالٌ، وَعَلَى مَذْهَبِكَ: إِنَّهَا حَرَامٌ، فَسَأَلْتَنِي الْمُنَاظَرَةَ لَكَ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ مُرَادُكَ فِي مُنَاظَرَتِكَ الرُّجُوعَ عَنْ قَوْلِكَ، وَالْحَقُّ عِنْدَكَ أَنْ أَقُولَ فِيهَا قَوْلَكَ، وَكَانَ عِنْدِي أَنَا:

=

«ذُكِرَ أن الشافعي وأبا عبيد رضي الله عنهما تناظرا في (القُرْءِ) فكان الشافعي يقول: إنه الحيض. وأبو عبيد يقول: إنه الطُهْر. فلم يَزَلْ كل منهما يُقَرِّر قوله حتى تفرقا وقد انتحل كُلٌّ واحد منهما مذهب صاحبه، وتَأَثَّرَ بما أَورَدَهُ من الحُجَجِ والشَوَاهِد».

(١) في (ن): (يسعه).

(٢) ومثل هذا قد حصل لمالك مع بعض من أراد مناظرته، قال الآجري في «الشريعة» رقم (١١٧): حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: انْصَرَفَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَوْمًا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِي فَلَحِقَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْجُوَيْرِيَةِ كَانَ يُتَّهَمُ بِالْإِرْجَاءِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، اسْمَعْ مِنِّي شَيْئًا أُكَلِّمُكَ بِهِ وَأُحَاجُّكَ وَأُخْبِرُكَ بِرَأْيِي. قَالَ: فَإِنْ غَلَبْتَنِي؟ قَالَ: إِنْ غَلَبْتُكَ اتَّبَعْتَنِي. قَالَ: فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ، فَكَلَّمَنَا فَغَلَبَنَا؟ قَالَ: نَتَّبِعُهُ. قَالَ مَالِكٌ $: يَا عَبْدَ اللهِ، بَعَثَ اللهُ عز وجل مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم بِدِينٍ وَاحِدٍ، وَأَرَاكَ تَنْتَقِلُ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ. قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ». وسنده حسن عن مالك.

أَنْ أَقُولَ، وَلَيْسَ مُرَادِي فِي مُنَاظَرَتِي الرُّجُوعَ عَمَّا هُوَ عِنْدِي، وَإِنَّمَا مُرَادِي أَنْ أَرُدَّ قَوْلَكَ، وَمُرَادُكَ [أَنْ تَرُدَّ قُولِي](١)، فَلَا وَجْهَ لِمُنَاظَرَتِنَا، فَالْأَحْسَنُ بِنَا السُّكُوتُ عَلَى مَا تَعْرِفُ مِنْ قَوْلِكَ، وَعَلَى مَا أَعْرِفُ مِنْ قُولِي، وَهُوَ أَسْلَمُ لَنَا، وَأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ نَسْتَعْمِلَهُ.

فَإِنْ قَالَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

قِيلَ: لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ أُخْطِئَ الْحَقَّ، وَأَنْتَ عَلَى الْبَاطِلِ، وَلَا أُوَفَّقُ لِلصَّوَابِ، ثُمَّ تُسَرَّ بِذَلِكَ، وَتَبْتَهِجَ بِهِ، وَيَكُونُ مُرَادِي فِيكَ كَذَلِكَ، فَإِذَا كُنَّا كَذَلِكَ فَنَحْنُ قَوْمُ سُوءٍ، لَمْ نُوَفَّقْ لِلرَّشَادِ، وَكَانَ الْعِلْمُ عَلَيْنَا حُجَّةً، وَكَانَ الْجَاهِلُ أَعْذَرَ مِنَّا.

قال محمد بن الحسين: وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ [أَنَّهُ](٢) رُبَّمَا احْتَجَّ أَحَدُهُمَا بِسُنَّةٍ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى خَصْمِهِ، فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَخْشَى أَنْ تَنْكَسِرَ حُجَّتُهُ، حَتَّى إِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَقُولَ لِسُنَّةٍ(٣) عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَابِتَةٍ، فَيَقُولَ: هَذَا بَاطِلٌ، وَهَذَا لَا أَقُولُ بِهِ، فَيَرُدَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِرَأْيِهِ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَجُّ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ خَصْمُهُ ذَلِكَ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا يَحْتَجُّ عَلَيْهِ، كُلُّ ذَلِكَ نُصْرَةً مِنْهُ لِقَوْلِهِ، لَا يُبَالِي أَنْ يَرُدَّ السُّنَنَ وَالْآثَارَ.

قال محمد بن الحسين: مِنْ صِفَةِ الْجَاهِلِ:

الْجَدَلُ، وَالْمِرَاءُ، وَالْمُغَالَبَةُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِمَّنْ هَذَا مُرَادُهُ.

وَمِنْ صِفَةِ الْعَالِمِ العَاقِلِ: الْمُنَاصَحَةُ فِي مُنَاظَرَتِهِ، وَطَلَبُ الْفَائِدَةِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ.

---

(١) في (ب): (ترك قولي).

(٢) في الأصل: (أنَّ).

(٣) في(أ): (بسنة).

كَثَّرَ اللهُ فِي الْعُلَمَاءِ مِثْلَ هَذَا، وَنَفَعَهُ بِالْعِلْمِ، وَزَيَّنَهُ بِالْحِلْمِ.

ذِكْرُ أَخْلَاقِ هَذَا الْعَالِمِ وَمُعَاشَرَتِهِ لِمَنْ عَاشَرَ(١) مِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ كيف يجري(٢)؟

قال محمد بن الحسين: مَنْ كَانَتْ صِفَاتُهُ فِي عِلْمِهِ ما(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ مِنْ أَخْلَاقِهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

- أَنْ يَأْمَنَ شَرَّهُ مَنْ خَالَطَهُ، وَيَأْمَلَ خَيْرَهُ مَنْ صَاحَبَهُ.
- لَا يُؤَاخِذُ بِالْعَثَرَاتِ، وَلَا يُشِيعُ الذُّنُوبَ [عَنْ غَيْرِهِ](٤).
- وَلَا يَقْطَعُ بِالْبَلَاغَاتِ، وَلَا يُفْشِي سِرَّ(٥) مَنْ عَادَاهُ.
- ولا(٦) يَنْتَصِرُ مِنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَعْفُو وَيَصْفَحُ عَنْهُ.
- ذَلِيلٌ لِلْحَقِّ، عَزِيزٌ عَنِ الْبَاطِلِ.
- كَاظِمٌ لِلْغَيْظِ عَمَّنْ آذَاهُ، شَدِيدُ الْبُغْضِ لِمَنْ عَصَى مَوْلَاهُ.
- [يُجِيبُ السَّفِيهَ](٧) بِالصَّمْتِ عَنْهُ، وَالْعَالِمَ بِالْقَبُولِ مِنْهُ.
- لَا مُدَاهِنٌ، وَلَا مُشَاحِنٌ، [وَلا مُرَاءٍ](٨) وَلَا مُخْتَالٌ، وَلَا حَسُودٌ، وَلَا حَقُودٌ، وَلَا سَفِيهٌ،

---

(١) في (أ): (لمن عاشره).

(٢) (كيف يجري) ليست في (ن).

(٣) في (ن): (مما تقدم).

(٤) في (ب): (من غيره).

(٥) في الأصل: (السِّر).

(٦) في الأصل: (من عاداه لم ينتصر).

(٧) في (ب): (لا يجيب السفيه)، وهو خطأ ظاهر!!

(٨) سقط من (ن) قوله: (ولا مراء).

وَلَا جَافٍ][(١)]، وَلَا فَظٌّ، وَلَا غَلِيظٌ، وَلَا طَعَّانٌ، وَلَا لَعَّانٌ، وَلَا مُغْتَابٌ، وَلَا سَبَّابٌ.

• يُخَالِطُ مِنَ الْإِخْوَانِ مَنْ عَاوَنَهُ عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِ، وَنَهَاهُ عَمَّا يَكْرَهُ مَوْلَاهُ، وَيُخَالِقُ بِالْجَمِيلِ مَنْ لَا يَأْمَنُ شَرَّهُ، [إِبْقَاءً][(٢)] عَلَى دِينِهِ.

• سَلِيمُ الْقَلْبِ لِلْعِبَادِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ.

• يَغْلِبُ عَلَى قَلْبِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ مَا أَمْكَنَ فِيهِ الْعُذْرُ.

• لَا يُحِبُّ زَوَالَ النِّعَمِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ.

• يُدَارِي جَهْلَ مَنْ عَامَلَهُ بِرِفْقِهِ.

إِذَا تَعَجَّبَ مِنْ جَهْلِ غَيْرِهِ ذَكَرَ أَنَّ جَهْلَهُ أَكْثَرُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ﷻ.

لَا يَتَوَقَّعُ لَهُ بَائِقَةً[(٣)]، وَلَا يَخَافُ مِنْهُ غَائِلَةَ[(٤)].

النَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، وَنَفْسُهُ مِنْهُ فِي جَهْدٍ.

ذِكْرُ أَخْلَاقِ هَذَا الْعَالِمِ وَأَوْصَافِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ﷻ:

قال محمد بن الحسين: جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، مِمَّا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مِنَ الْأَخْلَاقِ الشَّرِيفَةِ، كُلُّهَا تَجْرِي لَهُ بِتَوْفِيقٍ مِنْ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، وَمَنْ جَرَى لَهُ التَّوْفِيقُ بِمَا ذَكَرْنَا كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِلْأَخْلَاقِ الشَّرِيفَةِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ﷻ أَعْظَمَ شَأْنًا مِمَّا ذَكَرْتُ، مِمَّا قَدْ

---

(١) في الأصل: (ولا مرائي.... ولا جافي)، وفي (ب): (جافي).

(٢) في الأصل: (اتقاء)، وهو في (ب).

والمعنى: أنه يعطي من حسن الخلق لمن قد علم شره، ليحفظ بذلك دينه، وفي هذا يقول النبي ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ» رواه مسلم (٦٦٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أي: لا يتوقع له شرًا.

(٤) أي: خيانة. وانظر «اللسان» (مادة: غول).

أَوْصَلَهُ مَوْلَاهُ الْكَرِيمُ إِلَى قَلْبِهِ، يُمَتِّعُهُ بِهَا شَرَفًا لَهُ بِهَا خَصَّهُ مِنْ عِلْمِهِ، إِذْ جَعَلَهُ وَارِثَ عِلْمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرَّةً لِعُيُونِ[1] الْأَوْلِيَاءِ، وَطَبِيبًا لِقُلُوبِ أَهْلِ الْجَفَاءِ.

فَمِنْ صِفَتِهِ:

- أَنْ يَكُونَ للهِ شَاكِرًا وَلَهُ ذَاكِرًا.
- دَائِمَ الذِّكْرِ بِحَلَاوَةِ حُبِّ الْمَذْكُورِ، مُنَعِّمٌ قَلْبَهُ بِمُنَاجَاةِ الرَّحْمَنِ.
- يَعُدُّ نَفْسَهُ مَعَ شِدَّةِ اجْتِهَادِهِ خَاطِئًا مُذْنِبًا، [وَمَعَ الدُّؤُوبِ][2] عَلَى حُسْنِ الْعَمَلِ مُقَصِّرًا.
- [لَجَأَ][3] إِلَى اللهِ ﷻ فَقَوَّى ظَهْرَهُ، وَوَثِقَ بِاللهِ فَلَمْ يَخَفْ غَيْرَهُ.
- مُسْتَغْنٍ بِاللهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمُفْتَقِرٌ إِلَى اللهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.
- أُنْسُهُ بِاللهِ وَحْدَهُ، وَوِحْشَتُهُ مِمَّنْ يَشْغَلُهُ عَنْ رَبِّهِ.
- إِنِ ازْدَادَ عِلْمًا خَافَ تَوْكِيدَ الْحُجَّةِ.
- مُشْفِقٌ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ عَمَلِهِ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ.
- هَمُّهُ فِي تِلَاوَةِ كَلَامِ اللهِ الْفَهْمُ عَنْ مَوْلَاهُ.
- وَفِي سُنَنِ الرَّسُولِ ﷺ الْفِقْهُ، لِئَلَّا يُضَيِّعَ مَا أُمِرَ بِهِ.
- مُتَأَدِّبٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.
- لَا يُنَافِسُ أَهْلَ الدُّنْيَا فِي عِزِّهَا، وَلَا يَجْزَعُ مِنْ ذُلِّهَا.
- يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَمُشْتَغِلٌ قَلْبُهُ بِالْفَهْمِ وَالِاعْتِبَارِ.

---

(١) في (ب) و(أ): (قرة لعين)، وفي (ن): (قرة عين الأولياء).

(٢) في (ب): (ومع الدأب...).

(٣) في (ب): (لجاءً).

- إِنْ فَرَغَ قَلْبُهُ عَنْ ذِكْرِ اللهِ فَمُصِيبَةٌ عِنْدَهُ عَظِيمَةٌ.
- وَإِنْ أَطَاعَ اللهَ ﷻ بِغَيْرِ حُضُورِ فَهْمٍ فَخُسْرَانٌ عِنْدَهُ مُبِينٌ.
- يَذْكُرُ اللهَ مَعَ الذَّاكِرِينَ، وَيَعْتَبِرُ بِلِسَانِ الْغَافِلِينَ.
- عَالِمٌ بِدَاءِ نَفْسِهِ، وَمُتَّهِمٌ لَهَا فِي كُلِّ حَالٍ.
- اتَّسَعَ فِي الْعُلُومِ، فَتَرَاكَبَتْ[(١)] عَلَى قَلْبِهِ الهُمُومُ[(٢)]، فَاسْتَحْيَا[(٣)] مِنَ الْحَيِّ الْقَيُّومِ.
- وَشُغْلُهُ بِاللهِ فِي جَمِيعِ سَعْيِهِ مُتَّصِلٌ، وَعَنْ غَيْرِهِ مُنْفَصِلٌ.

فإن قال قائل: فَهَلْ لِهَذَا النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَّ بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَوَصَفْتَهُمْ بِهِ، أَصْلٌ فِي الْقُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ، أَوْ أَثَرٌ عَمَّنْ تَقَدَّمَ؟

قيل له: نَعَمْ، وَسَنَذْكُرُ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا إِنْ شَاءَ اللهُ.

قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [سورة الإسراء:١٠٧-١٠٩].

أَفَلَا تَرَى -رَحِمَكَ اللهُ- كَيْفَ وَصَفَ الْعُلَمَاءَ بِالْبُكَاءِ وَالْخَشْيَةِ وَالطَّاعَةِ وَالتَّذَلُّلِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ؟

٤٥- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْأَعْلَى التَّيْمِيَّ يَقُولُ: «مَنْ أُوتِيَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا يُبْكِيهِ، فَخَلِيقٌ[(٤)] أَنْ لَا يَكُونَ أُوتِيَ عِلْمًا يَنْفَعُهُ،

---

(١) في (١): (فتراكمت).

(٢) في (ن): (الفهوم).

(٣) في (ن): (فاستحى).

(٤) في (ظ): (لخليق).

لِأَنَّ اللهَّ ﷻ نَعَتَ الْعُلَمَاءَ، وَقَرَأَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾(١) [الإسراء:١٠٧-١٠٩]»(٢).

٤٦- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ، ثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، ثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهَّ بْنُ مَسْعُودٍ(٣) ﷺ: «مَنْهُومَانِ(٤) لَا يَشْبَعَانِ: [صَاحِبُ الْعِلْمِ](٥) وَصَاحِبُ الدُّنْيَا، وَلَا يَسْتَوِيَانِ، أَمَّا صَاحِبُ الْعِلْمِ فَيَزْدَادُ رِضَا لله، وَأَمَّا صَاحِبُ الدُّنْيَا فَيَزْدَادُ فِي الطُّغْيَانِ». قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللهَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾

---

(١) في (أ)، و(ظ) (ذكر أول الآية ثم قال: إلى قوله ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩]).

(٢) **صحيح إلى عبد الأعلى.**

جميع رجاله ثقات. والفريابي هو: جعفر بن محمد، وابن أبي شيبة هو: عبد الله بن محمد، وأبوأسامة هو: حماد بن أسامة، ومسعر هو: ابن كدام، وعبد الأعلى التيمي ترجمه البخاري في «الكبير» (٦/ ٧٢) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وهو مذكور برواية جماعة عنه.

والأثر أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٥٤٢-٥٤٣) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٨٨)، والدارمي في «مسنده» (٢٩٩)- من طريق أبي أسامة، به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٥) -ومن طريقه ابن جرير في «تفسيره» (١٧/ ٥٧٩)، وأبوعُبيد في «فضائل القرآن» (١٧٤)- من طريق مسعر به. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣٤٧) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) في (ظ): (يعني ابن مسعود).

(٤) في حاشية الأصل: (وهو منهوم بكذا: مولع به).

(٥) في (ب): (صاحب علم).

[سورة فاطر:٢٨]، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَةَ الْأُخْرَى[(١)]: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧]»[(٢)].

---

(١) في الأصل، و(أ)، و(ب): (قرأ اللاخر)، وهو في (ظ): (ثم قرأ الآخر).

(٢) **منقطع**.

وروي مرفوعًا عن ابن مسعود ﵁ ولا يصح، ولكن صح مرفوعًا عن أنس ﵁.

عمر هو: ابن أيوب بن إسماعيل البغدادي، أبو حفص السقطي: وثقه الدارقطني وغيره. انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٢١٩) و«السير» (١٤/ ٢٤٥)، وأبو همام هو: الوليد بن شجاع السكوني الكوفي، ويحتمل أن يكون محمد بن محبب الدلال البصري، وكلاهما ثقة من العاشرة كما في «التقريب».

وجعفر هو: ابن عون بن جعفر أبو عون الكوفي: ثقة. وأبو العميس هو: عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي: ثقة، وعبد الله بن عون: ثقة، لكنه لم يسمع من ابن مسعود ﵁، حيث إن ابن عون متأخر جدًّا، فهو من السادسة ولم يسمع من أنس ﵁ فضلًا عن ابن مسعود ﵁.

والأثر: أخرجه ابن وهب في «الجامع» (١١٧٩)، والدارمي (٣٤٤) وعزاه ابن كثير في «تفسيره» إلى ابن أبي حاتم من طريق ابن عون به. ثم قال: قد روي هذا مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ: «**مَنْهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ عِلْمٍ وَطَالِبُ دُنْيَا**».

قلت: الموقوف له طريق أخرى، أخرجها البيهقي في «المدخل» (١٥٥٦-١٥٥٧).

والمرفوع عن ابن مسعود ﵁، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٠٣٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٢٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١١)، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٣٥): «فيه أبو بكر الداهري وهو ضعيف».

قلت: هو عبد الله بن حكيم، قال أحمد وابن المديني وغيرهما: ليس بشيء. وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة. وكذبه الجوزجاني. انظر «الميزان».

=

=

وقد صح الحديث عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا أخرجه الحاكم (١/ ٩١) والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٥٥٨) بلفظ: «**منهومان لا يشبعان، منهوم في علم لا يشبع، ومنهوم في دنيا لا يشبع**»، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولم أجد له علة. وأقره شيخنا في «الصحيح المسند» برقم (٤٩).

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي سنده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، قال أحمد: هو مضطرب الحديث.

قلت: وقد اضطرب في هذا الحديث على عدة أوجه منها:

رواه فجعله مرفوعًا كما عند ابن أبي شيبة (٨/ ٥٤١)، والدارمي (٣٤٦)، وابن أبي خيثمة في «العلم» (١٤١)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ١١٠٩٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (٥٨٣) من طريق ابن أبي شيبة. وعند ابن أبي خيثمة قال: «أحسبه رفعه».

ورواه مرفوعًا كما عند البزار (١٦٣) «كشف الأستار»، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٧٠ طبع دار الحرمين).

قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٢٠٦): وفي الباب عن ابن عمرو وأبي هريرة رضي الله عنهم وإن كانت مفرداتها ضعيفة فبمجموعها تقوى.

قلت: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٢) من طريق عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أَمَا إِنَّكَ لَمْ تَجِدْ يَطْلُبُ شَيْئًا إِلا سَيَشْبَعُ مِنْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ إِلا طَالِبَ عِلْمٍ أَوْ طَالِبَ دُنْيَا».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». قال الذهبي: «فيه انقطاع». قال شيخنا في «تتبعه» (٣١٣): «بل هو على شرط مسلم؛ لأجل عبد الله بن شقيق».

وقد جاء عن الحسن مرسلًا أخرجه ابن وهب في «الجامع» عن هشام بن حسان عن الحسن يرفعه، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٩٨)، وأخرجه الدارمي (٣٤٣) **بسند صحيح إلى الحسن** =

٤٧- ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، ثَنَا قَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿[□ □ □ □](١) □ □ □ □ □ □ □□﴾ [سورة البقرة: ٢٦٩] قَالَ: «بَلَغَنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ خَشْيَةُ اللهِ، وَالْعِلْمُ بِهِ»(٢).

٤٨- ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ(٣) بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ، ثَنَا مُحَمَّد بن بَكَّارٍ، ثنا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ(٤)، عَنِ الْأَعْمَشِ، [عَنْ](٥) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ(١) قَالَ: قَالَ مَسْرُوقٌ: «بِحَسْبِ

=

من قوله.

(١) سقط من: (أ).

(٢) **حسن إلى مطر الوراق، وسند المصنف ضعيف.**

عبد الله بن محمد هو أبو القاسم البغوي: قال موسى بن هارون: لو جاز أن يقال لإنسان إنه فوق الثقة لقيل لأبي القاسم البغوي. وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١١)، و«السير» (١٤/ ٤٤٠)، وقطن بن نسير ضعيف حديثه يصلح في الشواهد ولكنه متابع كما سيأتي.

وجعفر هو: ابن سليمان الضبعي: صدوق يخطئ في بعض الأحاديث، ومطر هو ابن طهمان الوراق، قال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف». وهو كما قال.

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٣٣) فقال: حدثنا علي بن الحسين حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق حدثنا جعفر بن سليمان، به.

وعلي هو ابن الحسين بن الجنيد: مترجم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٩) قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه وهو صدوق ثقة. والحسن بن عمر بن شقيق صدوق كما في «التقريب». وهو متابع لقطن بن نُسَير، فالأثر حسن إلى مطر الوراق، لكن بقي من أين بلغه هذا؟! فأما أن يكون بلغه عن كبار التابعين، أو عن الصحابة، أو عن النبي ﷺ.

(٣) في (ن) و (ظ) تصحف إلى: (الحسين).

(٤) في (ظ) (عبيده) -يعني ابن حميد-.

(٥) سقط من (ب)، وفي (أ): (أنبأنا).

امْرِئٍ مِنَ(٢) الْعِلْمِ أَنْ يَخْشَى اللهَ، وَبِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الْجَهْلِ أَنْ يُعْجَبَ بِعِلْمِهِ»(٣).

=

(١) تصحف في (ن) إلى: (عمرو بن مرة)، وهو خطأ، وفي (أ) (عبد الله بن أبي مرة)، وهو خطأ والصواب المثبت.

(٢) في (ظ): (في العلم).

(٣) **صحيح وسنده عند المصنف حسن.**

أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي: وثقه الدارقطني وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/ ٨٢)، و«السير» (١٤/ ١٥٢)، ومحمد هو ابن بكار بن الريان: ثقة، وعبيدة بن حميد هو أبو عبد الرحمن الكوفي: صدوق، والأعمش هو سليمان بن مهران، وعبد الله هو: ابن مرة الهمداني الخارفي وهو ثقة كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد سقط توثيق الحافظ له من بعض نسخ «التقريب».

والأثر أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٨٦) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «العلم» (١٥)، وأحمد في «الزهد» (٤١٩)، وابن وهب في «الجامع» (١٣٧٦)، من طريق سفيان عن الأعمش به.

وهذا سند صحيح وسفيان متابع لعبيدة بن حميد، وتابعهما أيضًا شعبة كما عند ابن وهب في «الجامع» (١٣٧٦).

وخالفهم جرير كما عند ابن أبي خيثمة في «العلم» (٤٦) وزائدة بن قدامة كما عند ابن سعد (٦/ ٨٠)، وأبو معاوية كما في «المصنف» (٣٦٠٢٣) [عوامة]؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، وهذا سند صحيح وهو محمول على أن الأعمش رواه من الوجهين عن أبي الضحى وعن عبد الله بن مرة.

وخالفهم محمد بن فضيل كما عند ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٨٧)، فرواه عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَخَافَ اللهَ، وَبِحَسْبِهِ مِنَ الْجَهْلِ أَنْ يُعْجَبَ بِعَمَلِهِ»، والذي يظهر أنه محمول على الأوجه الثلاثة؛ فالأعمش حافظ يتحمل مثل هذا. ولا =

٤٩- ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ(١)، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ(٢)، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ: «الْعَالِمُ مَنْ خَشِيَ اللهَ، [وَخَشْيَةُ اللهِ الْوَرَعُ](٣)»(٤).

٥٠- ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ [زَاطِيَا](٥)، ثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يَقُولُ: «يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَضَعَ الرَّمَادَ عَلَى رَأْسِهِ تَوَاضُعًا للهِ ﷻ»(٦).

=

يمنع أن يكون سمعه مسروق من ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قاله بنفسه مستفيدًا ذلك من ابن مسعود رضي الله عنه.

ويؤيد هذا أن له سندًا آخر عن مسروق؛ قال ابن وهب في «الجامع» سمعت سفيان يحدث عن مسروق أن قال: (١٢١٩): «بحسب المرء... فذكره» وسنده صحيح

(١) في (ظ): (أحمد بن موسى بن زنجويه).

(٢) في (ظ): (الوليد -يعني ابن مسلم-).

(٣) في (ب): (وخشيته الله الورع).

(٤) **صحيح وسند المصنف حسن.**

جميع رجاله محتج بهم، وابن زنجويه تقدم رقم (٩)، والوليد بن مسلم مدلس لكنه قد صرح بالتحديث في شيخه وشيخ شيخه، وهشام بن عمار صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، وهو متابع هاهنا كما سيأتي.

والأثر أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٦١١) من طريق ابن زنجويه، به، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٧) من طريق محمد بن خالد عن الوليد به، فيكون محمد بن خالد متابع لهشام بن عمار.

(٥) في (ب): (ناطيا).

(٦) **صحيح وسند المصنف حسن.**

أبو الحسن بن زاطيا: قال الخطيب: كان صدوقًا، كف بصره في آخر عمره. وقال ابن السني: لا بأس به. =

٥١- ثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجَوَيْهِ، ثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ(١)، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَبَ الْعِلْمَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ يُرَى ذَلِكَ فِي تَخَشُّعِهِ وَبَصَرِهِ وَلِسَانِهِ وَيَدِهِ وَزُهْدِهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَطْلُبُ الْبَابَ مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ فَيَعْمَلُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا لَهُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، لَوْ كَانَتْ لَهُ فَجَعَلَهَا فِي الْآخِرَةِ»(٢).

=

وقال ابن المنادي: لم يكن بالمحمود. انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٤٩)، و«السير» (١٤/ ٢٥٣)، وبقية رجاله ثقات مترجم لهم في «التهذيب»، وأيوب هو ابن أبي تميمة السختياني.

والأثر أخرجه المصنف في «أخلاق حملة القرآن» رقم (٦٩ بتحقيقي)، و«فرض طلب العلم» (٥١) بهذا السند بعينه، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٦١٦)، و«الشعب» (١٨٥٧) من طريق المصنف به. وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤/ ٥١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٩٩)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (٣٦) من طرق عن حماد بن سلمة به.

(١) في (ظ): (نعيم يعني: ابن حماد).

(٢) **صحيح**.

أبو الفضل الصندلي: ثقة، وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١١)، وبقية رجاله ثقات غير نعيم بن حماد وهو الخزاعي فهو ضعيف الحديث، وهشام بن حسان في روايته عن الحسن كلام من جهة عدم سماعه منه كما في «التهذيب»، والواسطة بينهما حوشب، وهو: صدوق.

والأثر أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٠)، وهناد في «الزهد» (١٠٩٩)، وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص: ٣١٢)، والبيهقي في «المدخل» (١٦٠٨) و«الشعب» (١٨٠٩)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٥٥، ٢٧٣)، والدارمي في «مسنده» (٣٩٨)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (٣٥)، والخطيب في «الجامع» (١٧٥) جميعهم من طريق هشام، عن الحسن به، نحوه بعضهم مطولًا، وبعضهم مختصرًا. وعلَّقه ابن وهب في «الجامع» (١٣٦٥).

٥٢- ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ [الْمُفَضَّلُ][(١)] بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَانِيُّ، فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الْخَيَّاطُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ نَهَارِي نَهَارَ سَفِيهٍ، وَلَيْلِي لَيْلَ جَاهِلٍ، فَمَا أَصْنَعُ بِالْعِلْمِ الَّذِي كَتَبْتُ؟»[(٢)].

٥٣- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ، ثنا أَبُو بَدْرٍ[(٣)]، ثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ[(٤)]: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِالْفَقِيهِ حَقَّ الْفَقِيهِ؟ مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ فِي مَعَاصِي اللهِ، وَلَمْ يُؤَمِّنْهُمْ مَكْرَ اللهِ، وَلَمْ يَتْرُكِ الْقُرْآنَ إِلَى غَيْرِهِ، [وَلَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَقُّهٌ][(٥)]، وَلَا خَيْرَ فِي تَفَقُّهٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ، وَلَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ»[(٦)].

---

(١) في (ب): (الفضل).

(٢) **سنده جيد.**

أبو سعيد اليماني وثقه أبو علي النيسابوري، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٩)، و«السير» (١٥/ ٩٤). ومحمد بن ميمون الخياط: ضعيف، حديثه يصلح في الشواهد والمتابعات، ولا يضر ضعفه هنا؛ فهو مسموع له من شيخه وهو ليس بكذاب، فضعفه من جهة حفظه، ومثل هذا يسهل عليه حفظه؛ إذ سمعه من شيخه مباشرة.

والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧١) من طريق المصنف به.

(٣) في (ظ): (أبو بدر شجاع).

(٤) في (ظ): (أنه قال).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٦) **حسن لغيره.**

أبو جعفر الحلواني ثقة تقدم (١٦)، ويحيى بن عبد الحميد الحماني: ضعيف، حديثه يصلح في =

=

الشواهد والمتابعات، وهو متابع كما سيأتي.

وبقية رجال السند ثقات، سوى عاصم بن ضمرة السلولي فهو صدوق، وأبو بدر هو شجاع بن الوليد، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي.

والأثر: أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦١) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو داود في «الزهد» (١١١)، وابن بشران في «الأمالي» (٨٨٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٧٧) من طريق زياد، به.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٧) فقال: حدثنا أبي، حدثنا أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن الحكم، حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا شجاع بن الوليد، به.

وفيه متابعة يعقوبُ بنُ إبراهيم الدورقيُّ -وهو ثقة- للحماني، ولكن محمد بن إبراهيم بن الحكم هو محمد بن إبراهيم بن يحيى بن الحكم الأصبهاني الحَزَوَّرِيّ المؤدِّب روى عن جمع من الثقات وروى عنه جمع، توفي في أوائل القرن الرابع، وقد ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢١٣)، والذهبي «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٩١).

وجاء في «الحلية» (٧/ ٢٩٨) بسند فيه مبهم عن أَبِي تَوْبَةَ الرَّبِيعِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: سُئِلَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «الْفَقِيهُ كُلُّ الْفَقِيهِ مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ فِي مَعَاصِي اللهِ» فَقَالَ: صَدَقَ لَا يَكُونُ التَّرْخِيصُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا التَّقْنِيطُ إِلَّا فِيمَا مَضَى.

وجاء هذا الأثر من ثلاثة أوجه أخرى عن علي رضي الله عنه:

الأول: أخرجه الدارمي (٣٠٥)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٦٩)، وابن أبي خيثمة في «العلم» (١٤٣) من طريق ليث بن أبي سليم، عن يحيى بن عباد، عن علي رضي الله عنه.

وليث ضعيف، ويحيى بن عباد سماعه من علي رضي الله عنه فيه بُعْدٌ.

الثاني: أخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٢٥٨) قال: أخبرني القاسم بن عبيد الله، عن محمد بن عجلان، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقول: «إن الفقيه حقًّا الفقيه كل الفقيه... الأثر». وسنده ضعيف جدًّا؛ القاسم، هو: ابن عبد الله العمري، قال أحمد: «كذاب، كان يضع الحديث، ترك =

٥٤- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا هَارُونُ الْحَمَّالُ، ثَنَا سَيَّارٌ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ فِيهَا. فَقُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، يَأْبَى عَلَيْكَ الْفُقَهَاءُ وَيُخَالِفُونَكَ. فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ مَطَرُ، وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهًا قَطُّ؟ [وَهَلْ تَدْرِي مَا الْفَقِيهُ؟][(١)] الْفَقِيهُ: الْوَرِعُ الزَّاهِدُ الَّذِي لَا يَسْخَرُ [بِمَنْ][(٢)] أَسْفَلَ مِنْهُ، وَلَا يَهْمِزُ مَنْ فَوْقَهُ، وَلَا يَأْخُذُ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَهُ اللهُ حُطَامًا[(٣)]»[(٤)].

=

الحديث حديثه».

الثالث: أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٥٩) من طريق الحارث عن علي رضي الله عنه.

والحارث هو ابن عبد الله الأعور: أقل أحواله أن يكون متروك الحديث.

وقد جاء الحديث مرفوعًا، أخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٣٢٠)، و«المسند» (١٢٠)، ومن طريقه ابنُ عبدِ البر في «الجامع» (١٥١٠)، -وأبو بكر بن لال في «مكارم الأخلاق»، وأبو بكر السني في «رياضة المتعلمين» كما في «المغني عن حمل الأسفار» (٨٥) للحافظ العراقي من طريق عقبة بن نافع، عن إسحاق بن أسيد، عن أبي مالك وأبي إسحاق، عن علي رضي الله عنه، به.

قال ابن عبد البر: لا يأتي هذا الحديث مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وأكثرهم يوقفونه على علي رضي الله عنه.

قال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٧٣٤): هذا الأشبه، فإن هذا الإسناد المرفوع فيه علتان:

الأولى: إسحاق بن أسيد، قال الحافظ: فيه ضعف.

والأخرى: عقبة بن نافع فإنه مجهول. وصَدَّرَ الحكمَ عليهِ $ بالنكارةِ.

(١) في (ب): (الفقيه قال: الفقيه...).

(٢) في (أ) و(ظ): (ممن).

(٣) علق عليه في الأصل: (حرامًا).

(٤) **صحيح لغيره.**

الواسطي ثقة تقدم (١٧)، وهارون هو ابن موسى الحمال: ثقة، وسيار هو ابن حاتم العنزي: =

٥٥- ثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، ثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ الْمِنْقَرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ يَوْمًا فِي شَيْءٍ قَالَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، لَيْسَ هَكَذَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ. قَالَ: فَقَالَ: وَيْحَكَ! [وَرَأَيْتَ][(١)] أَنْتَ فَقِيهًا قَطُّ؟ إِنَّمَا الْفَقِيهُ الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبُ فِي الْآخِرَةِ، الْبَصِيرُ فِي أَمْرِ دِينِهِ، الْمُدَاوِمُ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ[(٢)] ﷻ»[(٣)].

=

ضعيف يعتبر به، وجعفر بن سليمان هو الضبعي صدوق ربما أخطأ، ومطر هو ابن طهمان الوراق: ضعيف يصلح للاعتبار، وهؤلاء وإن كان فيهم ضعف فقد توبعوا في السند الآتي (٥٥)، وأما مطر فإن سؤاله في هذا الأثر جابر لضعفه ودال على حفظه لهذا الأثر، والله أعلم.

والأثر أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦٧) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن بطة في «إبطال الحيل» (١٤)، طريق سيار به، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (١٥) من طريق عمران عن رجل من باهلة قال: دخل مطر الوراق على الحسن.

وعند ابن عساكر التصريح بالمسألة التي سأل عنها مطر ولفظه قال: دخل مطر الوراق على الحسن فقال: يا أبا سعيد، إن امرأة جعلت على نفسها إن قدم زوجها أن تصوم من يومها شهرًا، فقدم في أول يوم من رمضان، فقال الحسن: صامت شهرها ووفى نذرها. قال مطر: إن بعض الفقهاء يقول غير هذا... إلخ.

(١) في (ب): (أو رأيت)، وفي (أ): (وهل رأيت).

(٢) في (ظ): (عبادة ربه).

(٣) **صحيح الإسناد.**

جميع رجاله ثقات سوى مبارك بن سعيد فهو صدوق، وهو متابع كما سيأتي إن شاء الله، والسقطي تقدم (٤٦).

وأخرجه الدارمي (٣٠٢) من طريق الحسن بن عرفة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٤٩٨) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٤٧)-.

وأخرجه أحمد في «الزهد» (٣٢٧) من طريق أبي أسامة عن عمران به نحوه، وهذا سند صحيح =

٥٦- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا [أبو الْحَكَمُ](1) عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي كَرْدَمٍ]، كذا [قَالَ](2)، وَقَالَ غَيْرُهُ: [ابْنُ أَبِي دَرْمٍ](3)، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: بَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مَجْلِسٍ كَانَ فِي نَاحِيَةِ(4) بَنِي سَهْمٍ، يَجْلِسُ فِيهِ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَخْتَصِمُونَ(5)، فَتَرْتَفِعُ أَصْوَاتُهُمْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: انْطَلِقْ بِنَا

=

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٨٣٤) و«المدخل» (١٦١٠) من طريق علي بن الحسن، أنا أبو حمزة، عن هشام بن حسان قال: مر رجل على الحسن..، فذكره بنحوه مختصرًا.

وأخرجه ابن بطة في «إبطال الحيل» (١٥) من طريق عمرو بن الهيثم عن أبي حرة وهو محمد بن ميمون عن الحسن فذكره مختصرًا.

وأخرجه (١٦) من طريق هشام الدستوائي عن رجل عن الحسن...، فذكره مطولًا.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٠٨٥) من طريق الحوشب بن عقيل، أن رجلاً حدَّث عند الحسن، فقال: «من حدثك بهذا؟»، قال: الفقهاء!، قال: «هل رأيت...» وسنده حسن.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٨٠٢) مختصرًا.

وجميع هذه الأسانيد تدل على شهرة هذا الأثر عن الحسن، فكما ترى بعضها صحيح لذاته، وبعضها لغيره، وانظر ما تقدم (٤١-٤٢).

وأخرجه أيضًا الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٤٨) من طريقه ابن عون عن الحسن، وفي سنده محمد بن يونس الكوفي: متروك.

(١) وقع في النسخ كلها: (الحكم بن موسى بن أبي كردم)، والصواب هو المثبت كما في «الشريعة» وغيرها من المصادر كما ستراه في التخريج، وفقنا الله وإياك.

(٢) سقطت من (ب)، وفي (ظ): (كما قال، وقال غيره)، قائل: هذا هو ابن صاعد؛ ففي «الزهد» لابن المبارك (١٤٩٥): «قال ابن صاعد: كذا قال، وقال غيره: درهم».

(٣) وقع في (ب): (ابن أبي ردم)، وفي (ظ): (ابق بي قرم).

(٤) في (ظ): (من ناحية).

(٥) في (ظ): (فيختصمون فترفع).

إِلَيْهِمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى وَقَفْنَا. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبِرْهُمْ عَنْ كَلَامِ الْفَتَى الَّذِي كَلَّمَ بِهِ أَيُّوبَ فِي حَالِهِ. قَالَ [وَهْبٌ][(١)]: فَقُلْتُ: قَالَ الْفَتَى: يَا أَيُّوبُ، أَمَا كَانَ فِي عَظَمَةِ اللهِ وَذِكْرِ الْمَوْتِ، مَا يُكِلُّ لِسَانَكَ، وَيَقْطَعُ قَلْبَكَ، وَيَكْسِرُ حُجَّتَكَ؟ يَا أَيُّوبُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ للهِ عِبَادًا [أَسْكَتَتْهُمْ][(٢)] خَشْيَةُ اللهِ مِنْ غَيْرِ [عِيٍّ][(٣)]، وَلَا بُكْمٍ، وَإِنَّهُمْ هُمُ النُّبَلَاءُ، الْفُصَحَاءُ، الطُّلَقَاءُ، الْأَلِبَّاءُ، الْعَالِمُونَ بِاللهِ وَآيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا عَظَمَةَ اللهِ، انْقَطَعَتْ[(٤)] قُلُوبُهُمْ، وَكَلَّتْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَطَاشَتْ عُقُولُهُمْ وَأَحْلَامُهُم[(٥)]، فَرَقًا مِنَ اللهِ وَهَيْبَةً لَهُ، وَإِذَا اسْتَفَاقُوا[(٦)] مِنْ ذَلِكَ اسْتَبَقُوا إِلَى اللهِ ﷻ بِالْأَعْمَالِ الزَّاكِيَةِ، لَا يَسْتَكْثِرُونَ للهِ الْكَثِيرَ، وَلَا يَرْضَوْنَ لَهُ بِالْقَلِيلِ، يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُمْ مَعَ الظَّالِمِينَ الْخَاطِئِينَ، وَإِنَّهُمْ لَأَنْزَاهٌ أَبْرَارٌ، وَمَعَ الْمُضَيِّعِينَ الْمُفَرِّطِينَ، وَإِنَّهُمْ لَأَكْيَاسٌ أَقْوِيَاءُ، نَاحِلُونَ، ذَائِبُونَ[(٧)]، يَرَاهُمُ الْجَاهِلُ فَيَقُولُ: مَرْضَى، وَلَيْسُوا بِمَرْضَى، قَدْ[(٨)] خُولِطُوا، وَقَدْ خَالَطَ الْقَوْمَ أَمْرٌ[(١)] عَظِيمٌ[(٢)].

---

(١) كتب في الأصل: (أيوب)، وكتب فوقه: (وهب)، وهو الصحيح

(٢) في (ب): (أسكنتهم).

(٣) قال في «إسفار الفصيح» (١/ ٤٢٨): «(عييت بالأمر) بكسر الياء الأولى، أعيا به عِيًا بكسر العين: (إذا لم تعرف وجهه)، أي عَجزتُ عنه وقَصرتُ، فلم اهتد لجهة الخلاص منه، (وأنا به عيٌّ) بفتح العين، على مثال ليٍّ، (وعيٌّ) أيضًا، على مثال سري. وذكر ثعلب $ عيِيتُ بكسر الياء، مع أفْعَلْتُ».

(٤) في (ظ): (تقطعت...).

(٥) في (ن): (وأخلاقهم).

(٦) في (ظ): (فإذا استفاقوا).

(٧) في (ن): (دائبون)، وفي (ب): (ذائبون).

(٨) في (ظ): (وقد).

=

(١) في (ظ): (أمرًا عظيمًا)، ثم انتقل بعد هذا الأثر في (ظ) إلى رقم (٦٢) الآتي.

(٢) **حسن بمجموع طرقه إلى وهب**، ولكنه من الإسرائيليات، وسند المصنف ضعيف.

ابن صاعد تقدم (١٥)، وبقية رجاله ثقات غير أبي الحكم وهو مروان بن عبد الحميد مترجم في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٨٣) وهو متابع كما سيأتي، وموسى بن أبي درم ويقال: ابن كردم، ذكره البخاري في «الكبير» (٧/ ٢٨٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٤٢)، والذي قال: (ابن كردم) هو: ابن صاعد، وقال غيره: (ابن درم)، وذكر (ابن كردم) الحافظ في «التقريب» وقال: مجهول. وهو متابع كما سياتي إن شاء الله.

والأثر: أخرجه المصنف في «الشريعة» (١٢٩) بهذا الإسناد والمتن.

وأخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (١١٣٨) فقال: حدثنا أبو الحكم، أخبرنا موسى بن كردم، به.

وأخرجه ابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (٥) حدثنا أبو الحكم به -ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٧٨)-.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (١/ ٥٢٥-٥٢٦) من طريق أبي الحكم به نحوه.

إلا أنه وقع في المطبوع: «هارون بن عبد الواحد أبو الحكم»، وهو خطأ، والصواب كما تقدم.

وأخرجه أحمد في «الزهد» (٥٤) فقال: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن إدريس بن وهب بن منبه، عن أبيه قال: كنا مع ابن عباس رضي الله عنهما، فذكر نحوه، ورجاله ثقات غير إدريس بن وهب، فلم أجد لابن وهب ولدًا يقال له إدريس، وذلك بعد طول البحث، ولكن هناك إدريس بن سنان ابن بنت وهب بن منبه، وهو يروي عن جده وهب بن منبه، ويروي عنه أبو بكر بن عياش وهو ضعيف كما في «التقريب»، وهذا هو الصواب، ويكون هنا نسب إلى جده من جهة أمه، ويوضحه ما في الطبراني «الكبير» (١١/ ١١٠٣٢) كما سيأتي نقله أيضًا إن شاء الله.

ثم وجدت الفسوي أخرجه في «المعرفة» (١/ ٥٢٤) من طريق إدريس بن سنان ابن بنت وهب به مطولًا، وبهذا يكون هذا متابعًا لموسى بن أبي كردم، وقد تابع أبا الحكم: عبد المجيد بن عبد العزيز =

قال محمد بن الحسين: هَذِهِ الْأَخْبَارُ تَدُلُّ عَلَى مَا وَصَفْنَا بِهِ الْعُلَمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ.

فإن قال قائل: وَلِمَ دَاخَلَ الْعُلَمَاءَ هَذَا الْإِشْفَاقُ الشَّدِيدُ، وَخَافُوا مِنْ عِلْمِهِمْ هَذَا الْخَوْفَ كُلَّهُ؟

قيل له: عَلِمُوا أَنَّ اللهَ ﷻ يُسَائِلُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ: مَا عَمِلُوا فِيهِ؟ فَجَعَلُوا مُسَاءَلَةَ اللهِ نُصْبَ أَعْيُنِهِمْ، فَأَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمْ شِدَّةَ الْحَذَرِ، وَأَخَذُوا بِالثِّقَةِ فِي كُلِّ أَمْرِهِمْ.

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ لَيُسْأَلُونَ عَنْ عِلْمِهِمْ: مَا عَمِلُوا فِيهِ؟

قِيلَ: نَعَمْ.

فَإِنْ قَالَ: فَاذْكُرْ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا سَمِعَهُ الْعَالِمُ انْتَبَهَ مِنْ رَقْدَتِهِ، وَأَخَذَ نَفْسَهُ بِلُزُومِ أَخْلَاقِ مَنْ ذَكَرْتَ، وَاللهُ مُوَفِّقُنَا.

قِيلَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

= بن أبي رواد عند المصنف في «الشريعة» (١٣٠)، فرواه عن موسى بن أبي درم -كذا قال-، عن يوسف بن ماهك، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه بلغه عن مجلس فذكره بنحوه.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٧٢١) من طريق أبي عوانة الرازي حدثنا خلف بن هشام حدثنا أبو شهاب عن إبراهيم بن موسى عن وهب بن منبه فذكره، وليس فيه ذكر أيوب ولا طلب من ابن عباس لوهب أن يبين لهم ما قال الفتى لأيوب. والأثر بمجموع هذه الطرق يصير حسنًا عن وهب، ولكنه من الإسرائيليات، والله أعلم.

٣

باب: ذكر سؤال الله لأهل العلم عن علمهم ماذا عملوا فيه

٥٧- ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ المفَضَّل بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَانِيُّ، فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثَنَا صَامِتُ بْنُ مُعَاذٍ، ثَنَا عَبْدُ المَجِيدِ[١]، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَزُولُ[٢] قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ: عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ: مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ**»[٣].

---

(١) وقع في الأصل، و(أ): (عبد الحميد)، وهو خطأ، والصواب: (عبد المجيد) كما في (ب) و(ن) وهو ابن عبد العزيز بن أبي رواد.

(٢) في (أ)، و(ب): (لا يزول).

(٣) **الصحيح فيه الوقف من هذا الوجه**، والموقوف ضعيف، ومتنه حسن عن أبي برزة ﵁ كما سيأتي (٥٨).

أبو سعيد اليماني ثقة تقدم (٥٢)، وصامت هو ابن معاذ بن شعبة أبو محمد الجندي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٢٤) وقال: كان يهم ويغرب. وترجمه الحافظ في «اللسان» وذكر له بعض الأحاديث التي أنكرت عليه ولم يذكر هذا منها، ووثقه الهيثمي في «المجمع».

وعبد المجيد هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد: ثقة يخطئ، وصفوان هو ابن سليم المدني أبو عبد الله الزهري: ثقة، وعدي هو ابن عدي بن عميرة: ثقة، والصنابحي هو عبد الرحمن بن عسيلة: ثقة.

والحديث أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١١) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١٥٩٩)، =

=

و«الشعب» (١٧٨٥)-، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (٢)، و«التاريخ» (١١/ ٤٤١)، و«الجامع» (٨)، وتمام في «فوائده» (١٧٤٨) «الروض»، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣١-٣٢)، و«التاريخ» (٣٥/ ١١٨) كلهم من طريق المفضل بن محمد به.

قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٤٧): «وَهِمَ -يعني: عبد المجيد بن أبي رواد في قوله (عن صفوان)، وإنما روى الثوري هذا الحديث عن ليث بن أبي سليم، عن عدي، عن الصنابحي، عن معاذ ﵁ موقوفًا».

وقد رواه إبراهيم بن زياد الصائغ كما عند البزار في «مسنده» (٢٦٤٠) ومحمد بن حسان الأزرقي كما في «العلل» للدارقطني (٦/ ٤٧)، كلاهما عن قبيصة بن عقبة قال: أخبرنا سفيان، عن ليث، عن عدي بن عدي، عن الصنابحي، عن معاذ ﵁ أحسبه رفعه، فذكره.

وقبيصة له بعض الوهم في حديثه عن الثوري، وقد قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٤٧) بعد ذكره لهذا الوجه: «ورواه هناد بن السري عن قبيصة عن الثوري بهذا الإسناد موقوفًا غير مرفوع، وهو الصحيح عن الثوري».

قلت: أخرجه هناد في «الزهد» (٧٢٤) من هذا الوجه الذي ذكره الدارقطني.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (١٠)، وابن أبي خيثمة في «العلم» (٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٤٦)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١٢٠٨)، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣٢). جميعهم من طريق ليث بن أبي سليم، عن عدي، به موقوفًا.

وهذا سند ضعيف من أجل ليث، فإنه ضعف من جهة سوء حفظه.

وأخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (٣) من طريق ليث به، لكن قال: «عن رجاء بن حيوة» بدل «الصنابحي»، ولعل هذا من تخليط ليث $.

وقد أخرج الموقوف الدارمي في «مسنده» (٥٥٦) من طريق عمارة بن غزية عن يحيى بن راشد عن فلان العرني عن معاذ من قوله.

=

٥٨- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: ثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَزُولُ**[١] **قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ**» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ[٢].

=

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٥٩٨) وأبهم فيه التابعي.

وهذا فيه مبهم كما ترى. وقد رجح الوقف الإمام الدارقطني في «العلل» (٦/ ٤٨) وهو كما قال $.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٦): «رواه الطبراني والبزار بنحوه، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير صامت بن معاذ وعدي بن عدي وهما ثقتان».

وقال المنذري في «الترغيب»: رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح وكلامهما متعقب بما سبق بيانه ولله الحمد. وانظر رقم (٥٨) و(٥٩).

(١) في (أ)، و(ب): (لا يزول).

(٢) **حسن إن شاء الله.**

الفريابي ثقة تقدم (١٤)، وبقية رجال إسناده ثقات غير أبي بكر بن عياش فصدوق، وسعيد بن عبد الله بن جريج: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: عداده في أهل الكوفة. وذكره ابن المديني في الطبقة السابعة من أصحاب نافع، وقال أبو حاتم: مجهول. وصحح له الترمذي هذا الحديث، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ١٢١-١٤٠) (ص١١٤): مجهول العدالة ولم يضعف، وقال الحافظ: صدوق له أوهام.

وهو عندي كما قال الحافظ $ يحسن حديثه ما لم يعلم أنه أخطأ فيه، وهذا الحديث مما لم يذكر أنه أخطأ فيه، ويعضده حديث معاذ الموقوف عليه الذي سبق ذكره (٥٧)، فمن أجل ذلك حسنته، أما بقية شواهده فكلها تالفة لا تصلح للاعتبار، والله أعلم.

والحديث أخرجه الدارمي في «مسنده» (٤٥٤)، وعنه الترمذي (٢٤١٧) وقال: حسن صحيح =

=

وأبو يعلى (٧٤٣٤)، والروياني «في مسنده» (١٣١٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٦٠٠)، والخطيب في «الاقتضاء» (١)، وأبو نعيم في «الحلية»، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥١٧-٥١٨)، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣١) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش به.

وتابع أبا بكر بن عياش عبد الله بن نمير كما عند أبي نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٢)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢١٢)، [الرشد] من طريق الحارث بن محمد عن أبي بكر بن عياش عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن أبي برزة مرفوعًا وفيه بدل السؤال عن العلم: «وعن حبنا أهل البيت».

وهي زيادة زادها معروف بن خربوذ، ذكرها الذهبي في ترجمته من «الميزان» وقال: أتى بخبر باطل، وذكر له هذا الحديث، لكن جعله من مسند أبي ذر. ومن ذلك الوجه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٥٩).

قلت: والمتهم بهذه الزيادة المنكرة هو معروف بن خربوذ.

وقد جاء بنحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ١١١٧٧)، وفي «الأوسط» (٩٤٠٦) «الحرمين»، وفيه الزيادة السابقة، وهو من طريق حسين بن الحسن الأشقر، وهو رافضي خبيث، كان شتامًا للسلف، وكذبه أبو معمر الهذلي، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث».

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٦): «وفيه حسين بن الحسن الأشقر، وهو ضعيف جدًّا، وقد وثقه ابن حبان مع أنه يشتم السلف».

وجاء أصل الحديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٧١٠) «الحرمين» من طريق عبد الله بن حكيم أبي بكر الداهري، عن محمد بن سعيد الشامي، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا بنحو حديث أبي برزة رضي الله عنه.

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد.

قلت: وهذا إسناد تالف جدًّا، أبو بكر الداهري: متروك، وكذبه الجوزجاني، ومحمد بن سعيد هو =

٥٩- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ العيشي[(١)]، ثَنَا أَبُو مِحْصَنٍ حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَزُولُ قَدَمَا ابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسِ خِصَالٍ: عَنْ عُمُرِكَ فِيمَا أَفْنَيْتَه، وَعَنْ شَبَابِكَ فِيمَا [أَبْلَيْتَه]**[(٢)]**، وَعَنْ مَالِكَ: مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتَ وَفِيمَا أَنْفَقْتَ، وَمَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ**»[(٣)].

=

المصلوب على الزندقة، كذاب مشهور.

وجاء عن معاذ ﷺ تقدم القول فيه (٥٧)، وسيأتي عن ابن مسعود ﷺ (٥٩).

(١) وقع في الأصل، و(أ)، وفي (ن): (القيسي) وهو تصحيف، والصواب المثبت.

(٢) في (ب): (أبليت).

(٣) **سنده مطروح**.

الفريابي ثقة تقدم رقم (١٤)، ومحمد بن بكار هو العيشي البصري: ثقة، وأبو محصن هو حصين بن نمير الواسطي لا بأس به كما في «التقريب»، وحسين بن قيس هو أبو علي الرحبي الواسطي الملقب بحنش: متروك الحديث، وعطاء هو ابن أبي رباح أسلم: ثقة فقيه يرسل كثيرًا، وابن عمر هو عبد الله، وابن مسعود هو عبد الله، كلاهما من الصحابة الكرام ﷺ أجمعين.

والحديث أخرجه: الترمذي (٢٤١٦)، وأبو يعلى (٥٢٧١)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ رقم ٩٧٧٢)، و«الصغير» (٧٦٠)، وابن عدي في «الكامل» (ترجمة الحسين بن قيس)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٤)، و«الزهد» (٧١٧)، والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٤٤٠)، و«الموضح» (٢/ ٣٣)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٣/ ٩٢)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٦- ١٧٧) من طريق حصين، به.

قال الترمذي: «حديث غريب، لا نعرفه من حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس، والحسين بن قيس يضعف في الحديث من قبل حفظه».

قلت: هو متروك كما سبق.

=

٦٠- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ قَالَا: ثَنَا أَبُو عَوَانَة، ثَنَا هِلَالُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: عَنْ هِلَالٍ الْوَزَّانِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ -يَعْنِي: مَسْجِدَ الْكُوفَةِ[1]- بَدَأَ بِالْيَمِينِ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَنَا فَقَالَ: «وَاللهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَإِنَّ رَبَّهُ سَيَخْلُو بِهِ كَمَا يَخْلُو أَحَدُكُمْ بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا غَرَّكَ بِي؟ -ثَلَاثَ مِرَارٍ- مَاذَا أَجَبْتَ الْمُرْسَلِينَ؟ كَيْفَ عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟»[2].

=

وقال الطبراني في «الصغير»: «لا يروي عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرد به حميد بن مسعدة». وانظر ما تقدم (٥٨) و(٥٧).

(١) في (ظ): (يعني مسجدًا بالكوفة).

(٢) **صحيح الإسناد**.

جميع رجاله ثقات، وأبو عوانة هو وضاح بن عبد الله اليشكري.

والأثر أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٩/ ٨٨٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١) من طريق أبي عوانة به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٢) عن شريك النخعي عن هلال الوزان به، ومن طريق ابن المبارك أخرجه النسائي في «الكبرى» رقم (٣/ ١١٨٤ ط مؤسسة الرسالة)، والخطيب في «الجامع» (١٢٠٠).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٨٩٠٠) من طريق أسد بن موسى، عن شريك، عن هلال، به.

فالحاصل: أن ابن المبارك وأسد بن موسى روياه عن شريك، عن هلال الوزان، به فجعلاه من قول ابن مسعود رضي الله عنه.

وقد خالفهم إسحاق بن عبد الله أبو يعقوب التميمي الأذني كما عند الطبراني في «الأوسط» (٤٤٩) «الحرمين»، فرواه عن شريك، عن هلال الوزان، عن عبد الله بن عكيم، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما منكم من أحد إلا وسيسأله ربه تبارك وتعالى فيقول: عبدي، ما غرَّك بي؟ ماذا أجبت المرسلين؟». ثم قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هلال الوزان إلا شريك، تفرد به =

٦١- ثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «[إِنَّ][(١)] أَخْوَفَ مَا أَخَافُ إِذَا وَقَفْتُ عَلَى الْحِسَابِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ، فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟»[(٢)].

= إسحاق بن عبد الله. وهو مذكور في «الثقات» لابن حبان.

قلت: رفعه غير محفوظ، والصواب عن شريك وقفه على ما رواه ابن المبارك وأسد بن موسى، والله أعلم. وهذا الموقوف يعضد حديث أبي برزة رضي الله عنه السابق (٥٨).

(١) في (ب): (إني).

(٢) **صحيح بمجموع طرقه**، وسند المصنف هذا منقطع.

جميع رجاله ثقات، غير أن حميد بن هلال لم يلق أبا الدرداء رضي الله عنه، قاله أبو حاتم كما في «المراسيل» لابنه.

والأثر أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (٣٣) عن سليمان به.

وأخرجه أيضًا أحمد في «الزهد» (١٧٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٢٠١) من طريق سليمان بن المغيرة، به.

وهذا سند منقطع كما تقدم، ولكنه قد جاء عن أبي الدرداء من أوجه أخر، منها:

١- ما أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢٢٦) من طريق الربيع بن نافع، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣-٢١٤) من طريق الوليد بن مسلم، ابن عساكر في «تاريخه» (١٥/ ٣٤٨) من طريق أبي زرعة عن يحيى بن صالح ثلاثتهم، عن علي بن حوشب، عن أبيه، أنه سمع أبا الدرداء رضي الله عنه على المنبر يخطب وهو يقول: «إني لخائف يوم ينادي المنادي» فذكره بنحوه مطولًا، وهذا حسن بسابقه إن شاء الله؛ فعلي بن حوشب ثقة، وثقه دحيم وأبو زرعة في «تاريخه»، وأبوه ترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» (١٥/ ٣٤٧-٣٤٨)، ونقل عن أبي زرعة أنه قال: «في الطبقة التي تلي أصحاب رسول الله =

=

ﷺ وهي العليا: حوشب الفزاري وهو أبو علي بن حوشب».

٢- ما أخرجه معمر في «جامعه» كما في «مصنف عبد الزراق» (١١/ ٢٥٣) رقم (٢٠٤٦٧)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١٥٩٦) عن قتادة قال: قال أبو الدرداء:... فذكره بنحو ما هاهنا، وهذا سند فيه ضعف من وذلك أن معمر بن راشد سيء الحفظ في قتادة، قاله الدارقطني، وفيه انقطاع فمعمر لم يسمع من أبي الدرداء رضي الله عنه، ولكنه في الشواهد.

٣- ما أخرجه ابن عبد البر في «جامعه» (١٢٠٤) من طريق ابن وهب في «الجامع» (١١٩١) أخبرنا معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، فذكره بنحوه. وهذا سند صحيح ولكن خالف ابنَ وهب: أبو صالح كاتب الليث كما عند البيهقي في «المدخل» (١٥٩٧)، و«الشعب» (١٧٨٣) فرواه عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن أبي الدرداء، وأبو صالح ضعيف، فالراجح هو الوجه السابق بذكر كثير بن مرة، والسند كما سبق حسن.

٤- ما أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢٧٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٨)، والخطيب في «الاقتضاء» (٥٤) من طريق أبي قدامة عن مالك بن دينار قال: قال أبو الدرداء:... فذكره، وهذا فيه ضعف، فإن أبا قدامة وهو الحارث بن عبيد: ضعيف، ومالك بن دينار لم يسمع من أبي الدرداء رضي الله عنه.

٥- ما أخرجه الخطيب في «الاقتضاء» رقم (٥٥) من طريق سفيان قال: قال أبو الدرداء رضي الله عنه...، فذكره، وهذا سند معضل.

٦- وأخرجه الخطيب في «الاقتضاء» برقم (٥٣) من طريق حريز بن عثمان، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، فذكره.

وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَوْفٍ وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وهو من مشايخ حريز، وقد قال أبو داود: «جميع مشايخ حريز ثقات»، ولا يوجد فيه جرح، ولذا فقد وثقه الحافظ وهو كما قال، وأما قول ابن القطان: «مجهول». فلا يضر لما قد عرف عنه من كثرة التجهيل لمن هو معروف.

ولذا فقد حسن الشيخ الألباني هذه الطريق في تعليقه على «الاقتضاء» وذلك متوقف على إثبات =

٦٢- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ [مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ](١)، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «لَا تَكُونُ عَالِمًا حَتَّى تَكُونَ(٢) بِالْعِلْمِ عَامِلًا»(٣).

=

سماع عبد الرحمن من أبي الدرداء رضي الله عنه.

٧- ما أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٥٩٧) من طريق معاوية بن صالح أن أبا الزاهرية، حدثه عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «إني لا أخشى... ».

٨- ما أخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٥٤٤) عن سعيد بن سنان، عن حدير بن قريب، عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يقول: «إني لست أخاف أن يقال لي: يا عويمر، ما علمت في تعلم...»، وسنده مطروح.

والأثر عندي صحيح بمجموع هذه الطرق، والله أعلم. انظر «الشعب» (١٨٥٢).

(١) في (ب): (معاذ بن صالح).

(٢) في (ظ): (لا يكون الرجل عالمًا حتى يكون..).

(٣) **صحيح بمجموع طرقه**، وهذا سند منقطع.

رجاله ثقات، ومعاوية بن صالح بن حدير هو إلى التوثيق أقرب، وحبيب بن عبيد لم يسمع من أبي الدرداء رضي الله عنه، قال أبو حاتم كما في «المراسيل» لابنه: «مرسل»، ولكن للأثر طرق يقوى بها، منها:

١- ما أخرجه وكيع في «الزهد» (٢٢٠)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٥٩٥)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٢٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/ ١٢٧) عن جعفر بن برقان، عن فرات بن سليمان، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، فذكره بنحوه.

وفرات بن سليمان مترجم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٠) ولم يذكر له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما عن بعض التابعين، ثم قال: «لا بأس به، محله الصدق، صالح الحديث».

وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٧) من طريق جعفر بن برقان، عن أبي الدرداء رضي الله عنه به، وهذا سند معضل.

=

٦٣- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا حَسَنٌ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يزيد بن خُنَيْسٍ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ(١)، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ قَالَ: «كَانَ فَتًى يَخْتَلِفُ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَسْأَلُهَا وَتُحَدِّثُهُ، [فَجَاءَهَا ذَاتَ يَوْمٍ] يَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ عَمِلْتَ بِمَا سَمِعْتَ؟ فَقَالَ: لَا وَاللهِ يَا أُمَّهْ. قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، فَفِيمَ تَسْتَكْثِرُ مِنْ حُجَجِ اللهِ عَلَيْنَا وَعَلَيْكَ؟»(٢).

=

٢- ما أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٠١) وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٣٥)، والخطيب في «الاقتضاء» (٢٦)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٧/ ١٤٧) من طريق سليمان بن موسى الأشدق، عن أبي الدرداء ﵁، به، وسليمان بن موسى لم يسمع من أحد من الصحابة، قاله البخاري كما في «تحفة التحصيل».

٣- وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١١٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣) وابن عبد البر في «الجامع» (١٢٣٩) من طريق ضمرة بن حبيب، عن أبي الدرداء، بنحوه، وهي طريق منقطعة، فإن ضمرة لم يسم من أبي الدرداء ﵁.

٤- وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/ ١٤٦) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء به. وعبد الملك بن هارون كذاب، انظر «الميزان».

٥- وأخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (١٧) من طريق عمر بن عبد العزيز عن أبي الدرداء به نحوه، وهذا سند معضل.

٦- وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٤٦٧)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١٥٩٦)، من طريق معمر عن قتادة عن أبي الدرداء ﵁، وبقي له طرق أخرى عند البيهقي في «المدخل» وغيره، والأثر بمجموع طرقه الصالحة صحيح لغيره؛ والله أعلم!

(١) وقع في (أ)، و(ن) ونسخة (ب) و(ظ): (عمرو بن قيس)، وهو خطأ، والصواب المثبت كما في «الاقتضاء».

(٢) **مطروح بهذا السند.**

جعفر بن محمد الصندلي وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١١)، وانظر «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧).

وبقية رجاله ثقات، غير عمر وهو ابن قيس المكي المعروف بسندل؛ فإنه متروك الحديث، فقد تركه =

٦٤- [ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ][1] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ [بُرْقَانَ][2]، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قَالَ: «وَيْلٌ لِلَّذِي لَا يَعْلَمُ مَرَّةً، وَوَيْلٌ لِلَّذِي يَعْلَمُ وَلَا يَعْمَلُ، سَبْعَ مَرَّاتٍ[3]»[4].

=

الجمهور، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر «التهذيب».

وأما محمد بن يزيد بن خنيس فقول الحافظ في «التقريب»: «مقبول. يعني: إن توبع وإلا فليِّن» كذا قال، والمعتمد: أنه ثقة، فقد روى عنه أبو حاتم وغيره من الثقات ووثقه -أعني أبا حاتم- وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان من خيار الناس ربما أخطا يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره».

والأثر أخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (٩٢) من طريق جعفر بن محمد الصندلي، به.

(١) في (أ)، و(ب): (نا أبو بكر عبد الله...).

(٢) في الأصل وفي (ب): (برهان).

(٣) انتقل في (ظ) بعد هذا إلى السابق برقم (٦١) (٦٢) ثم بعدها انتقل إلى رقم (٦٩).

(٤) **منقطع**.

جميع رجاله ثقات، تقدمت الترجمة لهم غير جعفر بن برقان وميمون بن مهران وهما ثقتان، لكن ميمون بن مهران لم يسمع من أبي الدرداء فيما يظهر، فإن أبا الدرداء مات في خلافة عثمان رضي الله عنه، وميمون بن مهران مات سنة (١١٧هـ)، يعني بعد وفاة عثمان بما يقارب (٨٢) عامًا، فإن عثمان بن عفان توفي سنة (٣٥هـ) **هذا أمر**.

الأمر الثاني: أن ميمون بن مهران لم يسمع من سعد بن أبي وقاص والزبير رضي الله عنهما، وقد كانت وفاتهما بعد أبي الدرداء رضي الله عنه، فمن باب الأولى عدم سماعه من أبي الدرداء رضي الله عنه، ويضاف إلى هذا أن ميمون بن مهران كثير الإرسال.

والأثر أخرجه وكيع في «الزهد» (٢١٧) عن جعفر بن برقان، به.

=

=

ومن طريق وكيع أخرجه أحمد في «الزهد» (ص١٧٦)، والخطيب في «الاقتضاء» (٤٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/ ١٤٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤/ ٣٦) عن الفضل بن دكين، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١١) من طريق سفيان، والخطيب في «الاقتضاء» (٤٨)، وابن عبد البر في «جامعه» (١٢١٢) من طريق عبد الله بن داود الخريبي: جميعهم عن جعفر بن برقان، به.

وقد جاء مرفوعًا: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١١)، الخطيب في «الاقتضاء» (٦٤)، وابن عساكر في «ذم من لم يعمل بعلمه» (٧)، من طريق قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعًا، به.

قال ابن عساكر: «غريب من حديث أبي وائل شقيق بن سلمة عن حذيفة، تفرد محمد بن عبد الله بن الزبير عن قيس».

قال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف؛ من أجل قيس بن الربيع. قال الحافظ: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

وأخرجه أيضًا (٦٥) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، حدثنا فرج بن فضالة، عن سليمان بن الربيع مولى العباس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**وَيْلٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ، وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَعَلَّمَهُ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ وَلَا يَعْمَلُ**»، سَبْعَ مَرَّاتٍ.

قال الشيخ الألباني: «إسناده ضعيف؛ لضعف البجلي وشيخه فرج بن فضالة، وسليمان بن الربيع مولى العباس لم أجد له ترجمة الآن».

وعلقه ابن عبد البر في «الجامع» (٥٦٢) قال: ذكر الفريابي عن الثوري قال: بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «وَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ وَلَمْ يَعْمَلْ، وَوَيْلٌ ثُمَّ وَيْلٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَتَعَلَّمُ، مرتين»، كذا لفظه.

وأخرج ابن وهب في «الجامع» (١٣٨٩) أخبرني إبراهيم بن نشيط الوعلاني، عن سالم بن غيلان، أن رسول الله ﷺ قال: «ويل لمن علم ولم ينفعه علمه...».

=

قال محمد بن الحسين: مَنْ تَدَبَّرَ هَذَا، أَشْفَقَ مِنْ عِلْمِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، فَإِذَا أَشْفَقَ مَقَتَ نَفْسَهُ(١)، وَبَانَ بِأَخْلَاقِهِ الشَّرِيفَةِ [الَّتِي](٢) تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهَا، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ لَنَا وَلَكُمْ إِلَى الرَّشَادِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

=

إبراهيم: ثقة، وسالم: صدوق، لكنه من كبار أتباع التابعين، فهو معضل.

قلت: ومثل هذا قد كثرت طرقه وضعفه ليس شديدًا، فيكون حسنًا على قول طائفة من المحدثين.

(١) قال ابن وهب في «الجامع» (١١٩٦): «أخبرني معاوية بن صالح، عن أبي عبيد، عن الحسن البصري، قال: «العلم علمان: علم بالقلب، وعلم باللسان، فأما علم القلب فذلك الذي نفع وانتفع، وأما علم اللسان فذلك الذي نفع ولم ينتفع».

(٢) وقع في الأصل: (الذي).

₵

كِتابُ أخْلَاقِ الْعَالِمِ الْجَاهِلِ الْمفتتِن بعِلمِهِ

قال محمد بن الحسين: قَدْ تَقَدَّمَتِ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ صَحَابَتِهِ ﷺ، وَعَنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ رَحِمَهُمُ اللهُ بِصِفَةِ عُلَمَاءَ فِي الظَّاهِرِ، لَمْ يَنْفَعْهُمُ اللهُ بِالْعِلْمِ، مِمَّنْ طَلَبَهُ: لِلْفَخْرِ وَالرِّيَاءِ، وَالْجَدَلِ وَالْمِرَاءِ، وَتَأَكَّلَ بِهِ الْأَغْنِيَاءَ، وَجَالَسَ بِهِ الْمُلُوكَ وَأَبْنَاءَ الْمُلُوكِ، لِيَنَالَ بِهِ الدُّنْيَا، فَهُوَ يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَخْلَاقُهُ أَخْلَاقُ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْجَفَاءِ، فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ، لِسَانُهُ لِسَانُ الْعُلَمَاءِ، وَعَمَلُهُ عَمَلُ السُّفَهَاءِ.

فإن قال قائل: فَاذْكُرِ الْأَخْبَارَ فِي ذَلِكَ، لِنَحْذَرَ مَا حَذَّرْتَنَا.

قِيلَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ اللهُ.

٦٥- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ[(١)]، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْهُنَائِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ دُرَيْكٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِغَيْرِ اللهِ، أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[(٢)].

---

(١) في (أ) أُقحِمت: (أخبرنا) قبل المطرز، وهو خطأ واضح، وفي (ب) وقع (نا المطرز)، والصواب المثبت.

(٢) **منقطع**.

خالد بن دريك لم يدرك ابن عمر. قاله المزي؛ ولهذا ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٥٠١٧).

أبو بكر المطرز تقدم رقم (٣٠)، وبقية رجاله ثقات، غير محمد بن عباد وهو أبو عباد المصري فصدوق، وعلي بن المبارك هو الهنائي، وأيوب هو ابن أبي تميمة السختياني، وخالد بن دريك لم يدرك ابن عمر ﷺ، قاله المزي في «تحفة الأشراف» (٥/ ٣٤٢).

=

٦٦- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا الحَسَن بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ [ابْنِ جُرَيْجٍ](١)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِتُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا لِتَجْتَرُّوا بِهِ الْمَجَالِسَ، [فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ](٢)، فَالنَّارُ النَّارُ**»(٣).

=

وقال الحافظ في «النكت الظراف»: «حكم ابن القطان بصحته، فكأنه عنده متصل، واكتفى بالمعاصرة».

والحديث أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٩١٠)، والترمذي (٢٦٥٥)، وابن ماجه (٢٥٨)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢١٦١) من طريق محمد بن عباد الهنائي، وقال الترمذي: «حسن غريب، لا نعرفه من حديث أيوب إلا من هذا الوجه».

وقال المنذري في «الترغيب» (٨٥): «ضعيف، رواه الترمذي وابن ماجه كلاهما عن خالد بن دريك عن ابن عمر ﷺ ولم يسمع منه، ورجال إسنادهما ثقات».

وبذلك ضعفه الشيخ الألباني $ في «الضعيفة» (٥٠١٧).

(١) وقع في (ب): (ابن أبي جريج).

(٢) في (ب): (فمن فعل ذلك منَّا).

(٣) **صححه العلامة الألباني** في «صحيح الترغيب» (١٠٢)، **قلت:** الراجح إرساله من هذا الوجه.

عبد الله بن صالح هو أبو محمد البخاري: وثقه أبو علي الحافظ وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٨١) و«السير» (١٤/ ٢٤٣).

وسعيد بن أبي مريم الحكم: ثقة فقيه، ويحيى بن أيوب هو الغافقي: صدوق، وابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز: ثقة وحش التدليس، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس: صدوق يدلس.

والحديث أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٠٨) من طريق المصنف، به.

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٤)، وابن حبان (٧٧)، والحاكم (١/ ٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٣٥) =

٦٧- ثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي، ثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ [أَحْمَدُ بْنُ

=

و«المدخل» (١٥٨٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦٧٢)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (١١٢٧)، وتمام في «الفوائد» (١١١ الروض)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٢/ ٣٠١-٣٠٢) من طريق سعيد بن أبي مريم به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم». وكذا قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٥٢).

قلت: فيه تدليس ابن جريج وأبي الزبير، ومع ذلك فقد تقدم لك أن مخرجه سعيد بن أبي مريم عن يحيى الغافقي، وقد تفرد به الغافقي وذكر فيما أنكر عليه.

فقد ذكره ابن عدي في ترجمته في «الكامل» وكذا الذهبي في «الميزان»، وقال في «السير» (٨/ ٨): (ومن غرائبه -يعني: الغافقي- ما رواه سعيد بن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب الغافقي...)، فذكره، ثم قال: «فهذا معروف بيحيى بن أيوب». ولذا قال شيخنا مقبل رحمه المولى سبحانه في «تتبعه لأوهام الحاكم» تحت رقم (٢٩٠): «الحديث ذكره الذهبي من مناكيره يحيى بن أيوب الغافقي، ويزيد الحديث ضعفًا أن عبد الله بن وهب أرسله، وعبد الله أرجح من يحيى بن أيوب».

قلت: المرسل أخرجه الحاكم (١/ ٨٦) وعنه البيهقي في «المدخل» (١٥٨٥) من طريق ابن وهب في «الجامع» (١٣٨٦) عن ابن جريج يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره، فيكون الراجح في حديث جابر الإرسال.

ثم وجدت الهروي أخرج الحديث في «ذم الكلام» (١٣١) من طريق سعيد بن أبي مريم، به موصولاً على الوجه السابق، ثم أتبعه برقم (١٣٢) من طريق عمرو بن الربيع، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج قال: قال رسول الله ﷺ:... وهذا يؤيد وجه الإرسال. وتعقيب الهروي للمرفوع بالمرسل إشارة منه $ إلى إعلاله بذلك، والله أعلم.

وهذا المرسل سنده صحيح إلى ابن جريج، وللمتن شواهد يأتي ذكرها تحت الرقم (٦٨) إن شاء الله.

الْمِقْدَامِ][١]، ثَنَا [أمية بْنُ خَالِدٍ][٢]، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ [أَبِيهِ][٣] رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**»[٤].

---

(١) تكرر في (ب).

(٢) وقع في النسخ كلها؛ إلا (ن): (أحمد بن خالد)، والمثبت من (ن) وهو الصواب، كما في مصادر التخريج.

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال الشيخ الألباني في «صحيح الترمذي»: «**حسن**».

قلت: هو محتمل للتحسين.

أبو عبيد علي بن الحسين يسمى بابن حربويه: ثقة، مترجم في «التهذيب»، وكذا بقية رجاله ثقات، غير إسحاق بن يحيى بن طلحة، فقد قال أحمد والفلاس والنسائي: متروك الحديث. وقال القطان: شبه لا شيء. انظر «التهذيب» و«الميزان».

والحديث أخرجه الترمذي (٢٦٥٤)، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تكلم فيه من قبل حفظه».

ومن طريق الترمذي أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (١٣٠).

وأخرجه الحاكم (١/ ٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٠٤)، «وابن عساكر» (٥٥/ ١٧٧)، والخطيب في «الجامع» (٢٤)، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه»، يعني: إسحاق بن يحيى بن طلحة.

وفي الباب أحاديث، منها:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه ابن ماجه (٢٥٣)، والهروي في «ذم الكلام» (١٣٣) من طريق حماد بن عبد الرحمن الكلبي، حدثنا أبو كريب الأزدي، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا، به بلفظ: «**مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيَصْرِفَ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَهُوَ فِي النَّارِ**». =

=

وعزاه العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٥٢) إلى ابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة»، والطبراني، وفيه حماد بن عبد الرحمن الكلبي، قال أبو زرعة: يروي أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم: شيخ مجهول منكر الحديث، ضعيف الحديث.

وأبو بكر الأزدي: مجهول، قاله الذهبي في «ديوانه»، والحافظ في «تقريبه»، والعراقي كما في «تخريج الإحياء» (١٢٥).

قلت: ومثل هذا لا يصلح شاهدًا في الباب.

٢- عن حذيفة ﵁: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٢) من طريق بشير بن ميمون، عن أشعث، عن ابن سيرين، عن حذيفة ﵁ مرفوعًا، بنحوه.

قال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٥٢): «بشير بن ميمون متهم بالوضع، قاله البخاري، وأشعث بن سوار مختلف فيه».

قلت: والراجح ضعفه.

وللحديث طريق أخرى لا يفرح بها، أخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (١٠٠) علق عليها الشيخ الألباني فقال: «إسناده ضعيف جدًّا، وآفته الدارسي -يعني: بشر بن عبيد-، قال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة بين الضعف جدًّا، وكذبه الأزدي».

قلت: وفيه عطاء بن السائب: مختلط، والراوي عنه محمد بن سليم، ولم يذكر بأنه روي عنه قبل الاختلاط ولا بعده.

وله طريق أخرى: أخرجها الخطيب أيضًا في «الجامع» (٢١) وفي سندها أبو بكر الداهري وعطاء بن عجلان كلاهما متروك، ومثل هذا لا يصلح شاهدًا، والله أعلم.

٣- عن أنس بن مالك ﵁: رواه البزار (١٧٨) «كشف الأستار»، والطبراني في «الأوسط» (٥٧٠٤)، والهروي في «ذم الكلام» (١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٢/ ٣١٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٣٠) من طريق سليمان بن زياد، عن شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة، عن أنس ﵁.

=

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان ولم يتابع عليه، ورواه عنه غير واحد».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا شيبان، تفرد به سليمان بن زياد الواسطي، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد».

قلت: وحديثه هذا أورده العقيلي في ترجمته، ثم قال: «قال الغلابي: وذكرت ليحيى بن معين حديثين آخرين، أي: غير هذا الحديث من حديث هذا الشيخ سليمان بن زياد، فقال: هذه الأحاديث بواطيل».

وقال الذهبي في «المغني»: «لا يعرف، وحديثه منكر باطل».

وله طريق أخرى: أخرجها أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٢٥)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٠١) من طريق يعقوب بن القاسم الطلحي، حدثنا عثمان بن مطر، حدثنا أبو هاشم الرماني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، بنحوه.

قال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف من أجل عثمان بن مطر، قال الذهبي في «الضعفاء»: ضعفوه.

قلت: الضعف فيه شديد، قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين مرة: ضعيف، وأخرى: لا يكتب حديثه، وضعفه النسائي. ولا يوجد فيه توثيق.

وأبو هاشم الرماني: ثقة من السادسة ذكروا أنه رأى أنسًا، وفي سماعه منه نظر، والله أعلم.

والحديث شديد الضعف كما ترى لا يصلح شاهدًا.

٤- عن أم سلمة رضي الله عنها: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٦١٩)، وتمام في «الفوائد» (١١٠) «الروض» من طريق: عبد الخالق بن زيد بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن عبد الملك بن مروان، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعًا، بنحوه.

قال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٥٢): عبد الخالق بن زيد: منكر الحديث، قاله البخاري. وعبد الملك بن مروان أورده الذهبي في «الميزان» وقال: «أَنَّى له العدالة وقد سفك الدماء

=

وفعل الأفاعيل؟!!».

قلت: ومثل هذا لا يصلح في الشواهد.

٥- عن أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن ماجه (٢٦٠) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، بنحوه.

قلت: وعبد الله بن سعيد: متروك الحديث.

وله طريق أخرى: أخرجها الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٠٩) من طريق علي بن الحسين المكتب أخبرنا سعد بن الصلت أخبرنا عمرو بن قيس عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا به.

وجميع رجاله ثقات غير علي بن الحسين المكتب فلم أجد ترجمته، والذي يظهر أنه علي بن الحسن المكتب، فإن يكنْ هو فهو: كذاب، كما في «الميزان».

وسعد بن الصلت ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٦) بروايته عن جماعة ورواية جماعة عنه، منهم ابن ابنته إسحاق بن إبراهيم المعروف بشاذان الفارسي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٧٨) وقال: «ربما أغرب»، فمثله صدوق ربما أغرب.

٦- عن معاذ بن جبل ﷺ: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٦٦) رقم (١٢١) من طريق عمرو بن واقد، حدثنا يزيد بن أبي مالك، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعًا، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٤): «فيه عمرو بن واقد وهو ضعيف، ينسب للكذب».

قلت: هو متروك الحديث، وفي السند أيضًا شهر بن حوشب: ضعف لأجل اختلاطه.

٧- مرسل عن مكحول: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٨٦) وسنده إليه صحيح

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٣٨٥) عن الحارث بن نبهان، عن غالب بن عبيد الله، عن الحسن ومكحول مرسلاً، والحارث: متروك، وغالب قال ابن معين: «ليس بثقة».

الخلاصة: أقوى ما جاء في هذا الحديث: مرسل ابن جريج، وأقوى منه مرسل مكحول، ثم حديث =

٦٨- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْذَعِيُّ، فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَلَّامٍ[(١)]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ[(٢)]: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[(٣)]: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ**[(٤)]»[(١)].

= أبي هريرة ﷺ، إنْ كان ذلك الرجل الذي لم أقف على ترجمته غير متروك.

وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٣٠): «في هذا الباب أحاديث عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ لينة الأسانيد عن النبي ﷺ». قلت: ولها شاهد موقوف لا يفرح به.

٨- عن ابن مسعود ﷺ: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٧٩) من طريق عاصم الأحول، عمن حدثه، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: «من طلب العلم لأربع ...».

وأخرجه الهروي (١٣٥) من طريق عاصم، عن شقيق، عن عبد الله، وعاصم: صدوق له أوهام، يخشى أن يكون هذا من أوهامه، حيث إنه رواه كل مرة على وجه.

ورواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨١٠): وفي سنده محمد بن عون الخراساني: متروك، كما في «التقريب».

وقد جاء عند الدارمي في «مسنده» (٣٨٩)، وأحمد في «الزهد» كما في «المطالب» (٣٠٣٦) وابن أبي الدنيا في «الغيبة»، وابن عبد البر في «الجامع» (٦٧٨) بسند حسن عن شهر بن حوشب، قال: «بلغني أن لقمان الحكيم كان يقول لابنه: لا تَعَلَّمِ العلم لتباهي به العلماء...» فذكره بنحو المتن السابق مطولًا.

وله طريق أخرى إلى شهر عند الدارمي (٣٩٣)، وابن المبارك في «الزهد» (٩٥٢)، وهو بلاغ من بلاغات شهر بن حوشب، ومن ذا الذي بلغه عن لقمان ﷺ، فلا يعتبر به، وإنما ذكرته لمعرفته.

(١) في (ظ): (يحيى رسلان).

(٢) في (ظ): (أن رسول الله ﷺ).

(٣) زاد في (ب): (قال) هنا.

(٤) في (ظ): انتقل بعد هذ إلى الآتي برقم (٧١).

=

(١) مطروح أو موضوع.

أبو جعفر أحمد بن خالد البرذعي، وكذلك هو في عدة مواضع من «الشريعة»، وفي موضع قال: «محمد بن خالد البردعي»، والذي يظهر لي أنه كان يسمى بمحمد وأحمد، وقد ترجمه باسم محمد بن خالد بن يزيد البردعي أبو جعفر نزيل مكة، الحافظ في «اللسان»، ثم ذكر توثيق مسلمة له، ونقل عن العقيلي أنه قال: «شيخ صدوق لا بأس به إن شاء الله، قتل في فتنة القرامطة بمكة سنة سبع عشرة -كذا في نسخة، وهو الصواب- وثلاثمائة». وانظر ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ١٤) و«تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٠١-٣٠٢، ص: ٥٤٧).

ويونس وابن وهب: ثقتان، ويحيى بن سلام هو البصري: ضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: «يكتب حديثه»، وعثمان بن مقسم هو البري: قال الدارقطني والنسائي والقطان: «متروك»، وكذبه جماعة منهم ابن معين، حيث قال: «عثمان البري ليس بشيء، هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث»، وقد ذُكِرَ الحديث في ترجمته.

والحديث أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٩٠)، والطبراني في «الصغير» (٥٠٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٠٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٧٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٦-٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٧٩)، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (٤) من طريق عثمان بن مقسم، به.

قال الطبراني: «لم يروه عن المقبري إلا عثمان البري».

قال ابن عساكر: «عثمان هو ابن مقسم البري، والحديث غريب، ورواه علي بن ثابت الجزري، عن عثمان بن مقسم، فزاد في إسناده: أبا سعيد كيسان المقبري» ثم ساقه برقم (٥) بسنده إليه.

وقال ابن عبد البر: «انفرد به عثمان البري لم يرفعه غيره، وهو ضعيف الحديث، معتزلي المذهب فيما ذكروا، ليس حديثه بشيء».

تابع عثمان: السري بن يحيى عند ابن المقرئ في «مجمعه» (٧٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» =

=

(٥٦/ ٣٠٦-٣٠٧) و «ذم من لا يعمل بعلمه» (٤)، من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف الثقفي، أخبرنا زكريا بن نافع، أخبرنا سعيد بن الحسن، عن السري بن يحيى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، به نحوه.

وهذا سند ضعيف جدًّا؛ فإسماعيل الثقفي: قال ابن حبان: «يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به». وقال ابن أبي حاتم: «كَتَبَ إلي بحديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق»، وقال: «إن ظاهره كذاب». انظر ترجمته في «اللسان».

قلت: ولا يبعد أن يكون هذا مما سرقه.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه أبو القاسم الهمداني في «الفوائد» (١/ ١٩٦/ ١) كما في «الضعيفة» (١٦١٧)، وفي سنده عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، قال العقيلي في «الضعفاء»: «حدث عن الأعمش بمناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش»، ثم ساق له بعض الأحاديث، وقال الذهبي في «الميزان» بعد ذكره لبعض أحاديثه: عبد الرحيم هذا شيخ واه لم أر لهم فيه كلامًا، وهذا عجيب. وقال في «الديوان»: صاحب مناكير، وتابعه: أبو زهير عند البيهقي في «الشعب» (٧٨٨٨)، والراوي عنه محمد بن حميد ضعيف جدًا، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء صدوق في نفسه، ضعيف فيما يرويه عن الأعمش.

وله شاهد عن أبي الدرداء رضي الله عنه من قوله: أخرجه الدارمي (٢٦٨) وفي سنده عبد الغفار بن القاسم بن قيس، تركه أبو حاتم والنسائي. وقال ابن المديني: «كان يضع الحديث».

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٠) ومن طريقه أبو نعيم (١/ ٢٢٣) وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٧٨) وفيه من لا يعرف، قال «اخبرنا رجل من الأنصار عن يونس بن سيف قال حدثني أبو كبشة السلولي قال سمعت أبا الدرداء»، ولعل المبهم هو عبد الغفار كما في رواية الدارمي.

والحديث خرَّجه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٦٣٤)، وقال: «ضعيف الإسناد جدًّا».

٦٩- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ، ثَنَا غَسَّانُ -يَعْنِي: ابْنَ عُبَيْدٍ- عَنْ [عُثْمَانَ الْبُرِّيِّ](١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ**»(٢).

٧٠- ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الصَّادِقِ، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**[يَكُونُ](٣) فِي آخِرِ الزَّمَانِ عُبَّادٌ جُهَّالٌ، وَعُلَمَاءُ فُسَّاقٌ**»(٤).

(١) وقع في الأصل و(ن)، و(ب): (البزي)، وصوابه: (البري) كما في (أ) وهو المعروف في ترجمته.

(٢) **مطروح كسابقه**.

وأيوب بن محمد الوزان: ضعيف، قال ابن عدي: «الضعف على حديثه بيِّن». وقال أحمد: «خرقت حديثه». وقال الدارقطني: «صالح ضعفه أحمد»، وعثمان البري تقدم القول فيه.

والحديث تقدم تخريجه (٦٨)، والحمد لله وحده.

(٣) سقط (يكون) من (ب).

(٤) **مطروح**.

الحلواني تقدم (١٦)، وعبد الله بن الصادق لم يتبين لي، ويوسف بن عطية: قال الذهبي: (مجمع على ضعفه).

وقال النسائي: «متروك». وقال يحيى: «ليس بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». وذُكِرت له أحاديث أُتهم بها كما في «الميزان» وغيره.

والحديث أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٣٥)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣١-٣٣٢) من طرق عن يوسف به، وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: «يوسف هالك».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث ثابت، لم نكتبه إلا من حديث يوسف بن عطية وهو قاضي بصرة، في حديثه نكارة».

=

٧١- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَلْخِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: يُقَالُ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَابِدِ الْجَاهِلِ، وَفِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ**»(١).

٧٢- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ

=

قلت: وقد أورد هذا الحديث في مناكيره وما اتهم به، وحكم عليه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٤٤٧) بالوضع.

(١) **صحيح.**

جميع رجاله ثقات، ومحمد بن الحسن البلخي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨١) وقال: «رأيته ببلخ، وكان ثبتًا في الحديث، محمود السيرة، كنيته أبو الحسن».

قلت: وهذا مقبول من ابن حبان معتمد عليه، فإنه ممن رآه ابن حبان وخبره وسبر حاله، وما ينتقد على ابن حبان إلا توثيق المجاهيل، والتعنت في الجرح في بعض الرواة.

والأثر أخرجه المصنف في «فرض طلب العلم» (٣٠)، وفي «مسألة الجهر بالقرآن في الطواف» (٧) بنفس السند، وهو في رواية نعيم بن حماد لـ«زهد» ابن المبارك (٧٥)، وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٦٥١) من طريقه، وأخرجه أحمد في «العلل» (٤٥٠١) من طريق أبي أحمد الزبير، عن سفيان به.

وأصل هذا الكلام الذي قاله سفيان في رسالته إلى عباد بن عباد، فقد أخرجها ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٨٦-٨٩) قال: «أخبرنا إسماعيل بن إسرائيل السلال، أخبرنا الفريابي قال: كتب سفيان بن سعيد إلى عباد بن عباد فقال:...» فذكر الرسالة وفيها: وكان يقال: «اتقوا فتنة العابد الجاهل، وفتنة العالم الفاجر...» فذكره.

وأخرجها أيضًا أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٧٦) من طريق أخرى إلى سفيان الثوري، وقد جاء هذا اللفظ عن ابن المبارك بسند صحيح أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١١٦١) وغيره.

من طريق محمد بن مقاتل، عن ابن المبارك من قوله، والذي يظهر لي أن في السند سقطًا؛ لأن البيهقي في «المدخل» (١٦٥١) أخرجه من طريق محمد بن مقاتل عن ابن المبارك بسنده عن سفيان كما في «الزهد».

قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مَا يُوعَدُونَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمُهُمْ فِيهِمْ أَنْتَنَ مِنْ جِيفَةِ حِمَارٍ»(١).

٧٣- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزْيَدٍ، حدثني أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: «كَانَ يُقَالُ: وَيْلٌ لِلْمُتَفَقِّهِينَ لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ، وَالْمُسْتَحِلِّينَ الْحُرُمَاتِ بِالشُّبُهَاتِ»(٢).

٧٤- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ اللهِ(٣) قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ يَقُولُ: «قَالَ اللهُ ﷻ فِيمَا يُعَاتِبُ بِهِ أَحْبَارَ بَنِي إِسْرَائِيلَ: «**تَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ، وَتَبْتَاعُونَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، تَلْبَسُونَ(٤) جُلُودَ الضَّأْنِ، وَتُخْفُونَ أَنْفُسَ الذِّئَابِ(١)، وَتُنَقُّونَ(٢) الْقَذَى مِنْ**

---

(١) **حسن.**

جميع رجاله ثقات، غير هشام بن عمار: فصدوق. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٨١) من طريق المصنف به.

(٢) **صحيح إلى الأوزاعي.**

جميع رجاله ثقات أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨١٢) من طريق الفريابي به، وفي «الاقتضاء» (٧٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٢٥) و«المدخل» (١٦١٢) من طريق العباس، به.

وأخرجه الدارمي في «السنن» (١٩٣) قال: حدثنا أبو المغيرة عن الأوزاعي قال: أنبئت أنه كان يقال: «ويل للمتفقهين...» فذكره.

وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج: متروك الحديث.

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٣٤٠) قال: «أخبرني من سمع الأوزاعي قال: أنبئتُ أنه يقال: ويل..».

(٣) وقع في أصل (أ): (بكار عن عبد الله)، وهو خطأ، والصواب المثبت كما في الأصل، و(ب) ومصادر التخريج.

(٤) في (ظ): (وتلبسون).

شَرَابِكُمْ، وَتَبْتَلِعُونَ أَمْثَالَ(٣) الْجِبَالِ مِنَ الْحَرَامِ، وَتُثْقِلُونَ الدِّينَ عَلَى النَّاسِ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، [تُطِيلُونَ](٤) الصَّلَاةَ، وَتُبَيِّضُونَ الثِّيَابَ، [وَ](٥) تَنْتَقِصُونَ(٦) مَالَ الْيَتِيمِ وَالْأَرْمَلَةِ، فَبِعِزَّتِي حَلَفْتُ لَأَضْرِبَنَّكُمْ بِفِتْنَةٍ يَضِلُّ فِيهَا رَأْيُ ذِي الرَّأْيِ، وَحِكْمَةُ الْحَكِيمِ»(٧).

=

(١) في (ب): (الذباب).

(٢) في (ن): (وتتقون).

(٣) في (ظ): (مثل).

(٤) في (ب): (وتطيلون).

(٥) سقط من (أ).

(٦) في (ظ): (تقتسمون).

(٧) **صحيح عن وهب، والخبر من الإسرائيليات، ولا يصح رفعه.**

جميع رجاله ثقات، وبكار بن عبد الله هو اليماني: ذكره البخاري في «التاريخ» (٢/ ١٢١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء» ترجمة بكار بن عبد الله الربذي: «أما بكار بن عبد الله اليماني فما علمنا فيه ضعفًا، وهو مُقِلٌّ».

قلت: بل هو ثقة، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٨-٤٠٩) ونقل عن أحمد توثيقه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٠٧).

قلت: فذكر ابن الجوزي له في «الضعفاء» و«الذهبي» والحافظ في «اللسان»: غير صحيح؛ لأنه ليس فيه جرحٌ أصلًا، والله أعلم.

والأثر أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (٤٤٥) -ومن طريقه المصنف هنا، وأبو داود في «الزهد» (٧)- وأحمد في «الزهد» (ص: ٦٩)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨-٣٩).

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦٨) عن أبي الدرداء ﭬ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، أَوْ أَوْحَى إِلَى بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ: «قُلْ لِلَّذِينَ يَتَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ الدِّينِ، يَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ =

٧٥- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ يَقُولُ: «إِنَّمَا هُمَا عَالِمَانِ: عَالِمُ دُنْيَا، وَعَالِمُ آخِرَةٍ، فَعَالِمُ الدُّنْيَا عِلْمُهُ مَنْشُورٌ، وَعَالِمُ الْآخِرَةِ [عِلْمُهُ](١) مَسْتُورٌ، فَاتَّبِعُوا عَالِمَ الْآخِرَةِ، وَاحْذَرُوا عَالِمَ الدُّنْيَا، لَا يَصُدَّنَّكُمْ [بِشَرِّهِ](٢)، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة:٣٤]، الْأَحْبَارُ: الْعُلَمَاءُ، وَالرُّهْبَانُ: الْعُبَّادُ».

ثُمَّ قَالَ: «لَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِكُمْ زِيُّهُ(٣) أَشْبَهُ بِزِيِّ كِسْرَى وَقَيْصَرَ مِنْهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، إِنَّ النَّبِيَّ(٤) ﷺ لَمْ يَضَعْ لَبِنَةً عَلَى لَبِنَةٍ، وَلَا قَصَبَةً عَلَى قَصَبَةٍ، وَلَكِنْ رُفِعَ لَهُ عَلَمٌ فَشَمَّرَ إِلَيْهِ».

= الْعَمَلِ»، فذكره بنحوه، وفي آخره: «فَبِي حَلَفْتُ لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَلِيمَ حَيْرَانَ».

وأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١١٣٩) وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي: قال ابن معين: «كان يكذب». وقال البخاري: «تركوه». المغيرة بن إسماعيل: مجهول. «الميزان».

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٩١٨) بسند قوي عن كعب الأحبار قال: إني لأجد نعت قوم يتعلمون لغير العمل... فذكر نحو حديث أبي الدرداء، وهذا الأثر أشبه ما يكون بالإسرائيليات، والله أعلم، فإن وهب بن منبه وكعب الأحبار كانا من الأخباريين، وأما المرفوع فتقدم لك أنه موضوع.

(١) سقط من (ظ).

(٢) في الأصل و(ب): (بشكره).

(٣) أي: هيئته وملبسه.

(٤) في (ظ): (وإن محمد النبي...).

[و] [(١)] قَالَ الْفُضَيْلُ[(٢)]: «الْعُلَمَاءُ كَثِيرٌ، وَالْحُكَمَاءُ قَلِيلٌ، وَإِنَّمَا يُرَادُ مِنَ الْعِلْمِ الْحِكْمَةُ، فَمَنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا[(٣)]»[(٤)].

قال محمد بن الحسين: قَوْلُ الْفُضَيْلِ: -وَاللهُ أَعْلَمُ- الْفُقَهَاءُ كَثِيرٌ، وَالْحُكَمَاءُ قَلِيلٌ، يَعْنِي: قَلِيلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ صَانَ عِلْمَهُ عَنِ الدُّنْيَا وَطَلَبَ بِهِ الْآخِرَةَ، وَالْكَثِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدِ افْتُتِنَ بِعِلْمِهِ.

وَالْحُكَمَاءُ قَلِيلٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا أَعَزَّ مَنْ طَلَبَ بِعِلْمِهِ الْآخِرَةَ.

---

(١) مثبت من (أ).

(٢) هو تابع للسند السابق، ففي «الحلية» صَرَّح وقال: «قال: وسمعت الفضيل».

(٣) في (ظ): انتقل بعد هذا إلى الآتي برقم (٨٤).

(٤) **صحيح.**

الصندلي تقدم (٦٣)، والفضل بن زياد هو أبو العباس القطان البغدادي، كان من أصحاب الإمام أحمد، قال أبو بكر الخلال: كان من المتقدمين عند أبي عبد الله، وكان أبو عبد الله يعرف قدره ويكرمه، وكان يصلي بأبي عبد الله. وهو مترجم في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥١) و«تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦٣).

وقد توبع، فقد أخرج الأثر أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٢) فقال: حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا أبو يعلى، حدثنا عبد الصمد قال: سمعت الفضيل يقول: «إنما هما عالمان...» فذكره مطولًا.

وهذا إسناد صحيح؛ فإن محمد بن إبراهيم هو المقري: ثقة، مترجم في «السير» (١٦/ ٣٩٨)، وأبويعلى هو الحافظ المعروف: أحمد بن علي بن المثنى، صاحب المسند، وعبد الصمد هو: ابن يزيد الصائغ: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات: ٢٣١-٢٤٠، ص٢٥٣): «كان ثقة دينًا صالحًا من أهل الورع والسنة». وانظر «اللسان».

٧٦- ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الأشناني[(١)]، ثَنَا بشر بْنُ الْوَلِيدِ، ثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: **«مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ [عَرَضًا][(٢)] مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عِرْفَانَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[(٣)].

---

(١) (الأشناني) سقطت من (ن).

(٢) في (ب): (غرضًا).

(٣) **ضعيف**. وضعفه العلامة الألباني في «الضعيفة» (٥٠١٧).

أبو العباس الأشناني تقدم (٦)، وهو ثقة، وبشر بن الوليد هو الكندي أبو الوليد: قال صالح جزرة: «صدوق، لكنه لا يعقل، كان خَرِفَ». وقال السليماني: «منكر الحديث». وقال الآجري: «سألت أبا داود: أبشرٌ ثقة؟ قال: لا». ونقل السلمي عن الدارقطني توثيقه، قال الذهبي في «السير» (١٠/ ٦٧٤): «له هفوة لا تزيل صدقه وخيره إن شاء الله».

قلت: الهفوة هي: قوله بالوقف في القرآن. وانظر «الميزان» و«اللسان».

وفليح بن سليمان ضعيف يعتبر بحديثه، وبقية رجاله ثقات.

والحديث أخرجه المصنف في «أخلاق حملة القرآن» (٦٥) بتحقيقي بهذا السند.

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨١١) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن أبي شيبة (٨/ ٧٣١)، وأحمد (٢/ ٣٣٨)، وأبويعلى (٦٣٧٣)، وابن حبان (٧٨)، والحاكم (١/ ٨٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٧٠)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٠٢)، و«التاريخ» (٥/ ٣٤٧) و(٨/ ٧٨)، وابن عبد البر في «الجامع» (١١٤٣) من طريق فليح، به.

قال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٦٠): «إسناده صحيح رجاله رجال البخاري».

وقال في «المغني عن حمل الأسفار» (١٤٣): «إسناده جيد». =

٧٧- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ، ثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ثَنَا مُعَاوِيَةُ النَّصْرِيُّ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ غَيْرُ شُعَيْبٍ وَعَلْقَمَةَ، وَلَمْ أَرَ شُعَيْبًا ذَكَرَ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﵁: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ صَانُوا الْعِلْمَ، وَوَضَعُوهُ عِنْدَ أَهْلِهِ، سَادُوا بِهِ أَهْلَ زَمَانِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ بَذَلُوهُ لِأَهْلِ الدُّنْيَا لِيَنَالُوا مِنْ دُنْيَاهُمْ، فَهَانُوا عَلَى أَهْلِهَا، سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ جَعَلَ الْهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا، هَمَّ آخِرَتِهِ، كَفَاهُ اللهُ هَمَّ دُنْيَاهُ، وَمَنْ تَشَعَّبَتْ بِهِ هُمُومُ أَحْوَالِ الدُّنْيَا، لَمْ**

=

قلت: لكنه قد تفرد به فليح على ضعفه، فقد أخرجه العقيلي في ترجمته في «الضعفاء» (٣/ ٤٦٧) ثم قال: الرواية في هذا الباب لينة.

وذكره الذهبي في «الميزان» وصرح في «السير» (٧/ ٣٥٤) بأنه من أفراد فليح، وقال في «تاريخ الإسلام» (وفيات ١٦١-١٧٠، ص:٣٩٩) بعد أن خرجه من عند العقيلي قلت: «هذا الحديث على نكارته على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقد ظن بعضهم أنه توبع عند ابن وهب في «الجامع» (١٥٤٦) ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١١٤٦) بأبي سليمان الخزاعي، وإنما ذلك تصحيف وصوابه فليح، وكنيته أبو يحيى، وذلك كما أفاده محقق «الجامع» لابن وهب، و«الجامع» لابن عبد البر، والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٤٣٨) فقال: «إن أبا زرعة ذكر الحديث من طريق فليح بن سليمان، ثم قال: هكذا رواه، ورواه زائدة عن أبي طوالة، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رهط من أهل العراق، عن أبي ذر ﵁ موقوفًا عليه، ولم يرفعه».

قال شيخنا في «أحاديث معلة» (٤٦٦): «لا المرفوع صحيح لضعف فليح ولمخالفته زائدة بن قدامة، وهو ثقة ثبت صاحب سنة كما في «التقريب»، ولا الموقوف؛ لأن فيه مبهمين من أهل العراق، وأيضًا لا يدرى أسمعوا من أبي ذر أم لا؟».

وأخرج ابن وهب في «الجامع» (١٥٤٥) من طريق أبي إبراهيم، عن أبي إدريس الخولاني قال: «من تعلم صنوف الحديث ليسبي به قلوب الناس لم يرحْ ريح الجنة»، وأبو إبراهيم لم يتبين لي من هو!

يُبَالِ اللهُ فِي أَيِّ أَوْدِيَتِهَا هَلَكَ»[(١)].

---

(١) ضعيف جدًّا عن ابن مسعود، وصح عن ابن عمر.

ابن صاعد: ثقة، تقدم. وبقية رجاله ثقات، إلا شعيب بن أيوب وهو الصريفيني: صدوق يدلس كما في «التقريب»، لكن معاوية لم يسمعه من الضحاك، وإنما سمعه من نهشل بن سعيد عن الضحاك.

والحديث أخرجه المصنف في «أخلاق حملة القرآن» (٦٣) بتحقيقي بهذا السند.

ولكن قد أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد» (٢٩) «زوائده»، وابن ماجه (٢٥٧) (٤١٠٦) من طريق علي بن محمد والحسين بن عبد الرحمن. وابن أبي شيبة (١٣/ ٢٢٠-٢٢١)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١١٢٨)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٧٤)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٢٢) تعليقًا من طريق محمد بن بشر.

والبيهقي في «المدخل» (١٦٦٦) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٥) من طريق ابن أبي شيبة، وكذا الخطيب في «الجامع» (١١٢٨) جميعهم أعني: عبدالله بن أحمد، وعلي بن محمد، والحسين بن عبد الرحمن، وابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، ومحمد بن بشر، وأحمد بن يحيى الحلواني عن ابن نمير، عن معاوية النصري، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود ﵁، به، ولم يذكر ابن أبي عاصم الزيادة في أول الحديث، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأسود لم يرفعه إلا الضحاك، ولا عنه إلا نهشل».

وقال ابن أبي حاتم بعد ذكره: «سمعت أبي يقول: هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد: متروك الحديث».

والحديث المرفوع قد جاء عن ابن عمر ﵄ بنحوه: أخرجه الحاكم (٢/ ٤٤٣) و(٤/ ٣٢٨-٣٢٩)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٩٨٥٧)، و«الزهد» (١٦) و«الآداب» (٩٨١) من طريق يحيى بن المتوكل، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ جَعَلَ الْهَمَّ هَمًّا وَاحِدًا كَفَاهُ اللهُ هَمَّ دُنْيَاهُ، وَمَنْ تَشَعَّبَتْهُ الْهُمُومُ لَمْ يُبَالِ اللهُ فِي أَيِّ أَوْدِيَةِ الدُّنْيَا هَلَكَ**»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». قال الذهبي متعقبًا عليه: «يحيى ضعفوه».

=

٧٨- ثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ الْكُوفِيُّ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ يَقُولُ لِعَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ: «كَانَ الْعُلَمَاءُ قَبْلَنَا اسْتَغْنَوْا بِعِلْمِهِمْ عَنْ دُنْيَا غَيْرِهِمْ، فَكَانُوا لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ الدُّنْيَا يَبْذُلُونَ لَهُمْ دُنْيَاهُمْ رَغْبَةً فِي عِلْمِهِمْ، فَأَصْبَحَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَّا الْيَوْمَ يَبْذُلُونَ لِأَهْلِ الدُّنْيَا عِلْمَهُمْ رَغْبَةً فِي دُنْيَاهُمْ، فَأَصْبَحَ أَهْلُ الدُّنْيَا قَدْ زَهِدُوا فِي عِلْمِهِمْ، لِمَا رَأَوْا مِنْ سُوءِ مَوْضِعِهِ عِنْدَهُمْ، فَإِيَّاكَ وَأَبْوَابَ السَّلَاطِينِ، فَإِنَّ عِنْدَ أَبْوَابِهِمْ فِتَنًا كَمَبَارِكِ الْإِبِلِ، لَا تُصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابُوا مِنْ

=

قلت: لكنه قد توبع، فقد أخرج الحديث ابن أبي عاصم في «الزهد» (١٦٦) فقال: أنبأنا الحلواني، أنبأنا يزيد بن هارون، أنبأنا عاصم بن محمد، عن أخيه عمر بن محمد، عن عبدالله بن دينار أو نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا، بنحوه. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، والحلواني هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي: ثقة حافظ.

وبهذا لا يشك في تصحيح الحديث، أما التردد بين عبد الله بن دينار ونافع فلا يضر؛ لأن كلًا منهما ثقة. وله شاهدان مرسلان، وآخر محكي عن كتاب منزل:

١- مرسل لمحمد المنكدر: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٥١) وسنده حسن إلى ابن المنكدر.

٢- مرسل سليمان بن حبيب المحاربي: أخرجه وكيع في «الزهد» (٣٦٠) وسنده صحيح إليه.

٣- عن أبي ثعلبة الخشني: أخرجه أبو داود في «الزهد» (٤٧٤) عن أبي ثعلبة الخشني حدث عن كتاب الله المنزل أنه قال: «مَنْ جَمَعَ هُمُومَهُ هَمًّا وَاحِدًا فِي طَاعَةِ اللهِ، كَفَاهُ اللهُ هَمَّهُ، وَضَمَنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ رِزْقَهُ، فَكَانَ رِزْقُهُ عَلَى رَبِّهِ».

وفي سنده الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح إلا في طبقة شيخه، ولم يصرح في طبقة شيخ شيخه، فبه يضعف، والله أعلم.

والحديث صحيح مسندًا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، والمرسلان السابقان يزيدانه قوة؛ والحمد لله! وانظر «صحيح الترغيب» (٣١٧٠).

دِينِكَ مِثْلَهُ»(١).

(١) **حسن**.

عمر بن أيوب السقطي تقدم (٤٦). والحسن بن حماد -وهو الضبي- ثقة، وأبو أسامة حماد بن أسامة: ثقة، وعيسى بن سنان هو الحنفي: قال الحافظ: لين الحديث، وقال الذهبي: يكتب حديثه على لين فيه. وهو كما قالا، ولكنه هنا ينقل شيئًا سمعه من شيخه مباشرة، وليس من أهل الكذب فيقبل منه، في هذا الحال؛ والله أعلم! ويقويه وجه آخر له يأتي ذكره.

والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٩) من طريق المصنف به، وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٦٦٧) من طريق الحسن بن علي العامري، عن أبي أسامة، به.

وأخرجه أبو خيثمة في «تاريخه» (١١٧٠)، وفيه: «فطرحوا علمهم على الملوك وعلى أهل الدنيا؛ فاحتقروهم ونقصوهم، ويأتون من يغلق بابه ويظهر فقره ويكتم غناه، ويدعون من بابه مفتوح بالغداة والعشي وبنصف النهار -يعني: الله تبارك وتعالى-»، والمخلص في «المخلصيات» (٢٨٨٦)، ومن طريقه ابن عساكر (٦٣/ ٣٨٦-٣٨٧) من طريقه جعفر بن سليمان، عن حدثنا أبو سنان قال: «اجتمع وهب بن منبه وعطاء الخرساني بمكة...» فذكره مطولاً، ولفظ أبي خيثمة: «فطرحوا عليهما».

وقد جاء عن وهب بن منبه بنحو هذا أخرجه الدارمي في «مسنده» (٦٧٢) وسنده منقطع، فيقوي سابقه ويتقوى به.

وقال أبو الفضل صالح بن أحمد في «مسائله عن أبيه» (١١١٨): «حَدثنِي أبي قَالَ: حَدثنَا يحيى بن عبد الْملك بن حميد بن أبي غنية قَالَ: حَدثنَا زَمعَة بن صَالح قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيّ لِسُلَيْمَان بن هِشَام: أَلا تسْأَل أَبَا حَازِم مَا قَالَ فِي الْعلمَاء؟ قَالَ: يَا أَبَا حَازِم، مَا قلت فِي الْعلمَاء؟ قَالَ: وَمَا عَسَيْت أَن أَقُول فِي الْعلمَاء إِلَّا خيرًا؛ إِنِّي أدْركْت الْعلمَاء وَقد استغنوا بعلمهم عَن أهل الدُّنْيَا، وَلم يسْتَغْن أهل الدُّنْيَا بدنياهم عَن علمهمْ، فَلَمَّا رأى ذَلِك هَذَا وَأَصْحَابه تعلمُوا الْعلم فَلم يستغنوا بِهِ، وَاسْتغْنى أهل الدُّنْيَا بدنياهم عَن علمهمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِك قذفوا بعلمهم إِلَى أهل الدُّنْيَا وَلم ينلهم أهل الدُّنْيَا من دنياهم شَيْئا إِن هَذَا وَأَصْحَابه لَيْسُوا عُلَمَاء إِنَّمَا هم رُوَاة، قَالَ الزُّهْرِيّ: إِنَّه لجاري بَيت بِبَيْت وَمَا علمت أَن هَذَا عِنْده! قَالَ: صدق، أما أَنِّي لَو كنت غَنِيًّا عَرفتنِي! قَالَ: فَقَالَ لَهُ سُلَيْمَان: مَا الْمخْرج مِمَّا =

قال محمد بن الحسين: فَإِذَا كَانَ يُخَافُ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَنْ تَفْتِنَهُمُ [الدُّنْيَا](١)، فَمَا ظَنُّكَ بِهِ فِي زَمَنِنَا هَذَا؟ اللهُ الْمُسْتَعَانُ! مَا أَعْظَمَ مَا قَدْ حَلَّ بِالْعُلَمَاءِ مِنَ الْفِتَنِ، وَهُمْ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ!

٧٩- ثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ [الْعَطَشِيُّ](٢)، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الطَّائِيُّ، ثنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، صَاحِبِ الدَّسْتُوَائِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابٍ بَلَغَنِي: أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام: «كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ سَخِطَ رِزْقَهُ، وَاحْتَقَرَ مَنْزِلَتَهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنِ اتَّهَمَ اللهَ فِيمَا قَضَاهُ، وَلَيْسَ يَرْضَى شَيْئًا أَصَابَهُ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ مَسِيرُهُ إِلَى آخِرَتِهِ، وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى دُنْيَاهُ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ دُنْيَاهُ آثَرُ عِنْدَهُ مِنْ آخِرَتِهِ، وَهُوَ فِي دُنْيَاهُ أَفْضَلُ رَغْبَةً؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَطْلُبُ الْكَلَامَ لِيُحَدِّثَ بِهِ، وَلَا يَطْلُبُهُ لِيَعْمَلَ

= نَحن فِيهِ؟ قَالَ: تمْضِي مَا فِي يَديك لما أمرت»، وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٦٧٠) من طريقه، وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٦٦٨) عن زكريا بن عدي أنه قال: يقول الشاعر:

أرى رجالًا بأدنى العَيش قد قنعوا ... وما أراهم رضوا الدنيا على الدين
إذا رَأَيْت ملوكَ الأرض أجمعها ... بلا مراء ولا شك ولا مَيْنِ
وقيل: هل فوقهم في الناس مرتبةً ... فقُلْ: نَعَم مَلِكٌ في زي مسكينِ
ذاك الَّذِي حَسُنِت فِي الناس سِيرتُهُ ... وصار يصلُحُ للدنيا وللدين

ومعنى هذا الكلام صحيح وينطبق على كثير من أهل عصرنا اليوم، نسأل الله السلامة والتوفيق، والعصمة من فتنة الدنيا والمحيا والمات.

(١) ليست في الأصل.

(٢) في (ب): (العطش).

بِهِ؟»[(١)].

٨٠- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ [يَزِيدَ][(٢)] قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ ﷻ يُحِبُّ الْعَالِمَ الْمُتَوَاضِعَ، وَيُبْغِضُ الْعَالِمَ الْجَبَّارَ، وَمَنْ تَوَاضَعَ للهِ وَرَّثَهُ اللهُ الْحِكْمَةَ»[(٣)].

٨١- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا هُدْبَةُ، ثَنَا حَزْمٌ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ أَشْهَبَ[(٤)]، لَا يُبْصِرُ

(١) **صحيح إلى هشام الدستوائي**، ولكنه كلام منقول من صحف لا يعتمد عليها.

العطشي مترجم في «الجرح والتعديل» (١٠/ ١١٧) و«تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٠١-٣٢٠، ص ٥٤٢) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكر الخطيب أنه روى عنه: الآجري وابن شاهين ويوسف بن عمر القواس وهو متابع كما في مصادر التخريج، وبقية رجاله ثقات، وسعيد بن عامر هو الضبعي، وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي.

والأثر أخرجه: الدارمي في «مسنده» (٣٨٠)، وأحمد في «الزهد» (ص٧٥)، وأبو داود في «الزهد» (١)، وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٥٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٩١٧) [العلمية]، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٧٩-٢٨٠) من طرق عن هشام به نحوه.

(٢) في (ب): (بريد).

(٣) **سنده صحيح**.

جميع رجاله ثقات، تقدمت الترجمة لهم تحت رقم (٧٥)، وأخرجه المؤلف في «فرض طلب العلم» (٥٠)، وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٩٠٠) من طريق المصنف، به.

وأخرجه ابن عساكر (٤٧/ ٤١٧) من طريق عبد الصمد، به.

(٤) أي: زمان شديد فيه قحط وجدب، ومنه قولهم: «سنة شهباء». وانظر «النهاية» مادة: شهب.

زَمَانَكُمْ إِلَّا الْبَصِيرُ، إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ كَثِيرٌ(١) نَفَخَاتُهُمْ(٢)، قَدِ انْتَفَخَتْ أَلْسِنَتُهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ، وَطَلَبُوا الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، فَاحْذَرُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، لَا يُوقِعُوكُمْ فِي شَبَكَاتِهِمْ، [يَا عَالِمُ، أَنْتَ عَالِمٌ تَأْكُلُ بِعِلْمِكَ، يَا عَالِمُ، أَنْتَ عَالِمٌ تَفْخَرُ بِعِلْمِكَ](٣)، يَا عَالِمُ، أَنْتَ عَالِمٌ تُكَاثِرُ بِعِلْمِكَ، يَا عَالِمُ، أَنْتَ عَالِمٌ تَسْتَطِيلُ بِعِلْمِكَ، لَوْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ طَلَبْتَهُ للهِ لَرُئِيَ ذَلِكَ فِيكَ وَفِي عَمَلِكَ».

قال محمد بن الحسين:

فإن قال قائل: فَصِفْ لَنَا أَخْلَاقَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ عِلْمُهُمْ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْعِلْمِ اعْتَبَرْنَا مَا ظَهَرَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ، فَإِذَا رَأَيْنَا أَخْلَاقًا لَا تَحْسُنُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ اجْتَنَبْنَاهُمْ، وَعَلِمْنَا أَنَّ مَا اسْتَبْطَنُوهُ مِنْ دَنَاءَةِ الْأَخْلَاقِ أَقْبَحُ مِمَّا ظَهَرَ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ فِتْنَةٌ فَاجْتَنَبْنَاهُمْ، لِئَلَّا نُفْتَنَ كَمَا افْتُتِنُوا، وَاللهُ مُوَفِّقُنَا لِلرَّشَادِ.

قيل له: نَعَمْ، سَنَذْكُرُ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ مَا إِذَا سَمِعَهَا مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، فَتَصَفَّحَ(٤) أَمْرَهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ خُلُقٌ مِنْ تِلْكَ الْأَخْلَاقِ الْمَكْرُوهَةِ الْمَذْمُومَةِ اسْتَغْفَرَ اللهَ، وَأَسْرَعَ الرَّجْعَةَ عَنْهَا إِلَى أَخْلَاقٍ هِيَ أَوْلَى بِالْعِلْمِ، مِمَّا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللهِ ﷻ، وَتَجَافَى عَنِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي [تُبَاعِدُهُمْ](٥) عَنِ اللهِ.

---

(١) قوله: (كثير) سقطت من (ن).

(٢) نفخاتهم: أي: كبرهم، ومنه قول النبي ﷺ: «أعوذ بالله من نفخه ونفثه»، قال ابن الأثير في «النهاية» مادة نفخ: «نفخه: كبره، لأن المتكبر يتعاظم ويجمع نفسه ونفسه، فيحتاج أن ينفخ».

(٣) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٤) أي: نظر في أمره.

(٥) في (ب): (تباعده).

فَمِنْ صِفَتِهِ فِي طَلَبِهِ لِلْعِلْمِ:

• يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ مِنَ الْعِلْمِ مَا أَسْرَعَ إِلَيْهِ هَوَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ؟

قِيلَ: لَيْسَ مُرَادُهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ أَنَّهُ فَرْضٌ عَلَيْهِ لِيَتَعَلَّمَ كَيْفَ [يَعْبُدُ](١) اللهَّ فِيمَا يَعْبُدُهُ مِنْ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ، وَاجْتِنَابِ مَحَارِمِهِ؟

إِنَّمَا مُرَادُهُ فِي طَلَبِهِ: يُكْثِرَ التَّعَرُّفَ أَنَّهُ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ، وَلِيَكُونَ عِنْدَهُ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ هَذَّبَ نَفْسَهُ.

• وَكُلُّ(٢) عِلْمٍ إِذَا سَمِعَهُ أَوْ حَفِظَهُ شَرُفَ بِهِ عِنْدَ الْمَخْلُوقِينَ؛ سَارَعَ إِلَيْهِ، وَخَفَّ فِي طَلَبِهِ.

• وَكُلُّ عِلْمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ﷻ أَنْ يَعْلَمَهُ، فَيَعْمَلَ بِهِ؛ ثَقُلَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ، فَتَرَكَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْهُ، مَعَ شِدَّةِ فَقْرِهِ إِلَيْهِ.

• يَثْقُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَفُوتَهُ [سَمَاعٌ لِعِلْمٍ](٣) قَدْ أَرَادَهُ، حَتَّى يُلْزِمَ نَفْسَهُ بِالِاجْتِهَادِ فِي سَمَاعِهِ، فَإِذَا سَمِعَهُ هَانَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِهِ، فَلَمْ [يُلْزِمْ نَفْسَهُ](٤) مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ كَمَا أَلْزَمَهَا السَّمَاعَ، فَهَذِهِ غَفْلَةٌ عَظِيمَةٌ.

إِنْ فَاتَهُ سَمَاعُ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ [أَحْزَنَهُ ذَلِكَ](١)، وَأَسِفَ عَلَى فَوْتِهِ، كُلُّ ذَلِكَ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ مِنْهُ، وَكَانَ أَوْلَى(٢) بِهِ أَنْ يَحْزَنَ عَلَى عِلْمٍ قَدْ سَمِعَهُ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ بِهِ الْحُجَّةُ، فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، ذَلِكَ [كَانَ](٣) أَوْلَى بِهِ أَنْ يَحْزَنَ عَلَيْهِ وَيَتَأَسَّفَ.

---

(١) في (ب): (تعبد لله).

(٢) في (ن): (كم علم).

(٣) في الأصل: (سماع العلم)، وفي (ن): (سماعًا)، والمثبت من (ب)، و(أ).

(٤) في (ن): (فلم يلزمها).

• يَتَفَقَّهُ لِلرِّيَاءِ، وَيُحَاجُّ لِلْمِرَاءِ.

• مُنَاظَرَتُهُ فِي الْعِلْمِ تُكْسِبُهُ الْمَأْثَمَ.

• مُرَادُهُ فِي مُنَاظَرَتِهِ أَنْ يُعْرَفَ بِالْبَلَاغَةِ.

• وَمُرَادُهُ أَنْ يُخَطِئَ مُنَاظِرُهُ.

• إِنْ أَصَابَ مُنَاظِرُهُ الْحَقَّ سَاءَهُ ذَلِكَ.

فَهُوَ دَائِبٌ يَسُرُّهُ مَا يَسُرُّ الشَّيْطَانَ، وَيَكْرَهُ مَا يُحِبُّ الرَّحْمَنُ.

• يَتَعَجَّبُ مِمَّنْ لَا يُنْصِفُ فِي الْمُنَاظَرَةِ، وَهُوَ يَجُورُ فِي الْمُحَاجَّةِ.

• يَحْتَجُّ عَلَى خَطَئِهِ وَهُوَ يَعْرِفُهُ، وَلَا يُقِرُّ بِهِ خَوْفًا أَنْ يُذَمَّ عَلَى خَطَئِهِ.

• يُرَخِّصُ فِي الْفَتْوَى لِمَنْ أَحَبَّ، وَيُشَدِّدُ عَلَى مَنْ لَا هَوَى لَهُ فِيهِ.

• يَذُمُّ بَعْضَ الرَّأْيِ، فَإِنِ احْتَاجَ إِلَى(٤) الْحُكْمَ وَالْفُتْيَا لِمَنْ أَحَبَّ دَلَّهُ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ بِهِ.

• مَنْ تَعَلَّمَ مِنْهُ عِلْمًا، فَهِمَّتُهُ فِيهِ مَنَافِعُ الدُّنْيَا، فَإِنْ عَادَ عَلَيْهِ خَفَّ عَلَيْهِ تَعْلِيمُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا مَنْفَعَةَ لَهُ فِيهِ لِلدُّنْيَا، وَإِنَّمَا مَنْفَعَتُهُ الْآخِرَةُ ثَقُلَ عَلَيْهِ.

• يَرْجُو ثَوَابَ [عِلْمٍ لَمْ](٥) يَعْمَلْ بِهِ، وَلَا يَخَافُ سُوءَ عَاقِبَةِ الْمُسَاءَلَةِ عَنْ تَخَلُّفِ الْعَمَلِ بِهِ.

=

(١) في (ب): (حزَّنه ذلك).

(٢) في (ن): (الأولى).

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقطت (إلى) من (ن).

(٥) وقع في (ن): (ما لم).

• يَرْجُو ثَوَابَ اللهَّ عَلَى بُغْضِهِ مَنْ ظَنَّ بِهِ السُّوءَ مِنَ الْمُسْتُورِينَ، وَلَا يَخَافُ مَقْتَ اللهَّ عَلَى مُدَاهَنَتِهِ لِلْمَهْتُوكِينَ(١).

• يَنْطِقُ بِالْحِكْمَةِ فَيَظُنُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَخَافُ عِظَمَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ اسْتِعْمَالهَا.

• إِنْ عَلِمَ ازْدَادَ مُبَاهَاةً وَتَصَنُّعًا.

• وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلْمٍ تَرَكَهُ أَنَفًا(٢).

• إِنْ كَثُرَ الْعُلَمَاءُ فِي عَصْرِهِ فَذُكِرُوا بِالْعِلْمِ أَحَبَّ أَنْ يُذْكَرَ مَعَهُمْ.

• إِنْ سُئِلَ الْعُلَمَاءُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَلَمْ يُسْأَلْ هُوَ، أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ كَمَا يُسْأَلُ(٣) غَيْرُهُ، وَكَانَ أَوْلَى بِهِ أَنْ يَحْمَدَ رَبَّهُ إِذْ(٤) لَمْ يُسْأَلْ، [وَإِذْ كَانَ](٥) غَيْرُهُ قَدْ كَفَاهُ.

• إِنْ بَلَغَهُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَخْطَأَ وَأَصَابَ هُوَ؛ فَرِحَ بِخَطَأِ غَيْرِهِ، وَكَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَسُوءَهُ ذَلِكَ.

• إِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ سَرَّهُ مَوْتُهُ، لِيَحْتَاجَ النَّاسُ إِلَى عِلْمِهِ(٦).

---

(١) أي: مصانعته ولينه للمتهوكين، وهم الحمق المتحيرون. انظر: اللسان، مادة: وهن، وهوك.

(٢) أي: مستنكفًا عنه معرضًا. انظر: اللسان، مادة: أنف.

(٣) في (ن): (كما سئل)، وفي (ب): (يُسئل) هكذا هو مكتوب.

(٤) في (ن): (إذا).

(٥) في (ب): (وإذا كان...).

(٦) لكن العالم الذي نفعه الله بعلمه على خلاف ذلك؛ فقد أخرج الخطيب في «تاريخه» (٢/ ١٠٤) عن محمد بن المسيب، قال: لما مات بندار جاء رجل إلى أبي موسى، فقال: يا أبا موسى، البشرى؛ مات بندار! قَالَ: «جئت تبشرني بموته؟ عَلَيَّ ثلاثون حجة إن حدثت أبدًا بحديث». فبقي أبو موسى بعد =

• إِنْ سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ أَنِفَ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ، حَتَّى يَتَكَلَّفَ مَا لَا يَسَعُهُ فِي الْجَوَابِ.

• إِنْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ أَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ [مِنْهُ](١) كَرِهَ حَيَاتَهُ، وَلَمْ يُرْشِدِ النَّاسَ إِلَيْهِ.

• إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَالَ قَوْلًا فَتُوبِعَ عَلَيْهِ، وَصَارَتْ لَهُ بِهِ رُتْبَةٌ عِنْدَ مَنْ جَهِلَهُ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ أَنِفَ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ خَطَئِهِ، فَيَثْبُتُ.

• يَنْصُرُ الْخَطَأَ، لِئَلَّا تَسْقُطَ رُتْبَتُهُ عِنْدَ الْمَخْلُوقِينَ.

• يَتَوَاضَعُ بِعِلْمِهِ لِلْمُلُوكِ وَأَبْنَاءِ الدُّنْيَا، لِيَنَالَ حَظَّهُ مِنْهُمْ بِتَأْوِيلٍ يُقِيمُهُ.

• وَيَتَكَبَّرُ عَلَى مَنْ لَا دُنْيَا لَهُ مِنَ الْمَسْتُورِينَ وَالْفُقَرَاءِ، فَيَحْرِمُهُمْ عِلْمَهُ بِتَأْوِيلٍ يُقِيمُهُ.

• يَعُدُّ نَفْسَهُ فِي الْعُلَمَاءِ، وَأَعْمَالُهُ أَعْمَالُ السُّفَهَاءِ.

• قَدْ فَتَنَهُ حُبُّ الدُّنْيَا وَالثَّنَاءِ وَالشَّرَفِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا.

• يَتَجَمَّلُ بِالْعِلْمِ كَمَا تَتَجَمَّلُ بِالْحُلَّةِ الْحَسْنَاءُ لِلدُّنْيَا، وَلَا يُجَمِّلُ عِلْمَهُ بِالْعَمَلِ بِهِ(٢).

=

بندر تسعين يومًا ولم يحدث بحديث ومات.

(١) سقط من (ب).

(٢) ولهذا زجر السلف عن اتخاذ العلم زينة فحسب، وسيذكر المؤلف بعض الآثار عنهم في ذلك، ومما لم يذكره من زجرهم عن ذلك:

قال المروذي في «أخبار الشيوخ» (١٦٧): سمعت الوليد بن شجاع يقول: «قيل لحفص: لو تمنعت في القضاء؟ فقال: كرهت أن يعلم الله مني أني أتكلم بكلام أتزين به» صحيح.

وقال ابن المبارك: أخبرنا حريز بن عثمان، عن حبيب بن عبيد قال: «تعلموا العلم واعقلوه، وانتفعوا به، ولا تعلموه لتجملوا به، فإنه يوشك إن طال بك العمر أن يتجمل بالعلم كما يتجمل الرجل ببزته». صحيح أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٤٥)، وأحمد في «الزهد» (٤٦٢). =

قال محمد بن الحسين: مَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ الْخِصَالَ، فَعَرَفَ أَنَّ فِيهِ بَعْضَ مَا ذَكَرْنَا، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ [يَسْتَحِيَ][(١)] مِنَ اللهِ، وَأَنْ يُسْرِعَ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ.

وَسَأَذْكُرُ مِنَ الْآثَارِ بَعْضَ مَا ذَكَرْتُ، لِيَتَأَدَّبَ بِهِ الْعَالِمُ إِنْ شَاءَ اللهُ.

فَأَمَّا قَوْلُنَا: يَتَجَمَّلُ بِالْعِلْمِ، وَلَا يُجَمِّلُ [العِلْمَ بِعَمَلِهِ]:

٨٢- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا [حَرِيزُ][(٢)] بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَاعْقِلُوهُ[(٣)]، وَانْتَفِعُوا بِهِ، وَلَا تَعَلَّمُوهُ [لِتُجَمَّلُوا] بِهِ، فَإِنَّهُ[(٤)] يُوشِكُ إِنْ طَالَ بِكَ الْعُمُرُ أَنْ تَتَجَمَّلَ بِالْعِلْمِ، كَمَا يَتَجَمَّلُ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ»[(٥)].

=

قال وكيع: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده». صحيح أخرجه هناد، وأبو خيثمة في «العلم» (٣٧).

عن محمد بن إسحاق قال: «أتينا فضيل بن عياض لنسمع منه، فلما رآنا وقف على باب الدار، فلما أتيناه سلمنا عليه فقال لنا: لقد تعوذت بالله من شركم حيث رأيتكم، قلنا له: ولم يا أبا علي؟ قال: أكره أن تزينوا لي وأتزين لكم». صحيح أخرجه في «المخلصيات» (٢١١٩).

وقد ذكرت جملة من آثار السلف عن ذلك، في كتابي «الجامع في الإخلاص» (ص: ٣٦٣-٣٧٠).

(١) في (ب): (أن يستحيي) بياءين.

(٢) وقع في (ب): (جرير).

(٣) في (ن): (واعتقلوه).

(٤) في (ن): (إنه).

(٥) **صحيح.**

رجاله ثقات، تقدم الترجمة لهم، غير حريز -وهو: ابن عثمان الرحبي- ثقة.

والأثر أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٤٥)، ومن طريقه الخطيب في «الاقتضاء» (٣٥)، =

٨٣- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: «مَا تَعَلَّمْتَ [فَتَعَلَّمْ لِنَفْسِكَ][(١)]، فَإِنَّ الْأَمَانَةَ وَالصِّدْقَ قَدْ ذَهَبَا مِنَ النَّاسِ»[(٢)].

[قال محمد بن الحسين:

• وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُفْتِيَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ يَكْفِيهِ][(٣)]:[(٤)]

=

والشجري في «الأمالي» (ص: ٣٥٢).

وأخرجه الدارمي (٣٨١)، وأحمد في «الزهد» (ص: ٣٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٢) وقوَّام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٦٦)، والذهبي في «السير» (١٣/ ٢٤١) من طرق عن حريز، به. وتصحف (حريز) عند بعضهم إلى (جرير).

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٥٤٢) قال: أخبرنا بشر بن بكر، عن حريز بن عثمان، عن خبيب بن عبد الرحمن، به. والوجه الأول أصح؛ لاجتماع جماعة من الرواة عليه عن حريز.

(١) في (ب) و(ظ): (فتُعلم نفسك).

(٢) **لا بأس به.**

أبو بكر وزهير تقدم (١٨)، وعلي بن قادم هو الخزاعي الكوفي: ضعيف يكتب حديثه للاعتبار، وهو متابع. وسفيان هو الثوري، وليث هو ابن أبي سليم: ضعيف لأجل اختلاطه.

والأثر أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١) من طريق المصنف به.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٥٥٧)، وابن أبي شيبة (١٣/ ٥١٠)، والرامهرمزي (٧٠٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (٨٨٤، ١١٥٥) من طرق عن سفيان به نحوه.

وانحصرت علة الأثر في ليث بن أبي سليم، ولكن هو شيء سمعه من شيخه مباشرة، وفي لفظ الدارمي: «قال الليث: قال لي طاوس...»، وحفظه مثل هذا هو الغالب على من هذا حاله؛ والله أعلم!

(٣) سقط من (ظ).

(٤) قال ابن وهب في «الجامع» (١٣٩٢): «حدثني محمد بن سليمان المرداي، عن شيخ من أهل المدينة =

٨٤- فَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ(١)، ثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ(٢)، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «أَدْرَكْتُ عِشْرِينَ وَمِئَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا سُئِلَ أَحَدُهُمْ عَنِ الشَّيْءِ، أَحَبَّ أَنْ يَكْفِيَهُ صَاحِبُهُ»(٣).

= يقال له: (أبو إسحاق) قال: كنت أرى الرجل في ذلك الزمان وإنه ليدخل المسجد يسأل عن الشيء، فيرفعه الناس من مجلس إلى مجلس، حتى يُرفع إلى مجلس ابن المسيب، كراهية للفتيا، قال: وكانوا يدعون ابن المسيب الجريء».

(١) وقع في (ن)، و(ب): (الحسين بن محمد الزعفراني)، وهو خطأ، والصواب المثبت، كما في النسخ ومصادر الترجمة له، وانظر ما تقدم برقم (٢).

(٢) في (ظ): (شابة يعني: ابن سوار).

(٣) **حسن**.

الصندلي والزعفراني: ثقتان، تقدم برقم (٢). وشبابة بن سوار وهو المدائني: ثقة حافظ، وعطاء هو ابن السائب: صدوق اختلط بآخره، لكن الراوي عنه هاهنا شعبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، وعبد الرحمن بن أبي ليلى هو أبو عيسى: ثقة فقيه.

والأثر أخرجه: ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٠) من طريق شعبة به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٨)، ومن طريقه: ابن عبد البر في «الجامع» (٢١٩٩).

وأخرجه الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٨١٧) -ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٤٠ و٦٤١)، والبيهقي في «المدخل» (١٨٨٥) وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٠)-، والدارمي (١٣٧)، وابن سعد (٦/ ٧٤)، وأبو زرعة في «تاريخه» (٢٠٣١)، والبيهقي في «المدخل» (١٨٨٤) كلهم من طريق سفيان الثوري، عن عطاء، به. وسفيان ممن روى عن عطاء قبل الاختلاط.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٢١)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٢٠١، ٢٢٠٢) من طريق جرير عن عطاء به نحوه. =

٨٥- ثَنَا جَعْفَرٌ أَيْضًا، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُعَافَى بْنَ عِمْرَانَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: «أَدْرَكْتُ الْفُقَهَاءَ وَهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يُجِيبُوا فِي[(١)] الْمَسَائِلِ وَالْفُتْيَا، وَلَا يُفْتُوا حَتَّى لَا يَجِدُوا بُدًّا مِنْ أَنْ يُفْتُوا».

وَقَالَ الْمُعَافَى: سَأَلْتُ سُفْيَانَ فَقَالَ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مِمَّنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ، وَهُمْ يَتَرَادُّونَ الْمَسَائِلَ، يَكْرَهُونَ أَنْ يُجِيبُوا فِيهَا، [فَإِذَا أُعْفُوا][(٢)] [مِنْهَا][(٣)]، كَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ»[(٤)].

٨٦- ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأُشْنَانِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ[(٥)] بْنُ الْأَسْوَدِ الْعِجْلِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: ائْتِ عَبِيدَةَ فَاسْأَلْهُ، فَأَتَيْتُ عَبِيدَةَ فَقَالَ: ائْتِ عَلْقَمَةَ، [فَقُلْتُ: عَلْقَمَةُ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ: ائْتِ مَسْرُوقًا فَاسْأَلْهُ، فَأَتَيْتُ مَسْرُوقًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: ائْتِ عَلْقَمَةَ

=

وأخرجه ابن سعد (٦/ ٧٤-٧٥) من طريق شعبة وحماد بن زيد ومحمد بن عبد الله الأسدي عن عطاء به.

(١) في (ظ): (إلى المسائل).

(٢) في (ب): (فإذا عفوا).

(٣) في (أ): (عنها).

(٤) **حسن عن المعافى.**

جميع رجاله ثقات، غير محمد بن المثنى -وهو أبو جعفر السمسار صاحب بشر الحافي- ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٥) قال: وهو صدوق، وليس بالعنزي الزَّمِنْ فليتفطن لهذا، وسفيان هو الثوري.

والأثر أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٤٩) من طريق المصنف به.

ونقله ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٣) عن الآجري، به.

(٥) في (ن): (الحسن)، وهو تصحيف والصواب المثبت كما في النسخ ومصادر ترجمته.

فَاسْأَلْهُ][١]، فَقُلْتُ: عَلْقَمَةُ أَرْسَلَنِي إِلَى عَبِيدَةَ، وَعَبِيدَةُ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ: ائْتِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، [فَأَتَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، فَسَأَلْتُهُ][٢] فَكَرِهَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى عَلْقَمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «أَجْرَأُ الْقَوْمِ عَلَى الْفُتْيَا أَدْنَاهُمْ عِلْمًا»[٣].

٨٧- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرًا قَالَ[٤]: قَالَ سُفْيَانُ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسْأَلَ»[٥].

---

(١) سقط من (ب).

(٢) سقط من (ظ) وفيها هكذا (فأت عبد الرحمن بن أبي ليلى مُكرهته).

(٣) **ضعيف**.

الأشناني والعجلي ويحيى تقدموا برقم (٦)، وحماد بن شعيب هو الحماني فيما يظهر لي، وهو ضعيف مترجم في «الميزان» و«اللسان» و«الجرح والتعديل»، وحجاج هو ابن أرطأة وهو ضعيف.

والأثر أخرجه: الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٤٢) من طريق المصنف، به. ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٢).

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٥٣٢) من وجه آخر.

وانظر: «الجامع» لابن عبد البر (١٥٢٧، ٢٢٠٩)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٤٩ وما بعدها).

(٤) في (ظ): (يقول).

(٥) **ظاهره الحسن**.

جميع رجاله تقدموا (٨٥)، غير سفيان وهو ابن عيينة، وبشر هو ابن الحارث الحافي، وسفيان هو ابن عيينة، كما هو مصرح به عند ابن عبد البر.

والأثر أخرجه: الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٨٤) من طريق المصنف به.

وعلقه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٦٠) وصرح بأن سفيان هو ابن عيينة.

وإذا كان سفيان هو ابن عيينة فإنه مات سنة (١٩٨هـ) وذكر ابن سعد أن بشرًا مات سنة (٢٢٧) =

٨٨- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: «وَاللهِ يَا أَبَا حَمْزَةَ، لَقَدْ تَكَلَّمْتُ، وَلَوْ أَجِدُ بُدًّا مَا تَكَلَّمْتُ، وَإِنَّ زَمَانًا أَكُونُ فِيهِ فَقِيهَ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَزَمَانُ سُوءٍ»(١).

• [وَأَمَّا مَنْ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْأَمْرِ سَأَلَ: هَلْ كَانَ؟

=

وهو ابن (٧٦) سنة، يعني: أنه ولد سنة (١٥١) فهو معاصر لسفيان، وسماعه منه ممكن، وعليه فظاهر سنده الصحة حتى يأتي التنصيص على عدم سماعه من ابن عيينة، أما الثوري فالظاهر عدم سماعه منه، فقد تقدم برقم (٨٥) أنه روى عنه بواسطة، هذا والله أعلم.

ويؤيده أنه قد أخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٧٩) عن ابن عيينة أنه قال: أعلم الناس بالفتوى أسكتهم فيه، واجهل الناس بالفتوى أنطقهم فيه. وسنده صحيح

وأخرجه ابن عبد البر بنحوه في «الجامع» (١٥٢٧، ٢٢٠٩) عنه، وفي سنده نعيم بن حماد -وهو الخزاعي- ضعيف الحديث.

(١) **حسن.**

الواسطي وزهير تقدما (١٧)، وسعيد بن سليمان هو الواسطي: ثقة، تقدم (١٩)، ومحمد بن طلحة بن مصرف: مختلف فيه، وهو إلى الصدق أقرب، وهو يخطئ كما قال أبو داود، ولهذا قال الحافظ: صدوق له أوهام.

وأبو حمزة هو ميمون الأعور القصاب، قال أحمد: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وانظر بقية القول فيه في «التهذيب» و«الميزان» وهو ناقل للقول فلا يضر في الحكم على سنده، وقد يحتمل حفظه، والله أعلم.

والأثر أخرجه: الدولابي في «الكنى» (١/ ١٥٨)، والدارمي (٢٠٢)، وأبو نعيم (٤/ ٢٢٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٣٢) من طريق محمد بن طلحة به.

[فَإِنْ قِيلَ: كَانَ، أَفْتَى فِيهِ][(١)]، وَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَكُنْ، لَمْ يُفْتِ فِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ إِشْفَاقًا مِنَ الْفُتْيَا][(٢)]،[(٣)].

٨٩- ثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ[(٤)] الْحَرَّانِيُّ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، [عَنْ أَبِيهِ][(٥)]، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[(٦)]: «[كَانَ][(٧)] إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَالَ: هَلْ وَقَعَ؟ فَإِنْ قَالُوا لَهُ: لَمْ يَقَعْ، لَمْ يُخْبِرْهُمْ، وَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَقَعَ، أَخْبَرَهُمْ»[(٨)].

---

(١) في (ب): «فإن قيل: هل كان أفتى؟».

(٢) سقط من (ظ).

(٣) مما لم يذكره المصنف من ذلك، قال عبد الله بن وهب في «الجامع» (١٤٧٨) حدثني عبد الله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، أن عبد الملك بن مروان سأل ابن شهاب عن شيء، فقال له ابن شهاب: «أكان هذا يا أمير المؤمنين؟»، قال: لا. قال: «فإن لم يكن فدعه حتى يكون، فإنه إذا كان أتى الله له بفرج» سنده لا بأس؛ ابن لهيعة ضعيف، ولكن ابن وهب حمل من أصوله، وهو هنا ينقل عن شيخه مباشرة، حكاية قول على أنه حفظها نرجو أن مثله يكون محفوظًا له.
وقال ابن وهب في «الجامع» (١٥٧٥) حدثني موسى بن علي، أنه سأل ابن شهاب عن شيء؟ فقال ابن شهاب: «ما سمعتُ فيه بشيء، وما نزل بنا»، فقلت: إنه قد نزل ببعض إخوانك! فقال: «ما سمعت فيه بشيء، وما نزل بنا، وما أنا بقائل فيه شيئًا» سند صحيح.

(٤) في (ظ): (عبد الله بن الحسين...).

(٥) سقط من (ب).

(٦) وقع في (أ) و(ن): «عن خارجة بن زيد بن ثابت قال: «إذا سئل...»، وفيه سقط وهو عن خارجة بن زيد بن ثابت قال: كان زيد بن ثابت إذا سئل... وذلك كما في الأصل، و(ب)، ومصادر التخريج.

(٧) في الأصل: (قال).

(٨) **صحيح لغيره.**

=

٩٠- ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ عُلَيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ﷺ فَيَسْأَلُهُ عَنِ الْأَمْرِ، فَيَقُولُ: آللهِ، أَنَزَلَ هَذَا؟ فَإِنْ قَالَ: وَاللهِ لَقَدْ نَزَلَ هَذا، أَفْتَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ، تَرَكَهُ»(١).

=

أبو شعيب هو عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني تقدم (١) وهو ثقة، وداود هو ابن عمرو بن سليمان الضبي: ثقة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد: مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وحديثه يصلح للاعتبار، لكنه متابع كما سيأتي إن شاء الله. وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان أحد الأئمة الكبار $، وخارجة بن زيد أحد الفقهاء السبعة الأثبات.

والأثر أخرجه: ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٥٨) من طريق ابن وهب، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٢٣) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢١)- من طريق خالد بن نزار، كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه بنحوه.

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣١٨) من طريق محمد بن مسلم.

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٥٥٩)، من طريق يونس بن يزيد، والدارمي (١٢٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٢٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٩/ ٣٢٨)، من طريق شعيب، كلاهما عن الزهري قال: بلغنا أن زيد بن ثابت ﷺ.. فذكره بنحوه.

وله طريق صحيحة لذاتها تأتي برقم (٩١) إن شاء الله.

(١) **صحيح الإسناد**.

جميع رجاله ثقات، وزهير هو ابن حرب أبو خيثمة، وأبو نعيم هو الفضل بن دكين، وموسى بن علي بن رباح.

أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٧٥) -ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٢٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٦٨)، وابن عساكر (١٩/ ٣٢٩)- وابن وهب في «الجامع» (١٥٧٤) عن أبي نعيم، به. وقال الشيخ الألباني: صحيح على شرط مسلم.

=

٩١- ثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ أَيْضًا، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ(١)، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «كُنْتُ أَمْشِي مَعَ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﵁، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا عَمَّاهُ، كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي، أَكَانَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاعْفِنَا حَتَّى يَكُونَ»(٢).

=

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٢٣٩) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، أنه كان لا يقول برأيه في شيء حتى يُسأل عنه، فيقول: أَنَزَلَ أم لا؟ فإن لم يكن نزل لم يقل فيه شيئًا وإن وقع تكلم فيه، قال: وكان إذا سئل عن مسألة يقول: أوقعت؟ فيُقال: يا أبا سعيد، ما وقعت، ولكنا نعدها، فيقول: دعوها، فإن كانت وقعت أخبرهم. وسنده حسن.

(١) تصحف في الأصل و(ن) و(أ) إلى شريح، وهو خطأ، والصواب المثبت، كما في (ب)، وشريح بن النعمان طبقته عالية، يروي عن علي بن أبي طالب ونافع الجمحي ونحوهما، وسريج يروي عن أبي عوانة كما في ترجمته من «تهذيب الكمال».

(٢) **صحيح الإسناد**.

جميع رجاله ثقات، وسريج بن النعمان هو أبو الحسن البغدادي، وفراس هو ابن يحيى الهمداني، وعامر هو ابن شرحبيل الشعبي، وأبو عوانة هو وضاح بن عبد الله.

والأثر أخرجه: الدارمي (١٥٢) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٧٦) -ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٢٦)-، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٤٩٩) وسعيد بن منصور -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٣١٦)- وابن بطة في «الإبانة» (٣١٥، ٣١٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٦٠٤) وابن عساكر (٧/ ٣٤٣- ٣٤٤) من طريق سفيان، عن عبد الملك، به نحوه.

وصححه الشيخ الألباني أيضًا في تعليقه على «العلم» لأبي خيثمة.

٩٢- ثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سُقَيْرٍ[١]، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا الصَّلْتُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ طَاوُسًا عَنْ شَيْءٍ، فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ: أَكَانَ هَذَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: آللهِ، قُلْتُ: آللهِ قَالَ: أَصْحَابُنَا أَخْبَرُونَا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تُعَجِّلُوا بِالْبَلَاءِ قَبْلَ نُزُولِهِ، فَيَذْهَبُ بِكُمْ[٢] هَهُنَا وَهَهُنَا، فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَعْجَلُوا بِالْبَلَاءِ قَبْلَ نُزُولِهِ لَمْ يَنْفَكَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ إِذَا سُئِلَ سُدِّدَ، أَوْ قَالَ وُفِّقَ[٣]»[٤].

---

(١) وقع في (ن): (منصور بن سعيد)، في (أ): (سعيد بن شقير)، وفي (ب): (منصور بن شقير) وهو خطأ، والصواب المثبت، ويقال له: ابن صقير، وهو كذلك في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٩) من طريق المصنف.

(٢) في (ظ): (فيذهب به..).

(٣) في (ظ): انقل بعد هذا إلى الآتي برقم (٩٦).

(٤) **ضعيف الإسناد.**

منصور هو ابن صقير، ويقال: سقير -كما في «التقريب»- أبو النضر البغدادي، وهو ضعيف يصلح للاعتبار. والصلت بن راشد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٧)، ونقل عنه ابن معين توثيقه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٧) و(٨/ ٣٢٤)، وبقية رجاله ثقات غير أصحاب طاوس فهم مبهمون لا نعلم أسماءهم ولا أحوالهم.

والأثر أخرجه: الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٩) من طريق المصنف به.

وأخرجه الدارمي (١٥٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٩٣)، وعزاه الحافظ في «المطالب» (٣٠٤٥) و«إتحاف الخيرة» (٥٢٧) إلى إسحاق بن راهويه، والبيهقي «المدخل» (١٤٢٢)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٣٦٣)، من طرق عن حماد بن زيد به، وحسن إسناده.

قلت: بل هو كما ترى من طريق منصور بن سقير أو صقير وهو ضعيف، لكنه قد توبع، وممن تابعه يحيى بن آدم، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن مهدي، وعفان وذلك عند من أخرجه ممن سبق ذكرهم.

=

قال محمد بن الحسين:

=

لكن في سنده مبهمون، والمبهم أحد نوعي مجهول العين، وهو أسوأ من المجهول الذي سُمي.

وقد أخرج إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب» (١) (٣٠٤٥) و«الإتحاف» (٥٢٦)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٠ رقم ٣٥٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٥٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٩٢) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان عن ابن عجلان عن طاووس عن معاذ ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تُعَجِّلُوا بِالْبَلِيَّةِ قَبْلَ نُزُولِهَا؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا لَمْ يَنْفَكَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ إِذَا قَالَ وُفِّقَ أَوْ قال: سُدِّدَ، وَإِنَّكُمْ إِنْ عَجَّلْتُمْ تَشَتَّتُ بِكُمْ السُّبُلُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا**».

قلت: وهذا سند منقطع، فإن طاووسًا لم يسمع من معاذ بن جبل، والذي يظهر أن الوجه السابق هو الراجح ومع ذلك فيه مبهمون، ووجه ترجيحه أن سليمان بن حيان صدوق يخطئ، وحماد بن زيد ثقة حافظ، وقد رواه على الوجه السابق.

وقال ابن وهب في «الجامع» (١٥٥٦): حدثنا أسامة بن زيد الليثي، أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا تَسْتَعْجِلُوا بِالبَلِيَّةِ قَبْلَ نُزُولِهَا،...**» فذكره، وهذا معضل.

وخالف ابنَ وهب روحُ بنُ عبادة -كما عند أبي داود في «المراسيل» (٤٥٨) والبيهقي في «المدخل» (١٤٢١)- فرواه عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعجلوا بالبلية...».

قلت: وهذا المرسل يشهد لحديث معاذ ﵁، فلو قال قائل إنه يُحسن بذلك فلا بأس؛ قال البيهقي في «المدخل» (٢/ ٦٥١): «وبلغني عن أبي عبد الله الحليمي $: أنه أباح ذلك للمتفقهة الذين غرض العالم من جوابهم تنبيههم وإرشادهم إلى طريق النظر والارتياء، لا ليعلموا.

قال البيهقي: وعلى هذا الوجه وضع الفقهاء مسائل المجتهدات وأجروا بآرائهم فيها، لما في ذلك من إرشاد المتفقهة، وتنبيههم على كيفية الاجتهاد؛ وبالله التوفيق».

• **وَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا فِي الْأُغْلُوطَاتِ، وَتَعْقِيدِ الْمَسَائِلِ** مِمَّا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يُنَزِّهَ نَفْسَهُ عَنِ الْبَحْثِ عَنْهَا مِمَّا لَمْ يَكُنْ -وَلَعَلَّهَا لَا تَكُونُ أَبَدًا- فَيُشْغِلُونَ نُفُوسَهُمْ بِالنَّظَرِ وَالْجَدَلِ وَالْمِرَاءِ فِيْهَا(١)، حَتَّى يَشْتَغِلُوا بِهَا عَمَّا هُوَ أَوْلَى بِهِمْ، وَيُغَالِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَطْلُبُ بَعْضُهُمْ زَلَلَ بَعْضٍ، وَيَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا:

هَذَا كُلُّهُ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، لَا يَعُودُ عَلَى مَنْ أَرَادَ هَذَا مَنْفَعَةٌ فِي دِينِهِ، وَلَيْسَ هَذَا طَرِيقُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مَا كَانَ يَطْلُبُ بَعْضُهُمْ غَلَطَ بَعْضٍ، وَلَا مُرَادُهُمْ أَنْ يُخَطِّئَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ كَانُوا عُلَمَاءَ عُقَلَاءَ، يَتَكَلَّمُونَ فِي الْعِلْمِ مُنَاصَحَةً، [وَقَدْ نَفَعَهُمُ](٢) اللهُ بِالْعِلْمِ.

٩٣- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا: رَجُلٌ سَأَلَ عَنْ أَمْرٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»(٣).

٩٤- ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ أَبُو عَبْدِ اللهِ، ثَنَا أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ»(٤).

---

(١) في (ن): (فيهما)، في (ب): (فيها).

(٢) في (ب): (قد نفعهم...) بدون واو.

(٣) **صحيح الإسناد، جميع رجاله ثقات.**

وأخرجه البخاري (٧٢٨٩) من طريق عقيل، ومسلم (٢٣٥٨) من طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن الزهري، به. وأخرجه أحمد (١/ ١٧٩).

(٤) **صحيح الإسناد.**

=

٩٥- ثَنَا جَعْفَرِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، ثَنَا أَبُو النَّضْرِ - يَعْنِي الدِّمَشْقِيَّ- ثَنَا يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَشْعَثِ يُحَدِّثُ عَنْ ثَوْبَانَ ﵁، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**سَيَكُونُ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي، يَتَغَلَّطون**(١) **فُقَهَاءَهُم بِعُضَلِ الْمَسَائِلِ، أُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي**(٢)»(٣).

=

أحمد بن الحسن الصوفي وثقه الدارقطني وغيره، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/ ٨٢)، و«السير» (١٤/ ١٥٢) و«الميزان».

وعبد الجبار بن عاصم أبو طالب مترجم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣) وقال: روى عنه أبوزرعة، قلت: وأبو زرعة لا يرويه إلا عن ثقة.

ثم قال: سمعت موسى بن إسحاق يقول: كان أبو طالب جلادًا، فتاب الله ﷻ عليه، فيقال: إنه دلى عليه كيس فكان ينفق منه.

وقال ابن معين كما في «سؤالات ابن محرز» (٣٠٦): «لا بأس به». وانظر «تاريخ بغداد» (١١/ ١١١)، وبقية رجاله ثقات، وعبيد الله بن عمرو هو أبو وهب الأسدي.

والحديث أخرجه: البخاري (١٤٧٧، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥) وغيرها من المواضع، ومسلم بعد رقم (١٧١٥) رقم (١٢)، وأصله قدمه برقم (٥٩٣)، وأحمد (٤/ ٢٤٦) وغيرهم، من طريق وراد عن المغيرة ﵁ أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**».

وله شاهد من حديث أبي هريرة ﵁، أخرجه مسلم (١٧٥١).

(١) في (ظ): (يغلطون).

(٢) انتقل في (ظ) بعد هذا إلى الآتي برقم (٩٨).

(٣) **مطروح الإسناد.**

جميع رجاله ثقات، غير يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي الدمشقي، فإن النسائي قال: «متروك». وقال البخاري: «أحاديثه مناكير». وقال الجوزجاني: «أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

=

٩٦- ثَنَا جَعْفَرٌ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ الْقَطَّانُ، ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِّ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ»(١).

= وضعفه أبو حاتم وغيره، وأما ابن عدي فقال: «لا بأس به».

قلت: بل البأس به حاصل، والحديث مطروح بسببه.

وأما أبو الأشعث فهو شراحيل بن آدة، روى عنه جمع، وأخرجه له مسلم، ووثقه ابن عبد البر في «الاستغناء» (ص: ٤١٤)، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص٢١٠)، والعلائي في «رفع الإشكال» (ص:٩٥)، وابن رجب في «جامع العلوم والحكم».

والحديث أخرجه: الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٧) من طريق أبي النضر به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ رقم ١٤٣١) وابن بطة في «الإبانة» (٣٠٣) من طريق يزيد بن ربيعة، به.

وعزاه المتقي الهندي في «الكنز» (١٠/ ٢١١) إلى سيمويه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٥٥): «فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك».

وقال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٤٠٢): «ضعيف جدًّا».

(١) **ضعيف الإسناد.**

رجاله كلهم ثقات، غير عبد الله بن سعد البجلي الدمشقي، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ». وقال الساجي: «ضعفه أهل الشام». وقال دحيم: «لا أعرفه». وقال أبو حاتم: «مجهول»، والقضاعي، هو: عبد الرحمن بن عسيلة.

والحديث أخرجه: الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٦) من طريق المصنف به.

وأخرجه أحمد (٥/ ٤٣٥)، وأبو داود (١١٧٩) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١٤٢٥)-، والبخاري في «التاريخ» (٥/ ١٠٦)، والفسوي في «المعرفة» (١/ ٣٠٥)، والطبراني في «الكبير» (١٩رقم ٨٩٢)، وتمام في «الفوائد» (١١٤و١١٥و١١٦) «الروض»، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٥)، =

=

وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٣٧، ٢٠٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٠٢). إلا أنه وقع ابن بطة: (عبد الله ببن سعد الصنابحي عن رجل)، وهو خطأ حذفت (عن) بعد سعد. وغيرهم من طريق عيسى بن يونس، به.

قال عيسى بن يونس: «الأغلوطات: مالا يحتاج إليه من كيف وكيف».

وأخرجه سعيد بن منصور (١١٧٩)، ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٥٢٧) عن عيسى به، لكن أبهم الصحابي، وتابع عيسى: محمد بن كثير كما عند ابن عساكر في «تاريخه» (٢٩/ ٤٦).

وأخرجه أحمد (٥/ ٤٣٥)، والبيهقي في «المدخل» (١٤٢٤)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٩/ ٤٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٤)، وكذلك الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «الإتحاف» (٥٢٤) من طريق روح بن عبادة، حدثنا الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصنابحي، عن رجل، وفيه: قال الأوزاعي: «الأغلوطات: شداد المسائل وصعابها».

قال ابن عساكر: الرجل الذي لم يسم هو معاوية، بين ذلك عيسى بن يونس ومحمد بن كثير المصيصي في روايتهما عن الأوزاعي. وقد سبق ذكرها.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩) رقم (٨٦٥)، و«مسند الشاميين» (٢٢٣٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٩/ ٤٦-٤٧)-، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٢٩) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي قال: حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن عبادة بن نسي عن الصنابحي عن معاوية بنحوه.

وسليمان الواسطي: متروك، والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح إلا في الطبقة الأولى، وعبد الله بن سعد تقدم لك حاله. وسليمان متابع؛ تابعه أبو همام عند ابن بطة (٣٠١).

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩ رقم ٩١٧)، و«مسند الشاميين» (٢١٠٨) من طريق رجاء بن حيوة عن معاوية، وفي سنده سليمان بن داود الشاذكوني وهو: متروك الحديث.

وقد ذكر الدارقطني الحديث في «العلل» (١٢١٩) ورجح فيه طريق عيسى بن يونس السابقة.

قَالَ عِيسَى: وَالْأُغْلُوطَاتُ: مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ: كَيْفَ وَكَيْفَ(١)؟

٩٧- ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْذَعِيُّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، ثَنَا [مَسْلَمَةُ](٢) بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «إِنَّ شِرَارَ عِبَادِ اللَّهِ قَوْمٌ يُحِبُّونَ شِرَارَ الْمَسَائِلِ، يُعَمُّونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ(٣)»(٤).

---

(١) معنى قوله: «الأغلوطات».

وردت في رواية غير المؤلف: الغلوطات، قال الهروي كما في «النهاية»: الغلوطات الأصل فيه: «الأغلوطات»، ثم تركت الهمزة، كما تقول: جاء الأحمر، الحمر بطرح الهمزة، وقد غلط من قال: إنها جمع غلوطة.

وقال الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٥٤): «الغلوطات: هي المسألة التي يعيا بها المسؤول فيغلط فيها، كره ﷺ أن يفترض بها العلماء فيُغَالطُوا، ليستزلوا ويستسقط رأيهم فيها، يقال: مسألة غلوط، إذا كان يغلط فيها، كما يقال: شاة حلوب وفرس ركوب إذا كانت تُركب وتُحلب، فإذا جعلتها اسمًا زدت فيها الهاء فقلت: غلوطة، كما يقال: ركوبة وحلوبة، وتجمع على الغلوطات كما تجمع الحلوبة على الحلوبات، قال الشاعر:

أودى الزمان حلوباتي وما جمعت كفاي من سَبَدِ الأموال واللَّبَدِ

والأغلوطة: أفعلولة من الغلط، كالأحدوثة والأحموقة ونحوهما، **انتقل في (ظ) بعد هذا إلى الرقم (٩٩).**

(٢) في (ب): (سلمت).

(٣) انتقل في (ظ) بعد هذا إلى الرقم السابق (٩٧).

(٤) **سنده هذا مطروح، والأثر حسن بسند آخر.**

البرذعي تقدم (٦٨)، ومسلمة هو ابن علي الخشني: متروك الحديث. وصالح هو ابن رستم المزني مولاهم البصري: حديثه صالح للاعتبار، وبقية رجال السند ثقات.

فهذا سند مطروح، ولا أدري من أين أخذ تصحيحه محقق «الفقيه والمتفقه» حيث قال (٢/ ٢٢): رواه الآجري في «أخلاق العلماء»... وإسناده صحيح»؟!!

=

٩٨- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ(١)، ثَنَا الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ(٢)، عَنْ [رَفِيعِ أَبِي كَثِيرَةٍ](٣) قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﵁ يَوْمًا: «سَلُونِي(٤) مَا شِئْتُمْ، فَقَالَ ابْنُ الْكَوَّاءِ: مَا السَّوَادُ الَّذِيْ فِي الْقَمَرِ؟ قَالَ: «قَاتَلَكَ اللهُ، أَلَا سَأَلْتَ عَمَّا يَنْفَعُكَ فِي دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ؟ ذَاكَ [مَحْوُ آيَةِ](٥) اللَّيْلِ»(٦).

=

والأثر هذا في «الجامع» لابن وهب (١٣٢٢)، وعلقه: ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٨٤).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣٠٥) من طريق يونس به.

وأخرجه برقم (٣٠٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٣٨)، والبيهقي في «المدخل» (١٤٢٧)، و«الهروي في «ذم الكلام» (٥٣٠) من طريق أبي بكر الصاغاني حدثنا أبو النضر -وهو هاشم بن القاسم- حدثنا المستلم بن سعيد، عن منصور بن زاذان، عن الحسن $ قال: «شرار عباد الله...» فذكره.

وهذا سند حسن من أجل المستلم بن سعيد، وبقية رجاله ثقات.

وقال ابن وهب في «الجامع» (١٦٠٤) أخبرني يحيى بن أيوب، قال: «بلغني أن أهل العلم يقولون: إذا أراد الله ألا يُعَلِّمَ عبده خيرًا، أودعه بالأغاليط».

(١) في (ظ): (ثنا الصندلي).

(٢) تصحف في (ن) إلى: (عمران بن جبير)، وفي (ب): (ربيع بن كثير).

(٣) وقع في الأصل، و(ب)، و(ن): (رفيع بن كثير)، وتصحف في (أ)، و(ظ): (ربيع بن كثير)، والصواب المثبت كما في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٠) وكما هو «تاريخ الطبري» (١/ ٥٢) «القول في الليل والنهار...».

(٤) في (ظ): (عما شئتم).

(٥) في (ب): (محوية)، وكأن الألف سقطت، وفي (ظ): (محو الليل).

(٦) **صحيح.**

الصندلي والزعفراني تقدما (٢)، وبقية رجال السند ثقات، غير (رفيع أبي كثيرة) وقد تصحف في (أ) =

٩٩- ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ $ يَقُولُ لِرَجُلٍ أَلَحَّ[١] عَلَيْهِ فِي تَعْقِيدِ الْمَسَائِلِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: «تَسْأَلُ [عَنْ عَبْدٍ بَيْنَ

=

و(ن) إلى: «رفيع بن كثير»، وهو خطأ، والصواب المثبت، وهو مذكور في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٠) حيث قال: «رفيع والد عبد العزيز بن رفيع أبو كثيرة، ويقال: أبو عقبة، بصري سدوسي، روى عن علي وابن عباس، روى عنه عمران بن حدير وابنه عبد العزيز بن رفيع المكي، وسليمان بن مقلاص، سمعت أبي يقول ذلك».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٣٩)، وانظر «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٧).

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٧/ ٣٩٦)، فقال: حدثنا ابن أبي الشوارب قال: حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمران بن حدير به نحوه، غير أنه وقع عنده: «رفيع بن أبي كثير»، وهو تصحيف، والصواب ما سبق، فقد أخرجه الطبراني بنفس السند في «تاريخه» (١/ ٥٢) على الصواب: «رفيع أبو كثيرة».

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٢٨٠) من طريق أشهل بن حاتم، عن عمران، به.

والأثر صحيح فقد جاء من عدة أوجه عن علي بن أبي طالب، قال ابن كثير في تفسير سورة الإسراء آية (١٢): قد روى أبو جعفر بن جرير من طرق متعددة جيدة أن الكواء سأل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فقال: يا أمير المؤمنين، ما هذه اللطخة التي في القمر؟ فقال: «ويحك! أما تقرأ القرآن: ﴿□ □ □﴾ [الإسراء:١٢] فهذا محوه»، **من تلك الطرق:**

ما أخرجه الطبري في «تفسيره» سورة الإسراء (١٢) و«تاريخه» (١/ ٥٢) عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمير قال: كنت عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسأله ابن الكواء عن السواد في القمر... إلخ. وسنده صحيح.

وانظر بقية طرقه وألفاظها في «تفسير الطبري» (١٧/ ٣٩٥-٣٩٦) و«مستدرك الحاكم» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧) و«جامع بيان العلم» للخطيب (٧٢٦)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٢٤٧) إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «المصاحف» وابن مردويه.

(١) في (ظ): (لح).

رَجُلَيْنِ]؟[١] سَلْ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ شَيْئًا تَنْتَفِعُ بِهِ، وَنَحْوِ هَذَا، مَا تَقُولُ فِي صَائِمٍ احْتَلَمَ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا أَدْرِي. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَتْرُكُ مَا تَنْتَفِعُ[٢] بِهِ، [وَتَسْأَلُ عَنْ عَبْدٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ]؟[٣].

١٠٠- ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَوْحٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ فِي صَائِمٍ احْتَلَمَ:[٤] «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»[٥].

١٠١- وَحَدَّثَنَا عَنْ رَوْحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرِمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، فِي صَائِمٍ احْتَلَمَ، قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ [يُعَجِّلُ][٦] الغُسْلِ»[٧].

قال محمد بن الحسين: فَلَوْ أَدَّبَ الْعُلَمَاءُ أَنْفُسَهُمْ، وَغَيْرَهُمْ، بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مَنْ مَضَى مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ انْتَفَعُوا بِهَا، وَانْتَفَعَ بِهِمْ غَيْرُهُمْ، وَبَارَكَ اللهُ لَهُمْ فِي قَلِيلِ عِلْمِهِمْ، وَصَارُوا أَئِمَّةً يُهْتَدَى بِهِمْ.

---

(١) هو هكذا في (ب)، ووقع في (ن): (عبدين رجلين).

(٢) في (ظ): (ينفعك).

(٣) هكذا في (ب)، ووقع في (ن): (عبدين رجلين).

(٤) في (ظ): (قال: لا شيء عليه).

(٥) **صحيح إلى الحسن.**

وقوله: «ثم حدثنا عن روح» المحدث عن روح هو الفضل بن زياد، ورجال السند ثقات، وروح هو ابن عبادة، وأشعث هو ابن عبد الملك الحمراني.

(٦) في (ب): (يعجل بالغسل).

(٧) **حسن الإسناد.**

رجاله ثقات، غير حبيب بن أبي حبيب، قال الحافظ: صدوق يخطئ، وهو كما قال.

وَأَمَّا الْحُجَّةُ لِلْعَالِمِ يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَعْلَمُهُ، فَلَا يَسْتَنْكِفُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ، [إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ](١).

وَهَذَا طَرِيقُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ نَبِيَّهُمْ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الشَّيْءِ مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ فِيهِ عِلْمُ الْوَحْيِ مِنَ اللهِ ﷻ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي.

وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ [لَمْ](٢) يَتَقَدَّمْ فِيهِ الْعِلْمُ أَنْ يَقُولَ: اللهُ أَعْلَمُ بِهِ، وَلَا عِلْمَ لِي بِهِ، وَلَا يَتَكَلَّفْ مَا لَا يَعْلَمُهُ، فَهُوَ أَعْذَرُ لَهُ عِنْدَ اللهِ، وَعِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ(٣).

١٠٢- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**لَا أَدْرِي**»، أَوْ سَكَتَ، قَالَ: فَأَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**لَا أَدْرِي**»، أَوْ سَكَتَ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ ﵇ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «**لَا أَدْرِي**». فَقَالَ: سَلْ رَبَّكَ، قَالَ: مَا أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ، وَانْتَفَضَ انْتِفَاضَةً كَادَ يُصْعَقُ مِنْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

---

(١) وقع في (ب): (إن كان لا يعلم) بدلاً عن: (إذا).

(٢) في الأصل: (لا يتقدم).

(٣) قال ابن وهب في «الجامع» (١٤٤٥): «حدثني مالك بن أنس، عن عبد الله بن يزيد بن هرمز، قال: إني لأحب أن يكون من بقايا العالم بعده لا أدري؛ ليأخذ بذلك من بعده».

وقال أيضًا في «الجامع» (١٥٢٤): «وقال لي مالك -وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل-: يا عبد الله، ما علمته فقله ودل عليه، وما لم تعلم فاسكت عنه، وإياك أن تتقلد للناس قلادة سوء».

قَالَ: فَلَمَّا صَعِدَ جِبْرِيلُ عليه السلام قَالَ اللهُ تَعَالَى: سَأَلَكَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَيِّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ قُلْتَ: لَا أَدْرِي، وَسَأَلَكَ عَنْ أَيِّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ قُلْتَ: لَا أَدْرِي، [قَالَ:](١) فَخَبِّرْهُ أَنَّ خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَشَرَّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ»(٢).

---

(١) سقط من (ب).

(٢) **حسن لغيره**.

جميع رجاله ثقات، غير أن عطاء بن السائب مختلط، وجرير بن عبد الحميد ممن روى عنه بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» (ص٣١٩ وما بعدها).

والحديث أخرجه: ابن حبان (١٥٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٠)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٦٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٥٥٠) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٦): «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عطاء بن السائب، وهو ثقة، لكنه اختلط في آخر عمره، وبقية رجاله موثقون».

قلت: وبه ضعفه شيخنا الوادعي $ في «تتبعه لأوهام الحاكم» رقم (٣٠٦).

ولكن له شواهد:

الشاهد الأول: عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أخرجه أحمد (٤/ ٨١)، والبزار (١٢٥٢) (كشف)، وأبو يعلى (٧٤٠٣) من طريق أبي عامر العقدي.

وأخرجه: الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٠٦)، الطبراني (١٥٤٦)، والحاكم (١/ ٨٩) و(٢/ ٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٢) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، كلاهما: عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه مرفوعًا، بنحوه.

قال البزار: «لا نعلمه عن جبير إلا بهذا الإسناد».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد رواه قيس بن الربيع وعمرو بن أبي المقدام، عن =

١٠٣- ثَنَا أَبُو أحمد هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ التَّاجِرُ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ[(١)]، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

=

عبد الله بن محمد بن عقيل».

قال الذهبي: «فيه زهير وهو ذو مناكير، هذا منها، وابن عقيل فيه لين».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٧٦): «رجال أحمد وأبي يعلى والبزار رجال الصحيح خلا عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث، وفيه كلام». وحسنه الحافظ في «موافقة الخُبر الخَبَر» (١/ ١٠).

قلت: عبد الله بن محمد بن عقيل حديثه يصلح للاعتبار، وزهير بن محمد هو ثقة، ورواية أهل الشام عنه ضعيفة، وأبو حذيفة موسى بن مسعود الراوي عنه هنا وهو بصري، وكذلك أبو عامر العقدي بصري أيضًاكما في «التهذيب».

وقد توبع زهير في هذا كما أشار إلى ذلك الحاكم، تابعه:

١- قيس بن الربيع -وهو ممن يصلح للاعتبار به- كما عند الطبراني في «الكبير» (١٥٤٥).

٢- عمرو بن ثابت -وهو ضعيف رافضي لا يستشهد بمثله، وإنما ذكرته للمعرفة- كما عند الحاكم (١/ ٩٠) كلاهما عن ابن عقيل، به.

وابن عقيل ممن يصلح حديثه في الشواهد، فهو يعتبر عاضدًا لحديث عطاء بن السائب السابق، فيصير الحديث حسنًا لغيره بذلك، والله أعلم.

وقد حكم عليه الشيخ الألباني $ في «صحيح الترغيب» (٣٥٢) بأنه «حسن صحيح».

الشاهد الثاني: عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه مسلم (٦٧١) مرفوعًا بلفظ: «أَحَبُّ الْبِلاَدِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلاَدِ إِلَى اللهِ أَسْوَاقُهَا».

الشاهد الثالث: عن واثلة، وهو لا يفرح به، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢ رقم ١٤٢) وفي «مسند الشاميين» (٣٣٨٧) وفيه بشير بن عون وبكار بن تميم: اتُّهِمَا بالوضع.

وأخرجه (٢٢ رقم ١٤٣) وفي سنده أيوب بن مدرك، وهو منسوب إلى الكذب.

(١) في (ظ): (ابن أبي عثمان).

عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي مَيْسَرَةَ(١) قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه يَوْمًا وَهُوَ يَمْسَحُ بَطْنَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «يَا بَرْدَهَا عَلَى الْكَبِدِ، سُئِلْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ فَقُلْتُ: لَا أَعْلَمُ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٢)»(٣).

---

(١) كذا في النسخ و(ظ) (زاذان أو ميسرة)، والذي في كتب التراجم: «زاذان أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر».

(٢) انتقل في (ظ) بعد هذا إلى الآتي برقم (١٠٦).

(٣) **حسن الإسناد، صحيح بمجموع طرقه.**

هارون بن يوسف التاجر: ثقة، تقدم (٢٠)، وابن أبي عمر هو محمد بن يحيى: صدوق، وسفيان هو ابن عيينة وهو ممن روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» (ص: ٣٢٧).

وزاذان هو أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر الكندي مولاهم، يروي عن علي، ويروي عنه عطاء بن السائب كما في «تهذيب الكمال» وهو ثقة.

والأثر أخرجه: الدارمي (١٨١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/ ٥٢٢)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٥)، من طريق خالد بن عبد الله، عن عطاء، عن أبي البختري وزاذان، عن علي رضي الله عنه.

وأخرجه الدارمي أيضًا (١٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٢٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٣)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٦٥) من طريق شريك، عن عطاء، عن أبي البختري، قال: قال علي رضي الله عنه.. فذكره.

وأبو البختري لم يسمع من علي رضي الله عنه.

وأخرجه سعدان بن نصر في «منتقى من حديثه» (٨)، ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٤)، والحافظ في «موافقة الخُبْر الخبر» (١/ ١٥) من طريق عبد الله بن بشير أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه..، فذكره بنحوه. وعبد الله بن بشر هو: ابن نبهان الرقي، لم يدرك عليًّا رضي الله عنه، قال الحافظ: «موقوف؛ فيه انقطاع». =

١٠٤- ثَنَا [أَبُو][(١)] أَحْمَدَ أَيْضًا، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ عِلْمًا فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَيَقُولُ: لَا أَعْلَمُ، وَاللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنْ عِلْمِ الْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [سورة ص :٨٦][(٢)].

١٠٥- ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّد بن صَاعِدٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَمْرٍ لَا يَعْلَمُهُ، فَقَالَ: «لَا أَعْلَمُهُ[(٣)]»[(٤)].

=

وأخرجه الدارمي (١٨٤)، والبيهقي في «المدخل» (١٨٧٨) من طريق مسلم البطين، عن عروة الفقيمي، قال: قال علي رضي الله عنه...، فذكره بنحوه.

تصحف (عروة الفقيمي) عند الدارمي إلى (عرزة التميمي)، وسنده جيد.

عروة قيل إنه صحابي؛ يُنظر: «الإصابة» (٥٥٥٦).

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٤٧٣) من طريق بن أعين، عمن حدثه، عن الشعبي، عن علي رضي الله عنه أنه خرج عليهم... فذكره، وفي سنده مبهم.

وعلقه من هذا الوجه: ابنُ عبد البر (٢/ ٦٦). **والأثر بمجموع هذه الطرق صحيح؛ والحمد لله!**

(١) سقط من (أ).

(٢) **صحيح جميع رجاله ثقات.**

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٥) من طريق المصنف به.

والأثر في «البخاري» (٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٢) ومسلم (٢٧٩٨)، وانظر «الجامع» لابن عبد البر (١٥٥٦).

(٣) في (ظ): (فقال: الله أعلم).

(٤) **سنده حسن. جميع رجاله ثقات.**

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٣)، ومن طريقه يعقوب الفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٩٠)، =

١٠٦- ثَنَا جَعْفَرٌ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا أحمد بن منصور الرمادي، ثَنَا محاضر عن الأعمش عن عطية قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما يَسْأَلُهُ عَنْ فَرِيضَةٍ هَيِّنَةٍ مِنَ الصُّلْبِ، فَقَالَ: لَا أَدْرِي، فَقَامَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: أَلَا أَخْبَرْتَ الرَّجُلَ؟ فَقَالَ: لَا، وَاللهِ [مَا أَدْرِي](١)»(٢).

=

والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٨).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٤٤)، والدارمي (١٨٥) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سئل ابن عمر رضي الله عنهما عما لا علم له به، فقال: «لا علم لي به». وسنده صحيح

وأخرج ابن المبارك في «الزهد» (٤٤) -ومن طريقه الفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٩٠، ٤٩٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٩)، وابن مردويه كما في «تعظيم الفتيا» (٢٥)- عن عقبة بن مسلم: أن ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن شيء، فقال: «لا أدري»، ثم أتبعها فقال: «أتريدون أن تجعلوا ظهورنا لكم جسورًا في جهنم، أن تقولوا: أفتانا بهذا ابن عمر؟!!».

وأخرجه أيضًا الفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٩٠-٤٩١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٩)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٥٨٥)، وسنده صحيح وانظر الأثر الآتي رقم (١٠٧).

(١) في (ب): (لا أدري) انتقل في (ظ) بعد هذا إلى رقم (١٠٩).

(٢) **صحيح لغيره.**

جميع رجاله ثقات، غير محاضر بن مورع فصدوق، وعطية -وهو ابن سعد العوفي-: ضعيف، يعتبر به. والأعمش هو: سليمان بن مهران.

ويشهد له ما أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١٥٦٦) من طريق وكيع حدثنا الأعمش عن مجاهد قال: سئل ابن عمر عن فريضة من الصلب، فقال: لا أدري، فقيل له: ما منعك أن تجيبه؟ فقال: سئل ابن عمر عما لا يدري فقال: لا أدري. وسنده صحيح

وأخرج الدارمي (١٨٧) -ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣)-، والفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٩٣)، وعنه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٧)، وابن عبد البر في «الجامع» =

١٠٧- ثَنَا هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ(١)، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنٌ [لِعَبْدِ اللهِ](٢) بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ(١) عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ جَوَابٌ، فَقُلْتُ: إِنِّي

=

(١٥٦٣) من طريق عبد الله العمري عن نافع «: أن رجلًا أتى ابن عمر يسأله عن شيء، فقال: لا علم لي، ثم التفت بعد أن قفى الرجل: فقال، نعم ما قال ابن عمر، يسأل عما لا يعلم فقال: لا علم لي، يعني ابن عمر نفسه». والعمري ممن يصلح في الشواهد.

وله طريق أخرى أخرجها ابن وهب في «الجامع» (١٤٧١) (١٤٧٢)، وعلقه ابن عبد البر (١٥٦٥) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، أنه سمع عمرو بن سيار، يحدث عن عروة بن الزبير يقول: كنت مع ابن عمر في السوق حتى جاءه رجل، فسأله عن شيء اقتصه عليه، فقال: لا أعلم لي، ثم سكت ساعة، فقال الرجل: عرفت أصلحك الله كيف قلت لك؟ قال: نعم. قال: فماذا ترى فيه؟ قال: لا علم لي، ثم سأله، فقال: لا أدري، فلما انصرف الرجل اتبعت أثره، فضرب يده، ثم قال: نعما قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: لا أعلم إذ لم يعلم. قال الأسود: وسمعت عروة بن الزبير يذكر: أن رجلاً سأل ابن عمر، فقال: لا أدري، ثم سأله، فقال: لا أدري، ثم سأله، فقال: أتريد أن أكون مثل فلان، يخبر بما يعلم وما لا يعلم، لا يرد شيئًا؟!!

أخرجه الدارمي (١٧٩)، وابن سعد (٤/ ١٠٧) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٨٨٠)، وابن مردويه في «تفسيره» -كما في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٨)، و«تعظيم الفتيا» (٢٤) لابن الجوزي-، وسنده قوي.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٧٠) من طريق عمرو بن يحيى، عن جده، عن ابن عمر.

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١١٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٥٠٧) من طريق مروان الأصغر، عن ابن عمر. وانظر ما تقدم برقم (١٠٥).

(١) وقع في (ب): (ابن عمر)، وهو خطأ.

(٢) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (لعبيد الله)؛ لأنه قد جاء في بعض مصادر التخريج، كما سيأتي أنه القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

لَأُعْظِمُ أَنَّهُ يَكُونَ مِثْلُكَ ابْنُ إِمَامِ هُدًى يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَكُونُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ؟ فَقَالَ (٢): «أَعْظَمُ وَاللهِ مِنْ ذَلِكَ [عِنْدَ اللهِ](٣)، وَعِنْدَ مَنْ عَقِلَ عَنِ اللهِ ﷻ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أُحَدِّثَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ(٤)»(٥).

=

(١) هو القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كما هو مصرح به في بعض مصادر التخريج.

(٢) في (ظ): (فقال).

(٣) سقط من (ظ).

(٤) انتقل بعد هذا في (ظ) إلى رقم (١١٠).

(٥) **صحيح جميع رجاله ثقات.**

وابن أبي عمر هو محمد بن يحيى: صدوق، وقد توبع، وسفيان هو ابن عيينة، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

وقد تابع العدني:

١- الحميدي عند الفسوي في «المعرفة» (١/ ٥٥٥)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٦٢).

٢- الشافعي عند البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٨٠)، و«مناقب الشافعي» (٢/ ٣٢)، والخطيب في «الكفاية» (ص٣٣).

٣- محمد بن كثير المصيصي عند الدارمي (١١٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٠) جميعهم عن ابن عيينة به، وسماه بعضهم (القاسم).

وأخرجه مسلم في «المقدمة» (٣٤) فقال: حدثنا بشر بن الحكم العبدي قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: أخبروني عن أبي عقيل صاحب بهية أن أبنًا لعبد الله بن عمر، فذكره.

قلت: بشر ثقة، ولكنه خالف جماعة من الأثبات من أصحاب ابن عيينة، فأبهم المخبرين لابن عيينة، فيكون هذا الوجه غير محفوظ، والله أعلم.

وانظر «المعرفة» للفسوي (١/ ٥٤٨-٥٤٩)، و«الفقيه والمتفقه» (١١١٦، ١١١٧، ١١١٨).

١٠٨- ثَنَا [أَبُو الْفَضْلِ](١) جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: كَانَ مَالِكٌ(٢) يَذْكُرُ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَخْطَأَ الْعَالِمُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي، فَقَدْ أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ(٣)»(٤).

١٠٩- ثَنَا جَعْفَرٌ الصَّنْدَلِيُّ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ(٥) $ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا(٦) قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَجْلَانَ قَالَ: «إِذَا

---

(١) سقط من (ظ).

(٢) في (ظ): (كان مالك بن أنس).

(٣) رجع في (ظ) بعد هذا إلى رقم (١٠٨).

(٤) **معضل**.

جميع رجاله ثقات، لكنه معضل، فإن السقط بين مالك وابن عباس اثنان أو أكثر.

والأثر أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٢) من طريق المصنف، به.

وأخرجه أبو داود في تصنيفه لحديث مالك كما في «الجامع» لابن عبد البر (١٥٨٠) من طريق عبد الرزاق، به.

وأخرجه أيضًا أبو داود كما في «الجامع» (١٥٨١) لابن عبد البر قال: حدثنا مروان بن محمد قال: حدثني بعض أصحابنا، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: قال ابن عباس ﷺ، فذكره.

وهذا سند ضعيف، فيه جهالة شيخ مروان بن محمد، ويحيى بن سعيد لم يسمع من ابن عباس ﷺ.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٨٩٧) من طريق داود بن سعيد الزنبري، عن مالك بن أنس، عن ابن عجلان، قال: قال ابن عجلان: قال ابن عباس: «إذا ترك العالم (لا أدري) أصيبت مقاتله» ومحمد بن عجلان لم يدرك ابن عباس، وسيأتي هذا عن ابن عجلان نفسه من طريق مالك عنه، وهو أصح.

(٥) في (ظ): (سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل).

(٦) في (ظ): (قال: قال مالك).

أَغْفَلَ الْعَالِمُ: لَا أَدْرِي، أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»(١).

١١٠- ثَنَا جَعْفَرٌ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ يَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: «لَا أَدْرِي». قَالَ الرَّجُلُ: فَأَذْكُرُ عَنْكَ أَنَّكَ لَا تَدْرِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، احْكِ عَنِّي أَنِّي لَا أَدْرِي(٢)»(١).

---

(١) **سنده صحيح إلى ابن عجلان.**

الصندلي ثقة تقدم (٢)، ويعقوب هو ابن إسحاق بن بختان أبو يوسف: قال أبو يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤١٥): كان أحد الصالحين الثقات. وهذا هو قول الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٠).

والأثر أخرجه: الخطيب في «التاريخ» (١٤/ ٢٨٠) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو داود في تصنيفه لحديث مالك كما في «الجامع» لابن عبد البر (١٥٨٢) عن أحمد به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص: ١٠٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١١٣) وغيرهم، من طريق إبراهيم الحربي، وابن عبد البر في «الجامع» (١٥٨٣) من طريق صالح بن أحمد، كلاهما عن أحمد، عن محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك بن أنس، به.

هذا السند مما اجتمع فيه أئمة المذاهب الثلاثة، وقد جمع ما جاء بهذه السلسلة الإمام الحازمي في جزء مفرد، سماه «سلسلة الذهب» أخرجه فيه، ومن طريقه الحافظ في «موافقة الخُبر الخَبَر» (١/ ٢٣-٣٢).

وانظر «البحر الذي زخر» للسيوطي (١/ ٤٠٠-٤٠١).

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١٥٨٠) فقال: حدثني عبد المجيد بن كثير، عن محمد بن عجلان قال: يقال: جنة العالم (لا أدري)، فإن أغفلها فأوشك أن تصاب مقاتله» وأخرجه ابن مردويه كما في «تعظيم الفتيا» (٣١) من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث، عن محمد بن عجلان، به.

(٢) بعد هذا في (ظ) نقل فصلًا من كلام ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٩)، ثم بعده رجع إلى كلام الآجري السابق (ص: ٩٠) وعنون له: (ذكر شيء من أخلاق العالم الرباني).

قال محمد بن الحسين: مَنْ تَخَلَّقَ بِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ كَانَتْ أَوْصَافُهُ تِلْكَ الْأَوْصَافَ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهَا، وَصْفَ مَنْ نَفَعَهُمُ اللهُ بِالْعِلْمِ(٢).

• وَأَمَّا مَنْ كَانَتْ أَوْصَافُهُ وَأَخْلَاقُهُ الْأَخْلَاقَ الْمَذْمُومَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا: لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى هَذَا، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، وَتَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَتَجَبَّرَ، وَلَمْ يُؤَثِّرِ الْعِلْمُ فِي قَلْبِهِ أَثَرًا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، وَكَانَتْ أَخْلَاقُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمُورِهِ أَخْلَاقَ أَهْلِ الْجَفَاءِ وَالْغَفْلَةِ.

وَسَأَذْكُرُ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْجَافِيَةِ، مَا إِذَا تَصَفَّحَ(٣) نَفْسَهُ مَنْ خَرَجَ عَنِ الْأَخْلَاقِ الشَّرِيفَةِ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ بِالْأَخْلَاقِ الدَّنِيئَةِ، الَّتِي لَا تَحْسُنُ بِالْعُلَمَاءِ؛ عَلِمَ أَنَّهَا فِيهِ، وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، لَا يُمْكِنُهُ دَفْعُ ذَلِكَ، وَاللهُ الْعَظِيمُ مُطَّلِعٌ عَلَى سِرِّهِ.

فَمِنْ صِفَتِهِ:

• أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ هَمِّهِ مَعَاشَهُ مِنْ حَيْثُ نُهِيَ عَنْهُ، مَخَافَةَ الْفَقْرِ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ، لَا يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَ، مُسْتَبْطِئًا لِمَا لَمْ يَجْرِ بِهِ الْمَقْدُورُ أَنْ يَأْتِيَ.

=

(١) **صحيح.**

جميع رجاله ثقات، وجعفر هو الصندلي المتقدم في الأثر السابق (١٠٩).

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١٥٧٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٢٢) من طريق عبد الله بن أحمد عن أحمد به.

(٢) في بعض مطبوعات الكتاب، طبع عنوانًا لما بعده هكذا: (وصف من نفعهم الله بالعلم)، ووضعه عنوان خطأ، فإنما هو جملة تابعة لكلام قبله كما هو مثبت.

(٣) أي: نظر في أمر نفسه.

• الشُّغْلَ بالدنيا دَائِمٌ[١] فِي قَلْبِهِ، وَذِكْرُ الْآخِرَةِ خَطَرَاتٌ.

• يَطْلُبُ الدُّنْيَا: بِالتَّعَبِ، وَالْحِرْصِ، وَالنَّصَبِ، وَيَطْلُبُ الْآخِرَةَ بِالتَّسْوِيفِ وَالْمُنَى.

• يَذْكُرُ الرَّجَاءَ عِنْدَ الذُّنُوبِ، فَتَطِيبُ[٢] نَفْسُهُ بِالْمُقَامِ عَلَيْهَا، وَيَذْكُرُ الْعَجْزَ عِنْدَ الطَّاعَةِ حِينَ هَمَّ بِهَا فَيَنْزَجِرُ عَنْهَا، وَيَظُنُّ أَنَّهُ مُحْسِنٌ بِاللهِ الظَّنَّ، وَأَنَّهُ يَثِقُ بِهِ[٣] فِي الْعَفْوِ، وَلَمْ يُضْمَنْ لَهُ، وَلَا يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ، وَيَثِقُ بِهِ فِي الرِّزْقِ الَّذِي ضُمِنَ لَهُ.

• يَضْطَرِبُ قَلْبُهُ، وَيَشْتَغِلُ بِطَلَبِ رِزْقِهِ، وَقَدْ أُمِرَ بِالطُّمَأْنِينَةِ[٤] فِيهِ إِلَى رَبِّهِ، وَيَطْمَئِنُّ وَيَسْكُنُ عِنْدَ ذِكْرِ الْمَوْتِ، وَقَدْ نُدِبَ إِلَى أَنْ يَخَافَهُ، وَلَا يَسْكُنُ عِنْدَ الْحَذَرِ وَالْخَوْفِ مِنْ أَجْلِ رِزْقِهِ، وَقَدْ ضُمِنَ لَهُ، وَأَمَّنَهُ اللهُ مِنْ أَنْ يَفُوتَهُ مَا قُدِّرَ لَهُ، فَمَا أَمَّنَهُ اللهُ مِنْهُ يَخَافُهُ، وَمَا خَوَّفَهُ اللهُ مِنْهُ أَمِنَهُ.

• يَفْرَحُ بِمَا آتَاهُ اللهُ مِنَ الدُّنْيَا، حَتَّى يَنْسَى بِفَرَحِهِ شُكْرَ رَبِّهِ، وَيَغْتَمُّ بِالْمَصَائِبِ حَتَّى تَشْغَلَهُ عَنِ الرِّضَى عَنْ رَبِّهِ.

• إِنْ نَابَتْهُ نَائِبَةٌ سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ الْفَزَعُ إِلَى الْعِبَادِ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِمْ.

• يَطْلُبُ مِنْ رَبِّهِ الْفَرَجَ إِذَا [يَئِسَ][٥] مِنَ الْفَرَجِ مِنْ قِبَلِ الْخَلْقِ، فَإِنْ طَمِعَ فِي دُنُوٍّ إِلَى مَخْلُوقٍ نَسِيَ مَوْلَاهُ.

---

(١) في (ن): (أن يكون شغل الدنيا دائم في قلبه).

(٢) في (ن): (فيطلب نفسه)، وفي (ب): (يُطيب نفسه).

(٣) في (ن): (وأنه يوثق به).

(٤) في الأصل: (بالأطمأنينة).

(٥) في (ب): (أيس).

• مَنِ اصْطَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا غَلَبَ عَلَى قَلْبِهِ حُبُّ الْمُصْطَنِعِ إِلَيْهِ، وَشُغِلَ قَلْبُهُ بِذِكْرِهِ، وَأَلْزَمَ قَلْبَهُ حُبَّهُ وَشُكْرَهُ، نَاسٍ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ رَبَّهُ.

• يَثْقُلُ عَلَيْهِ بَذْلُ الْقَلِيلِ مِنْ مَالِهِ لِمَنْ لَا يُكَافِئُ عَلَيْهِ إِلَّا رَبَّهُ، وَيَخِفُّ عَلَيْهِ بَذْلُ الْكَثِيرِ لِمَنْ يُكَافِئُهُ(١)، أَوْ يُؤَمِّلُ مِنْهُ مَنْفَعَةً فِي دُنْيَاهُ.

• يَأْثَمُ فِيمَنْ أَحَبَّ فَيَمْدَحُهُ بِالْبَاطِلِ، وَيَعْصِي اللهَ فِيمَنْ يُبْغِضُهُ فَيَذُمُّهُ بِالْبَاطِلِ.

• يَقْطَعُ بِالظُّنُونِ، وَيُحَقِّقُ بِالتُّهَمِ.

• يَكْرَهُ ظُلْمَ مَنْ يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ، أَوْ يَنْصُرُهُ مِنَ الْعِبَادِ غَيْرُهُ، وَيَخِفُّ عَلَيْهِ ظُلْمُ مَنْ لَا نَاصِرَ لَهُ سِوَى رَبِّهِ.

• يَثْقُلُ عَلَيْهِ الذِّكْرُ، وَيَخِفُّ عَلَيْهِ فُضُولَ الْقَوْلِ.

• إِنْ كَانَ فِي رَخَاءٍ: فَرِحَ، وَلَهَا، [وَأَسَاءَ](٢)، وَطَغَى، وَبَغَى.

• وَإِنْ زَالَ عَنْهُ الرَّخَاءُ: شَغَلَ قَلْبَهُ عَنِ الْوَاجِبَاتِ، وَظَنَّ [أَنَّهُ لَا يَفْرَحُ وَلَا يَمْرَحُ](٣) أَبَدًا.

• إِنْ مَرِضَ سَوَّفَ التَّوْبَةَ، وَأَظْهَرَ النَّدَامَةَ، وَعَاهَدَ أَنْ لَا يَعُودَ(٤)، وَإِنْ وَجَدَ الرَّاحَةَ نَقَضَ الْعَهْدَ، وَرَجَعَ مِنْ قَرِيبٍ.

---

(١) في (ن): (لمن لا يكافئه).

(٢) في الأصل: (وأسى) وليس المراد هنا: (آسى) يؤاسي من المؤاساة، أي: يعطي من ماله على سبيل الشفقة والعطف، وإنما المراد: أساء بمعنى أخطأ التصرف، وواقع الذنب. و«طغى»، أي: تعدى. و«بغى»، أي: تجاوز وظلم؛ والله أعلم!

(٣) في (ب): (أن لا يفرح، ولا يمزح).

(٤) أي: إلى مقارفة الذنب.

• وَإِنْ خَافَ الْخَلْقَ، وَرَجَا دُنْيَاهُمْ أَرْضَاهُمْ بِمَا يَكْرَهُ مَوْلَاهُ، وَإِنْ خَافَ اللهَّ كَمَا يَزْعُمُ، لَمْ يُرْضِهِ بِمَا يَكْرَهُ الْخَلْقُ.

• يَسْتَعِيذُ بِاللهَّ مِنْ شَرِّ من هو فوقه من العباد، ولا يعيذ من هو دونه من الخلق من شر نَفْسِهِ، [شِفَاؤُهُ](١) فِي إِمْضَاءِ غَيْظِهِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُسْخِطُ رَبَّهُ.

• يَنْظُرُ إِلَى مَنْ فُضِّلَ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ، فَيَسْتَقِلُّ نِعَمَ رَبِّهِ، فَلَا يَشْكُرُهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الْعَيْشِ فَيَشْكُرُ النِّعْمَةَ.

• يَتَشَاغَلُ بِالْفُضُولِ عَنِ الصَّلَوَاتِ إِلَى آخِرِ أَوْقَاتِهَا، فَإِنْ صَلَّى صَلَّى لَاهِيًا عَنْ صَلَاتِهِ، غَيْرَ مُعَظِّمٍ لِمَوْلَاهُ إِذَا قَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ.

• إِنْ أَطَالَ إِمَامُهُ الصَّلَاةَ مَلَّهَا [وَذَمَّهُ](٢)، وَإِنْ خَفَّفَهَا اغْتَنَمَ خِفَّتَهُ وَحَمِدَهُ.

• قَلِيلُ الدُّعَاءِ مَا لَمْ تَنْزِلْ بِهِ الشَّدَائِدُ وَالْعِلَلُ، فَإِنْ دَعَا فَبِقَلْبٍ مَشْغُولٍ بِالدُّنْيَا.

قال محمد بن الحسين: هَذِهِ الْأَخْلَاقُ وَمَا يُشْبِهُهَا تَغْلِبُ عَلَى قَلْبِ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْعِلْمِ، فَبَيْنَا هُوَ مُقَارِنٌ لِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ، إِذْ رَغِبَتْ نَفْسُهُ فِي حُبِّ الشَّرَفِ وَالْمَنْزِلَةِ، وَأَحَبَّ مُجَالَسَةَ الْمُلُوكِ وَأَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَأَحَبَّ أَنْ يُشَارِكَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ مِنْ رَخِي(٣) عَيْشِهِمْ، مِنْ مَنْزِلٍ بَهِيٍّ، وَمَرْكَبٍ هَنِيٍّ، وَخَادِمٍ سَرِيٍّ، وَلِبَاسٍ لَيِّنٍ، وَفِرَاشٍ نَاعِمٍ، وَطَعَامٍ شَهِيٍّ.

(١) في (ب): (شقاؤه).

(٢) في (ب): (ذمها).

(٣) في (ن): (راخي)، وفي (ب): (رخاء).

وَأَحَبَّ أَنْ يُغْشَى بَابُهُ، وَيُسْمَعَ قَوْلُهُ، وَيُطَاعَ أَمْرُهُ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْقَضَاءِ فَطَلَبَهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِلَّا بِبَذْلِ دِينِهِ، فَتَذَلَّلَ لِلْمُلُوكِ وَلِأَتْبَاعِهِمْ، وَخَدَمَهُمْ بِنَفْسِهِ، [وَأَكْرَمَهُمْ](١) بِمَالِهِ، وَسَكَتَ عَنْ قَبِيحِ مَا ظَهَرَ مِنْ مَنَاكِيرِهِمْ عَلَى أَبْوَابِهِمْ، وَفِي مَنَازِلِهِمْ وَقَوْلِهِمْ وَفِعْلِهِمْ، ثُمَّ زَيَّنَ لَهُمْ كَثِيرًا مِنْ قَبِيحِ فِعَالِهِمْ بِتَأْوِيلِهِ الْخَطَأَ، لِيَحْسُنَ مَوْقِعُهُ عِنْدَهُمْ.

فَلَمَّا فَعَلَ هَذَا مُدَّةً طَوِيلَةً، وَاسْتَحْكَمَ فِيهِ الْفَسَادُ، وَلَّوْهُ الْقَضَاءَ، فَذَبَحُوهُ بِغَيْرِ سِكِّينٍ.

فَصَارَتْ لَهُمْ عَلَيْهِ مِنَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ شُكْرُهُمْ، فَأَلْزَمَ نَفْسَهُ ذَلِكَ لِئَلَّا يُغْضِبَهُمْ عَلَيْهِ فَيَعْزِلُوهُ عَنِ الْقَضَاءِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى غَضَبِ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، فَاقْتَطَعَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى، وَالْأَرَامِلِ، وَالْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَأَمْوَالَ الْوُقُوفِ عَلَى الْمُجَاهِدِينَ، وَأَهْلِ الشَّرَفِ [بِالْحَرَمَيْنِ، وَأَمْوَالًا](٢) يَعُودُ نَفْعُهَا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَرْضَى بِهَا الْكَاتِبَ، وَالْحَاجِبَ، وَالْخَادِمَ، فَأَكَلَ الْحَرَامَ، وَأَطْعَمَ الْحَرَامَ، وَكَثُرَ الدَّاعِي عَلَيْهِ.

فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَوْرَثَهُ عِلْمُهُ هَذِهِ الْأَخْلَاقَ.

هَذَا الْعَالِمُ الَّذِي اسْتَعَاذَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَرَ أَنْ يُسْتَعَاذَ مِنْهُ، هَذَا الْعَالِمُ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ**»(٣).

١١١- ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

---

(١) في (ب): (وأكرم بماله).

(٢) في (أ)، و(ب): (وبالحرمين، وأموال).

(٣) **تقدم تخريجه رقم (٦٨) وهو حديث مطروح.**

يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»(١).

---

(١) **صحيح.**

جميع رجاله ثقات، غير عباد بن أبي سعيد المقبري فلم يرو عنه غير أخيه سعيد، وذكره ابن حبان والعجلي وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون كما في «التهذيب»: «وثقه محمد بن عبد الرحيم التبان».

قلت: وصحح حديثه هذا الحاكم. وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، يعني: إن توبع وإلا فلين.

والحديث أخرجه أبو داود (١٥٤٨)، والنسائي (٨/ ٢٦٣، ٢٨٤-٢٨٥)، وابن ماجه (٣٨٣٧)، وأحمد (٢/ ٣٤٠، ٤٥٢)، والحاكم (١/ ١٠٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٠٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٧٥) من طرق عن الليث به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، فإنهما لم يخرجا لعباد بن أبي سعيد لا لجرح فيه، بل لقلة حديثه، وقد رواه محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه».

قلت: نعم، رواه ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأسقط (عبادًا) من بين سعيد وأبي هريرة.

وأخرجه من هذا الوجه: الطيالسي (٢٣٢٣) عن ابن أبي ذئب، وابن أبي شيبة (١٠/ ١٨٧) -وعنه ابن ماجه (٢٥٠)-، والنسائي (٨/ ٢٨٤)، وأبو يعلى (٥٦٣٧)، والحاكم (١/ ١٠٤) من طريق ابن عجلان كلاهما -أعني: ابن أبي ذئب وابن عجلان-، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، به.

ولو قلنا: بأن ابن عجلان لا يتحمل مخالفة الليث بن سعد، وأيضًا في روايته عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ضعف؛ لأنه لم يضبطها، فقد انتفى ذلك بمتابعة ابن أبي ذئب له.

وعليه؛ فيحمل الحديث على الوجهين، يعني: يكون سعيد قد سمعه مرة عن أخيه عباد، ومرة سمعه من أبي هريرة، وعلى فرض أن يكون من تخليط ابن عجلان، فبقي معنا رواية ابن أبي ذئب مخالفًا في =

١١٢- ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ حَدَّثه أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بن عَبْدِ الله الأَنْصَارِي رضي الله عنه [قَالَ][(١)]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ**». قَالَ جَابِرٌ: فَأَسْرَعْتُ إِلَى أَهْلِي فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، فَادْعُوا بِهِنَّ[(٢)].

=

ذلك الليث ومتابعًا لابن عجلان، وابن أبي ذئب ليس ببعيد من الليث في القوة.

وعلى هذا فالحديث صحيح وله شواهد تؤيد ثبوته وصحته:

١- عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: أخرجه مسلم (٢٧٢٢).

٢- عن أنس رضي الله عنه عند النسائي (٨/ ٢٦٣)، وأحمد (٣/ ٢٥٥، ٢٨٣)، وصححه شيخنا في «الصحيح المسند» (٩٠).

٣- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أخرجه أحمد (٢/ ١٦٦-١٦٧)، والنسائي (٨/ ٢٥٤-٢٥٥)، وهو في «الصحيح المسند» لشيخنا (٧٧٥).

٤- عن ابن أبي أوفى عند أحمد (٤/ ٣٨١) وهو صحيح

٥- عن جرير عند الطبراني في «الكبير» (٢٢٧٠، قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٤٣): رجاله رجال الصحيح.

٦- عن ابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١٠٢٠)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٧٤)، قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٤٣): فيه يونس بن خباب وهو ضعيف.

٧- عن ابن مسعود: أخرجه الحاكم (١/ ٥٣٤) وفيه حميد الأعرج، قال الذهبي: متروك.

٨- عن جابر سيأتي برقم (١١٣) وسنده حسن لذاته.

(١) في (ب): (يقول).

(٢) **صحيح**.

=

آخر كتاب «**أخلاق العلماء**»، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا[(١)] محمد النبي[(٢)]

=

رجاله كلهم ثقات، غير أسامة بن زيد وهو الليثي، وهو صدوق يهم كما قال الحافظ، لكن تقدم لك شواهد برقم (١١١)، من أجل ذلك صح الحديث لغيره، وله متابع أيضًا.

والحديث أخرجه: ابن أبي شيبة (١٠/ ١٨٥) -ومن طريقه ابن حبان (٨٢)، وأبو يعلى (١٩٢٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (٣٧٦)-، وابن ماجه (٣٨٤٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٤٤) جميعهم من طريق أسامة به.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٣٣٧) [الرشد] من طريق محمد بن سوقة كلاهما -يعني: أسامة ومحمد بن سوقة- عن محمد بن المنكدر به.

قلت: ومحمد بن سوقة ثقة، والطريق إليه حسن، فحديث جابر صحيح لذاته، والله أعلم.

(١) ما من شك أن نبينا محمدًا ﷺ سيدنا، بل سيد الخلق أجمعين، ولكن هل يقال: (صلى الله على سيدنا محمد) عند ذكر الصلاة عليه؟

المستقرئ لصيغ الصلاة على النبي ﷺ الواردة لا يجد فيها «السيادة» لا داخل الصلاة ولا خارجها، والمحدثون كافة في كتب السنة عند ذكرهم للنبي ﷺ في الأحاديث لا يذكرون لفظ السيادة عند ذكر النبي ﷺ كما قد استقرأ ذلك الحافظ ابن حجر رضي الله عنه في إجابته عن سؤال حول هذه المسألة، وأفاد بأن ذلك لم يكن من صنيع السلف، والأرجح اتباع الألفاظ المأثورة، والذكر بابه التوقيف.

وقد بسطت القول في هذه المسألة في: «نيل الوطر من أسرار نزهة النظر» يسر الله إخراجه وطبعه، وانظر أيضًا «الفضل المبين» للعلامة القاسمي (ص٧٠-٧٤).

وبهذا أكون انتهيت من تحقيق هذه الرسالة المباركة، وذلك مع أذان المغرب ليوم الخميس (٣٠ محرم لسنة ١٤٢٤هـ)، وذلك بمكتبة دار الحديث بدماج، رحم الله مؤسسها شيخنا الإمام مقبل بن هادي الوادعي $، والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

(٢) في (ن) زيادة: (الأمي).

وآله وصحبه أجمعين.

كتبه لنفسه/ العبد الفقير إلى الله تعالى:

أحمد بن عباس بن محمد الحنفي

سماع في آخر الأصل و (ب) لكتاب «حملة القرآن»

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي المصطفى وآلة وصحبه أجمعين، أما بعد فقد سمع عليَّ كتاب: «أخلاق حملة القرآن» للآجري $ كاتبه الشيخ العالم الفاضل السالك: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن العباس بن محمد الحلبي، بقراءة الشيخ العالم الحافظ المقرئ: شمس الدين محمد بن محمود بن أحمد بن أمين حسيني السيواسي، وفقنا الله للعمل به وإياهما، وأخبرتهما بسندي فيه أولًا لهما في روايته مع جميع ما يتجاوز لي عنه روايته ويشترطه عند أهله.

كتبه:

أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد السلامي، بمحروسة دمشق، في أواخر ذي الحجة الحرام، من سنة ثمان وستين وسبعمائة، حامدًا مصليًا مسلمًا مستغفرًا.

حسبنا الله ونعم الوكيل.

الفهارس

- فهارس الآيات
- فهارس الأحاديث والآثار
- فهارس المصادر
- فهارس الموضوعات

فهرس الآيات

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
	ص-سورة		
١	﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾	٨٦	٢٢١
	سورة البقرة		
٢	﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ﴾	٢٠١	١٠٠
٣	﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٢٦٩	٥٦
	سورة آل عمران		
٤	﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾	٧٩	٥٧
	سورة النساء		
٥	﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾	٥٩	٦٢، ٦٣
	سورة المائدة		
٦	﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ﴾	٦٣	٥٧
	سورة التوبة		
٧	﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٣٤	١٨٤
	سورة يوسف		
٨	﴿ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾	٢٢	٥٩
	سورة الإسراء		
٩	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾	١٠٧-١٠٩	١٤١
	سورة الفرقان		
١٠	﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾	٧٤	٥٧

فهرس الأحاديث والآثار[(١)]

ا

إ

(١) *تنبيه*: ما كان حديثًا جعلناه بخط غامق، وما كان بخط عادي فهو أثر.

مصادر التحقيق

١ - «القرآن الكريم».

٢ - «أخبار أصبهان» أو «تاريخ أصبهان»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠)، دار الكتب العلمية بيروت.

٣ - «أخلاق حملة القرآن» لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠)، تحقيق: أبي الحسن علي بن أحمد الرازحي، لم يطبع.

٤ - «أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ»: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت: ٣٦٠)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٥ - «إبطال الحيل»: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد المعروف بابن بَطَّة (ت: ٣٨٧).

٦ - «إسفار الفصيح»: لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣)، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٧ - «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني (ت: ٨٤٠).

٨ - «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٩ - «اقتضاء العلم العمل» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

١٠ - «آداب الشافعي ومناقبه»: لأبي محمد عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، حقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق.

١١ - «الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»: لضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣)، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

١٢ - «الأمالي»: للشجري يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري الجرجاني (ت: ٤٩٩).

١٣ - «الأمالي»: لابن بشران أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (ت: ٤٣٠) ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي.

١٤ - «الأنساب»: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: ٥٦٢)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: دائرة المعارف.

١٥ - «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: ٤٤٦)، دار الرشد.

١٦ - «الإتقان في علوم القرآن»: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧- «الإبانة الكبرى»: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة (ت: ٣٨٧)، دار الراية.
١٨- «الصَّارِمُ المُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي»: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤)، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان.
١٩- «الطبقات الكبرى»: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠)، دار صادر - بيروت.
٢٠- «العظمة»: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩)، دار العاصمة.
٢١- «القدر»: لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفِرْيابي (ت: ٣٠١)، أضواء السلف.
٢٢- «المجالسة وجواهر العلم»: لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: ٣٣٣)، دار ابن حزم.
٢٣- «المعجم الكبير»: لسليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) العراق.
٢٤- «المعجم الأوسط»: لأبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) دار الحرمين.
٢٥- «المعجم الصغير»: للطبراني (ت: ٣٦٠) المكتب الإسلامي.
٢٦- «البداية والنهاية» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤) دار عالم الكتب ت: التركي.
٢٧- «التفسير من سنن سعيد بن منصور»:لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني (ت: ٢٢٧) دار العاصمة.
٢٨- «التاريخ الكبير»: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦) دائرة المعارف العثمانية.
٢٩- «التاريخ الكبير»: المعروف «بتاريخ ابن أبي خيثمة»، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، دار الفاروق الحديثة.
٣٠- «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح»: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦)، دار البشائر الإسلامية.
٣١- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»: لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت: ١٣٨٦)، المكتب الإسلامي.
٣٢- «التيسير لمعرفة المشهور من أسانيد وكتب التفسير»: لأبي الحسن علي بن أحمد الرازحي، دار الآثار.
٣٣- «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك»: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥)، دار ابن الجوزي - الدمام.
٣٤- «الثقات»: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، البستي (ت: ٣٥٤)، دائرة المعارف العثمانية.
٣٥- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، المحقق: د. محمود الطحان.
٣٦- «الجامع»: لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت: ١٥٣)، (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المكتب الإسلامي.
٣٧- «الجامع»: لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: ١٩٧)، دار ابن الجوزي.
٣٨- «الجرح والتعديل»: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، دائرة المعارف العثمانية.

٣٩- «الجرح والتعديل»: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢)، مؤسسة الرسالة.

٤٠- «الدر المنثور»: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١)، دار الفكر.

٤١- «الرحلة في طلب الحديث»: لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، دار الكتب العلمية.

٤٢- «الرَّوضُ البَّسَام بتَرتِيْبِ وَتخْرِيج فَوَائِدِ تَمَّام»: لأبي سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري، الناشر: دَارُ البَشَائِرِ الإسْلَامِيَّة.

٤٣- «الزهد»: لأبي السري هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي الكوفي (ت: ٢٤٣)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.

٤٤- «الزهد»: لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧)، دار الريان للتراث القاهرة.

٤٥- «الزهد»: لأبي سعيد أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد الأموي القرشي الملقب بأسد السنة (ت: ٢١٢)، مكتبة الوعي الإسلامي.

٤٦- «الزهد»: لأبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن رؤاس الرؤاسي (ت: ١٩٧)، مكتبة الدار.

٤٧- «الزهد»: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١)، دار الكتب العلمية، ومواضع دار العقيدة.

٤٨- «الزهد»: لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١)، الناشر: دار ابن كثير.

٤٩- «الزهد»: للمعافى بن عمران الموصلي، أبو مسعود المعافى بن عمران بن نفيل الأزدي الموصلي (ت: ١٨٥)، دار البشائر الإسلامية.

٥٠- «الزهد»: لمحمد بن إدريس أبي حاتم الرازي (ت: ٢٧٧)، دار أطلس للنشر والتوزيع -الرياض.

٥١- «الزهد الكبير»: لأحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨)،: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٥٢- «الزهد» لأبي داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت: ٢٧٥)، دار المشكاة للنشر والتوزيع.

٥٣- «الزهد والرقائق»: لابن المبارك ويليه «ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائدا على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد»، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت: ١٨١)، دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٤- «الزهد وصفة الزاهدين»: لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي (ت: ٣٤٠)، دار الصحابة للتراث.

٥٥- «السنن الكبرى»: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٦- «السنة»: لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي (ت: ٣١١)، دار الراية.

٥٧- «السنة»: لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧)، المكتب الإسلامي.

٥٨- «السنة»: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت: ٢٩٠)، دار ابن القيم.

٥٩- «السنة»: لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت: ٢٩٤)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٦٠- «السنة»: لأبي بكر أحمد بن عمرو، المعروف بابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧)، دار الصميعي – الرياض.

٦١- «السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧)، المكتب الإسلامي، بتحقيق الألباني.

٦٢- «الشريعة» لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠)، دار الوطن - الرياض - السعودية.

٦٣- «الشفاعة»: لأَبِي عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ (ت: ١٤٢٢)، الناشر: دَارُ الآثَار.

٦٤- «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»: لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت: ١٤٢٢)، دار الآثار.

٦٥- «الضعفاء الكبير»: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢)، المكتبة العلمية.

٦٦- «الضعفاء الصغير»: لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، مكتبة ابن عباس.

٦٧- «العبر في خبر من غبر» للذهبي (ت: ٧٤٨)، الكتب العلمية.

٦٨- «العلل»: لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني، البصري، أبو الحسن (ت: ٢٣٤)، المكتب الإسلامي.

٦٩- «العلل»: لابن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د: سعد بن عبد الله الحميد ود: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي.

٧٠- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧)، دار الكتب العلمية.

٧١- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥)، دار طيبة - الرياض.

٧٢- «العلم»: لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت: ٢٣٤)، المكتب الإسلامي - .

٧٣- «العين»: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠).

٧٤- «الفقيه و المتفقه»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، دار ابن الجوزي - السعودية.

٧٥- «الفهرست»: لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت: ٤٣٨)، المعرفة العلمية.

٧٦- «الفوائد»: «الغيلانيات»: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه الشافعي البزاز (ت: ٣٥٤)، دار ابن الجوزي.

٧٧- «الكامل في ضعفاء الرجال»: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥)، دار الفكر.

٧٨- «الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات»: لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (ت: ٩٢٩)، دار المأمون.

٧٩- «المتفق والمفترق»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، دار القادري للطباعة.

٨٠- «المجتبى من السنن» «السنن الصغرى»: للنسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٨١- «المخلصيات وأجزاء أخرى»: لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المخلص (ت: ٣٩٣)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر.

٨٢- «المدخل إلى علم السنن»: لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨)، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، والنسخة القديمة التي بتحقيق الأعظمي.

٨٣- «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥)، الهندية.

٨٤- «المسلسلات» لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، (مخطوط).

٨٥- «المسند»: للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٨٦- «المصنف»: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١)، المكتب الإسلامي.

٨٧- «المصنف في الأحاديث والآثار»: لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، دار القبلة.

٨٨- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية.

٨٩- «المعرفة والتاريخ»: ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت: ٢٧٧)، مؤسسة الرسالة.

٩٠- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦)، أضواء السلف.

٩١- «المغني في الضعفاء»: للذهبي (ت: ٧٤٨)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٩٢- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢)، دار الكتاب العربي - بيروت.

٩٣- «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»: لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٤- «النهاية في غريب الحديث والأثر»: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الشيباني ابن الأثير (ت: ٦٠٦)، دار ابن الجوزي.

٩٥- «الوافي بالوفيات»: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤)، دار إحياء التراث - بيروت.

٩٦- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»: لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر المعروف بابن أبي أسامة (ت: ٢٨٢)، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية.

٩٧- «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي ابن القطان (ت: ٦٢٨)، دار طيبة - الرياض.

٩٨- «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»: لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله المشهور بأبي زرعة (ت: ٢٨١)، مجمع اللغة العربية.

٩٩- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨)، دار الكتاب العربي.

١٠٠- «تاريخ الطبري»: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠)، دار التراث.

١٠١- «تاريخ بغداد»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، المعتمدة.

١٠٢- «تاريخ دمشق»: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١)، دار الفكر.

١٠٣- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.

١٠٤- «تذكرة الحفاظ» للذهبي (ت: ٧٤٨) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

١٠٥- «تعظيم الفتيا»: لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧) الدار الأثرية.

١٠٦- «تعليم المتعلم طريق التعلم»: لبرهان الإسلام الزرنوجي، تحقيق أبي الحسن علي بن أحمد الرازحي دار الصحابة ليبيا طبرق.

١٠٧- «تفسير الطبري»، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠)، مؤسسة الرسالة.

١٠٨- «تفسير القرآن العظيم»: لابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

١٠٩- «تفسير القرآن العظيم»: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤).

١١٠- «تفسير القرآن»: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩)، دار المآثر - المدينة النبوية.

١١١- «تفسير عبد الرزاق»: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١) دار الرشد.

١١٢- «تقريب التهذيب» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة.

١١٣- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي (ت: ٧٤٢)، مؤسسة الرسالة.

١١٤- «تهذيب التهذيب»: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢) مؤسسة الرسالة.

١١٥- «جامع بيان العلم وفضله»: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣)، دار ابن الجوزي.

١١٦- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠)، دار الكتب العلمية.

١١٧- «ذم الكلام وأهله»: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت: ٤٨١): مكتبة العلوم والحكم.

١١٨- «ذم من لا يعمل بعلمه»: لثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١)، دار الفكر.

١١٩- «روضة العقلاء»: و«نزهة الفضلاء»: لمحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت: ٣٥٤)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٠- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠)، دار المعارف.

١٢١- «سنن أبي داود»: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥)، دار الرسالة.

١٢٢- «سنن الترمذي» «الجامع الكبير» وفي آخره «كتاب العلل»: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩)، مكتبة المعارف.

١٢٣- «سنن الدارقطني»: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

١٢٤- «سنن ابن ماجة»: لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣)، دار المعارف.

١٢٥- «سنن الدارمي»: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، السمرقندي (ت: ٢٥٥)، دار المغني للنشر والتوزيع.

١٢٦- «سؤالات مسعود بن علي السجزي» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥)، دار الغرب الإسلامي.

١٢٧- «سير أعلام النبلاء» لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة.

١٢٨- «شعب الإيمان»: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨) الناشر: دار الرشد.

١٢٩- «شرح مشكل الآثار»: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١)، مؤسسة الرسالة.

١٣٠- «صحيح البخاري»: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار الكتاب العربي.

١٣١- «شرح السنة»: لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦)، المكتب الإسلامي.

١٣٢- «صحيح مسلم»: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١)، دار الكتاب العربي.

١٣٣- «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»: لمحمد بن حبان أبو حاتم، البُستي (ت: ٣٥٤)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٤- «صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب»: لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتَبة المَعارف.

١٣٥- «طبقات الحنابلة»: لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: ٥٢٦)، دار المعرفة، بيروت.

١٣٦- «طبقات الشافعية الكبرى»: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣٧- «طبقات الشافعية» لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢) دار الكتب العلمية.

١٣٨- «عمل اليوم والليلة»: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣)، مؤسسة الرسالة.

١٣٩- «عَمَلِ اليَوم وَالليلة»: لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ«ابن السُّنِّي» (ت: ٣٦٤)، ومعه عُجالةُ الرّاغِب المُتَمَنِّي في تخريج كِتابِ «عَمَلِ اليَوم وَالليلة»: لأبي أسامة، سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن حزم للطِّبَاعة وَالنشر وَالتَوزيع، بيروت - لبنان.

١٤٠- «غريب الحديث»: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي (ت: ٣٨٨)، دار الفكر.

١٤١- «غريب الحديث»: لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

١٤٢- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، السلفية.

١٤٣- «فرض طلب العلم» للآجري (ت: ٣٦٠)، المحقق: علي بن أحمد بن حسن الرازحي، مكتبة المعارف.

١٤٤- «فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة»: لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (ت: ٢٩٤)، تحقيق: غزوة بدير.

١٤٥- «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات»: لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: ١٣٨٢) المحقق: إحسان عباس.

١٤٦- «كشف الأستار عن زوائد البزار»: لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٧- «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»: لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (ت: ٩٧٥)، مؤسسة الرسالة.

١٤٨- «لسان الميزان» لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، دار البشائر الإسلامية.

١٤٩- «لسان العرب»: لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، ابن منظور الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١).

١٥٠- «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ»: لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧).

١٥١- «مجموع رسائل ابن رجب الحنبلي» لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥)، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني.

١٥٢- «مسند أحمد»: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١)، مؤسسة الرسالة.

١٥٣- «مسند الشاميين»: للطبراني (ت: ٣٦٠) مؤسسة الرسالة.

١٥٤- «مسند الشهاب»: لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت: ٤٥٤)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٥٥- «معجم الصحابة»: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت: ٣٥١)، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٥٦- «معجم البلدان»: لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

١٥٧- «معرفة السنن والآثار»: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨)، دار قتيبة، دار الوعي.

١٥٨- «معرفة علوم الحديث»: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥)، دار الكتب العلمية.

١٥٩- «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة»: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١)، دار ابن عفان.

١٦٠- «مناقب الشافعي»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨)، المحقق: السيد أحمد صقر.

١٦١- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، دار المعرفة.

١٦٢- «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر»: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧)، مؤسسة الرسالة.

١٦٣- «نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»: لمحمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (ت: نحو ٣٢٠)، دار النوادر.

١٦٤- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١)، المحقق: إحسان عباس.

الموضوعات

_Toc06734515